

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

عَينٌ على الأقصَى

تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2013/8/1 و 2014/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدولية - التقرير الثامن
2014



تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه
ما بين 2013/8/1 و2014/8/1

المشاركون في إعداد التقرير
براءة درزي
أحمد ياسين
وسام أبي عيسى

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

إدارة الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
2014

Eye on Al-Aqsa

A Report Documenting Israeli Infringements on Al-Aqsa
from 1 / 8 / 2013 to 1 / 8 / 2014

الطبعة الأولى
1436 - 2014
بيروت – لبنان
ISBN 978-9953-0-3180-4

مؤسسة القدس الدولية
تلفون 751725 1 961 +
تلفاكس 751726 1 961 +
بريدي إلكتروني: info@alquds-online.org
الموقع: www.alquds-online.org

المحتويات



بسم الله الرحمن الرحيم

عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الاقصى

ما بين 2013/8/1 و 2014/8/1

الملخص التنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير **الثامن في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى** ما بين 2013/8/1 و 2014/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال مدة الرصد، والتقييد المستمر لحركة موظفي

الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق تواجدهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

1. الموقف السياسي:

ركّز الخطاب السياسي الداعم لتقسيم الأقصى زمنيًا على استحضار نموذج التقسيم "الناجح" للمسجد الإبراهيمي في الخليل وإمكانية استعادة هذا السيناريو في المسجد الأقصى بالقدس المحتلة. وتكرّرت التصريحات السياسية في هذا الإطار لتؤكد أن النجاح في تقسيم المسجد الإبراهيمي والتحكم في دخول المسلمين إليه يشكّل سابقة يمكن محاكاتها في المسجد الأقصى كما عبّر عن ذلك عدد من أعضاء "الكنيست" منهم ميري ريغف وتسيبي حوتوفلي.

> يتفاعل المستوى السياسي مع فكرة الوجود اليهودي في الأقصى بشكل ملحوظ منذ وصول كتلة داعمة لبناء "المعبد" إلى مراكز متقدمة عقب انتخابات "الكنيست" بداية 2013 ويلاحظ خلال مدة الرصد السعي الحثيث لدعم اقتحامات المستوطنين ولمشروع التقسيم الزمني بالإضافة إلى الكشف عن دعم مالي لـ "منظمات المعبد"

وكان من اللافت خلال المدة التي يرصدها التقرير كسر نائب من اليسار "احتكار" أحزاب اليمين الدعم العلني للتقسيم الزمني للمسجد الأقصى حيث كُشف في أيار/مايو 2014 عن اقتراح قانون لتقسيم الأقصى يدعمه حيليك بار من حزب العمل بالإضافة إلى ميري ريغف (ليكود)، رئيسة لجنة الداخلية، ويقضي بالمساواة في العبادة بين اليهود والمسلمين على غرار ما هو حاصل في المسجد الإبراهيمي. وعلى الرغم من إعلان بار سحب دعمه للاقتراح بعد الانتقادات والتحذيرات

التي تلقّاها إلا أن دعمه للاقتراح في المقام الأول يحمل إشارات حول انخراط مكونات الاحتلال كافة في عملية تهويد الأقصى وإن تحرّى بعضها الحذر في طروحاته.

وحيث إن "سيادة إسرائيل على أورشليم تبقى ناقصة إذا لم تتحقق السيادة الكاملة على جبل المعبد"، فقد تقدّم نائب رئيس "الكنيست" موشيه فيجلين (ليكود) باقتراح لإنهاء السيادة الأردنية على الأقصى ووضعه بشكل كامل تحت السيادة الإسرائيلية. إلا أنّ المستوى السياسي بدا متحفظًا على الطرح الذي يمكن أن يؤدي إلى تفجر العلاقة مع الأردن بشكل خاص، وقد رفض مكتب نتنياهو تبني الاقتراح الذي يدعو إلى "فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى ووقف التمييز الحاصل في المكان والسماح للجميع بالصلاة فيه ودخوله من جميع البوابات من دون التمييز على أساس الدين والقومية والجنس" واستبدال صيغة تنص على "أن تحافظ إسرائيل على الوضع القائم في المكان" بها. وبالفعل فقد أصدر مكتب رئيس الحكومة بيانًا في 2014/2/27 أعلن فيه أن "إسرائيل لن تغير الوضع القائم في المسجد الأقصى" وذلك بعد جلسة الكنيست التي ناقشت مقترح نقل السيادة. إلا أن هذا التحفّظ على وضع المسجد تحت سيادة الاحتلال لا يعكس زهدًا بإحكام السيطرة على الأقصى بقدر ما هو حرص على عدم أخذ الأمور إلى ما يمكن أن يهدّد "المكتسبات" التي حقّقها الاحتلال من حيث تحقيق الوجود اليهودي في المسجد.



يهودا غليك الناطق الرسمي باسم "ائتلاف منظمات المعبد"

وبموازاة ذلك، كشف تقرير لإذاعة الجيش عن تمويل الدولة للمنظمات والجماعات الداعية لبناء "المعبد" حيث حوّلت وزارة التعليم ووزارة الثقافة والرياضة ما بين 300 ألف و700 ألف شيكل للمنظمة غير الحكومية "معهد المعبد". كما كشف تقرير الإذاعة أن الدولة تسمح للشابات اللواتي يخترن عدم الانخراط في الخدمة العسكرية الإلزامية بأن يؤدين الخدمة الوطنية بالعمل كمرشدات مع الجمعية المذكورة دون أجر. كما تجلّى الدعم السياسي للمنظمات الداعية إلى بناء

"المعبد" من خلال مشاركة عدد من أعضاء "الكنيست" في مؤتمر "العودة إلى جبل المعبد" الذي دعا إليه "ائتلاف منظمات المعبد" في مركز بيغن في نيسان/أبريل 2014. وكان من أبرز هؤلاء موشيه فيجلين وميري ريغف وأوريت ستروك وشولي موعلم. كما وجّه نائب وزير الأديان إيلي بن دهان رسالة إلى المؤتمر عبر الفيديو قال فيها إن وزارته "تعمل على ترتيبات تسمح لليهود بدخول جبل المعبد وإن أي يهودي يسمح له الحاخام بأن يصعد إلى جبل المعبد سيكون على الشرطة أن تسمح له بذلك".

وعلى الرغم من الاحتضان السياسي لفكرة "المعبد" والسعي لتأمين حرية اليهود في الوجود والصلاة في المسجد، إلا أن موقع The Jewish Voice الأميركي نشر في كانون أول/ديسمبر 2013 تقريرًا صادرًا عن مراقب الدولة حول موقف السلطات الإسرائيلية من أعمال الحفريات التي قامت بها الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى عام 2007. وقد أعد مراقب الدولة التقرير عام 2008 بناء على تكليف من لجنة الرقابة بالكنيست ولكن منع نشره في دولة الاحتلال خوفًا مما قد يترتب على ذلك من ارتدادات. وتضمن التقرير "استنتاجات دامغة حول تهاون وتقصير السلطات الحكومية"، ومنها بلدية الاحتلال في القدس، والشرطة، وسلطة الآثار ومستشار الحكومة القانوني، حيال ما تقوم به الأوقاف من أعمال ترميم وصيانة في الأقصى. وقد طلبت الحكومة في حينه عدم نشر التقرير، كما ناقش "الكنيست" عام 2013 مرات عدة نشر التقرير فعارضت وزارة الخارجية بشكل خاص ذلك خوفًا من تردي العلاقات مع الأردن، كما عارضته وزارة الأمن الداخلي خوفًا من نشوب "أعمال عنف" في المسجد الأقصى. وقد استدعى هذا التقرير تعليقًا من عضو الكنيست السابق أرييه إلداد (حزب الاتحاد الوطني)، وهو صاحب مشروع التقسيم الزمني المقدَّم في الكنيست عام 2012، الذي قال إنه "آن الأوان للتعامل مع جبل المعبد على أنه مكان مقدس".

2. الموقف القانوني:

مع استقرار رأي المحكمة العليا على أن حق اليهود في الوصول إلى المسجد الأقصى غير مطلق وهو خاضع لاعتبارات أمنية تقدّرها شرطة الاحتلال، تكثّفت محاولات تقنين الوجود اليهودي في الأقصى في "الكنيست". وقد طرحت لهذه الغاية مشاريع عدة حول تقسيم الأقصى زمنيًا وتأمين "حرية اليهود بالصلاة في الأقصى"، ولا سيما في لجنة الداخلية التي تترأسها الليكودية ميري ريغف، وإن

كانت هذه الاقتراحات لم تقرّ في "الكنيست" أو سُحب بعضها قبل مناقشته.

ففي أيار/مايو 2014، أرسلت ريغف مسودة مشروع قانون لتقسيم الأقصى إلى أعضاء "الكنيست" طالبتهم بدعم المشروع والتوقيع عليه. وقالت في مقدمة الاقتراح إنه "ما من قانون في دولة إسرائيل يمنع صعود اليهود إلى جبل المعبد أو الصلاة فيه، فالسماح بالصعود إلى جبل المعبد والصلاة فيه أو منع ذلك يأتي عن طريق التوجه لمحكمة العدل العليا. وفي أغلب الأوقات، تحدد المحكمة الصعود إلى جبل المعبد، وتربط بين إمكانية الصعود بقرار من الشرطة الإسرائيلية، والتي غالبًا ما تمنع مثل هذا الصعود، بادعاء وجود خطر أو إمكانية وقوع خطر. إن يهودًا كثيرين يريدون الصعود إلى جبل المعبد، وقسم منهم يريد أيضًا الصلاة فيه، إذا كان بإمكانهم فعل ذلك".

> إن الفتوى المعمول بها قضائيًا هي أن "حق اليهود في الوصول إلى جبل المعبد" مقيّد باعتبارات الظروف الأمنية التي يبقى للشرطة تقديرها. وعلى صعيد التشريع فثمة محاولات مستمرة لتشريع صلاة اليهود في الأقصى من دون قيود ولتقسيم المسجد بالإضافة إلى طرح إنهاء السيادة الأردنية على المسجد وإخضاعه لسيادة الاحتلال كوجه من أوجه السيادة على القدس

العجز عن الوصول باقتراحات التقسيم إلى أهدافها دفع ريغف إلى إنشاء لجنة فرعية برئاسة عضو "الكنيست" ديفيد تْسُور مهمتها مراقبة تنفيذ قرارات الحكومة بشأن اقتحام اليهود للأقصى وفحص إمكانية اقتحامهم المسجد ثلاث ساعات ونصف يوميًا، فضلاً عن تهيئة المناخ للاقتحامات التي تتزامن مع المناسبات اليهودية.



تسعى ريغف إلى تأمين اقتحامات اليهود للأقصى بحرية

وقد قدمت اللجنة تقريرها في حزيران/يونيو 2014 حيث أوصت بإبقاء الوضع في الأقصى على ما هو عليه مع توسيع صلاحيات قائد الشرطة لجهة التحكم في الدخول إلى المسجد وتنفيذ الاعتقالات.



وإزاء هذا "العجز" في التوصل إلى نص قانوني واضح يتمكن اليهود بموجبه من الصلاة بحرية في المسجد الأقصى، تحاول بعض الأوساط السياسية في "الكنيست" الالتفاف على غياب النص عبر دراسة إمكانية إعلانه موقعًا يهوديًا مقدسًا، ما يعني عدم إمكانية منع اليهود من اقتحامه بناء على أسس معنوية وقانونية.

3. الموقف الديني:

أصدرت الحاخامية الرئيسة المنتَخبة في تموز/يوليو 2013 إعلانًا في كانون أول/ديسمبر 2013 أكدت فيه تمسكها بفتوى الحاخامية السابقة لجهة عدم جواز اقتحام اليهود للأقصى لأمور تتعلق بعدم تحقق الطهارة في حين استمر نشاط "منظمات المعبد" على صعيد الاقتحامات والترويج لبناء "المعبد"

بالتوازي مع المساعي السياسية والقانونية إلى تكريس اقتحامات الأقصى ظهرت محاولات لتأمين غطاء ديني رسمي لهذه الاقتحامات بما يسبغ عليها رداء الشرعية الدينية ويدفع باتجاه زيادتها. فقد دعا إيلي بن دهان، نائب وزير الأديان في حكومة الاحتلال، الحاخامية الرسمية في "إسرائيل" إلى إصدار فتوى تجيز اقتحام اليهود للمسجد الأقصى. إلا أن الحاخاميّة المنتَخبة في 2013/7/24 أصدرت إعلانًا في كانون أول/ديسمبر 2013 أعلنت فيه تمسّكها بموقف الحاخامية السابقة والذي لا يجيز اقتحام اليهود للأقصى لأسباب تتعلق بالطهارة، ولعدم تحديد المكان الصحيح لما يسمونه "قدس الأقداس". وقد أشار البيان إلى أن أسباب المنع دينية محضة، ما يعني إمكانية اللعب على الفتوى ضمن هامش السياسية والقانون، بالإضافة إلى جملة من الفتاوى "المرنة" الصادرة عن عدد من الحاخامات والتي تسمح باقتحام المسجد لكن دون الاقتراب من المكان الذي يظن أنه موقع "قدس الاقداس".

وفي مقابل ذلك، فقد قال الحاخام مئير مازوز بـ "جواز دخول اليهود إلى جبل المعبد شرط احترام الشروط الدينية" أي عدم الاقتراب من الأماكن التي يُظَنّ أن بها "قدس الأقداس". ومازوز هو أحد أهم حاخامات السفارديم الحريديين، وهو يخالف بفتواه هذه ما استقر عليه عموم حاخامات التيار الحريدي الذين يحرّمون دخول اليهود إلى المسجد الأقصى قبل تحقق شرط الطهارة.

وقد وجّه عدد من الحاخامات وطلاب المعاهد الدينية في شباط/فبراير 2014 التماسًا إلى "الكنيست"

للمطالبة بسنّ تشريع يوسع السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وذلك قبل أيام من مناقشة اقتراح فيجلين حول السيادة على المسجد الأقصى. كما وجه عدد من الحاخامات من التيار الديني القومي رسالة إلى نتنياهو في آذار/مارس 2014 يطالبون فيها ببناء كنيس في المسجد الأقصى. وقد وقّع على الرسالة عدد من الحاخامات الذين لم يسبق أن وجهوا أي دعوات علنية إلى اليهود لاقتحام الأقصى، ومن هؤلاء الحاخام شموئيل إلياهو، بالإضافة إلى عدد من الحاخامات الصهاينة كالحاخامين دوف ليور وحاييم كوهين. وقد دعت الرسالة إلى بناء الكنيس في الأقصى في الأماكن التي أكّد عدد من الحاخامات والمؤرخين اليهود أنها واقعة خارج نطاق منطقة "المعبد" بما يجعلها غير خاضعة لشروط الطهارة.

وفي تطور متعلق بالتمهيد الديني لبناء "المعبد"، كشف المدير الدولي لـ "معهد المعبد" الحاخام حاييم ريتشمان عن أن ثمة بقرة حمراء ولدت في الولايات المتحدة قد تكون هي البقرة التي نصت عليها التوراة لعملية التطهير التي لن يبنى "المعبد" دونها. وفي مقطع فيديو نشر على الموقع الإلكتروني للمعهد المذكور قال ريتشمان إن البقرة الحمراء ستراقَب للتأكد من استيفائها شروط البقرة المذكورة في التوراة كما أوضح أنه في حال ثبوت الأمر فإن ذلك يعني "تجاوز إحدى أهم الصعوبات التي تؤخر بناء المعبد".

وفي موازاة ذلك، استمر نشاط "منظمات المعبد" من حيث تنظيم مسيرات وإطلاق دعوات متكررة لاقتحام الأقصى ومطالبة الطبقة السياسية بتشريع أبواب الأقصى أمام هذه الاقتحامات. وقد أعلنت هذه المنظمات عن حملات لدعم "المعبد" ومنها حملة إلكترونية أطلقت في آذار/مارس 2014 بعنوان "أنقذوا جبل المعبد" كما وجهت هذه المنظمات في كانون ثانٍ/يناير 2014 رسالة إلى وزير السياحة في حكومة الاحتلال لفتح أبواب المسجد أمام الاقتحامات ونظّمت مؤتمرًا في مركز بيجن في غرب القدس المحتلة في 2014/4/28 لبحث الوجود اليهودي في الأقصى والمطالبة بفتح الأبواب كافة وإجبار الشرطة على السماح لليهود بأداء الطقوس التلمودية وقد حضر المؤتمر عدد من أعضاء "الكنيست" منهم موشيه فيجلين وميري ريغف وشولي موعلم.

كما أطلق "معهد المعبد" في 2014/7/27 حملة لجمع 100 ألف دولار بهدف وضع مخططات لبناء




مشهد من فيلم "الأولاد جاهزون"

"المعبد". ووفق ريتشمان فإن "المعبد سيقام مكان قبة الصخرة عندما يريدنا العالم أن نبنيه".

واعتبر ريتشمان أن "بناء المعبد هو الخطوة التي ستلي العملية الحربية التي تشنها دولة الاحتلال حاليًا على غزة". وبموازاة الحملة، أطلق المعهد فيلمًا ترويجيًا بعنوان "التاسع من آف 2014: الأولاد مستعدون"، وهو الجزء الثالث ضمن سلسلة "الأولاد مستعدون" التي يصدرها المعهد للسنة الثالثة على التوالي لترسيخ المزاعم حول بناء "المعبد". ويظهر في الفيلم مجموعة من الأولاد يلهون ثم يتجهون إلى حاخام ويأخذونه بيده ليشهدوا جميعًا بناء "المعبد" مكان قبة الصخرة في المسجد الأقصى.

ثانيًا: الحفريات وأعمال البناء والمصادرة أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات:

لم يرصد التقرير تغيرًا في عدد مواقع الحفريات أسفل الأقصى وهو 47 موقعًا، مع إقدام الاحتلال على افتتاح بعض القاعات في بعض المواقع كما وضع الاحتلال الحجر الأساس لبناء كنيس "فخر إسرائيل" فيما العمل متواصل ضمن مخططات أخرى لتهويد الأقصى

لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال ومؤسساتها الصهيونية بعد أن تشعبت وانتشرت في الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للمسجد، وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهيلها كقاعات واسعة لاستقبال الزوار، علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل "المدينة اليهودية التاريخية" (مدينة داود) التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السياحي الأول في دولة الاحتلال. وقد استقرّ عدد الحفريات والأنفاق في محيط المسجد الأقصى على ما كان عليه في التقرير الماضي، أي 47 حفرية: 25 منها في الجهة الغربية، و 17 منها في الجهة الجنوبية، و5 في الجهة الشمالية.

أ. حفريات الجهة الغربية:

بلغ عدد الحفريات في الجهة الغربية 25 حفرية يعمل الاحتلال على ربطها في ما بينها لتشكل شبكة من المزارات والمواقع الدينية والأثرية التي تستقطب السياح ضمن الجولات التي تنظمها السلطات الإسرائيلية لزوّار "مدينة داود". وقد عمل الاحتلال خلال مدة الرصد على تطوير مداخل أنفاق الحائط الغربي، فأنهت تجهيزات واسعة داخل قاعتين كبيرتين في شبكة الأنفاق المجاورة للمسجد الأقصى، وجهّزت "القاعة الهيرودديانية" بمعدات بصرية واحتفالية لاستقبال الحفلات التوراتية، وأنهت التجهيزات داخل حفريات "قاعة العصور" لتكون أكبر قاعة احتفالات ولقاءات أسفل القدس وبجانب المسجد الأقصى، وتم افتتاحها بشكل رسمي وباحتفال شارك فيه العديد من رجال الأعمال وقادة الجيش والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، افتتح الاحتلال أنفاقًا وقاعات جديدة أسفل باب المطهرة ووقف حمام العين. والقاعات الجديدة تشكل قاعات واسعة ومزارات ترتبط بشبكة الأنفاق التي يحفرها الاحتلال أسفل الأقصى وفي محيطه، وبالذات في الجدار الغربي له، وقد جرى وضع العديد من اللافتات الضوئية التي تتحدث عن تاريخ عبري مزعوم في المنطقة.

ب. حفريات الجهة الجنوبية:

يبلغ عدد الحفريات في الجهة الجنوبية للأقصى 17 حفرية يهدف الاحتلال من ورائها إلى بناء مدينة يهودية أثرية يزعم أنها "مدينة الملك داود". تشرف جمعية "العاد" الاستيطانية على الحفريات في هذه الجهة إذ أعلنت أنها أنجزت ما يقارب 55%من مشروع بناء" مدينة داود". وقد كشفت الانهيارات التي حدثت في بيوت المقدسيين عن الحفريات المتواصلة والتي يبلغ طولها حوالي 600 متر وتبدأ من منطقة حي سلوان لتصل إلى الطرف الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك.

وخلال مدة الرصد وصلت المؤسسة الصهيونية إلى أعماق بعيدة وحفريات جديدة داخل "موقف جفعاتي" الملاصق لجنوب البلدة القديمة، وكانت هذه الحفريات قد كشفت عن آثار إسلامية وعباسية دمّرها الاحتلال لإتمام حفرياته هناك. كما واصل الاحتلال حفرياته في منطقة القصور الأموية.

ج. حفريات الجهة الشمالية:

انتشار الحفريات في الجهة الشمالية للأقصى محدود مقارنة بالحفريات في الجهة الغربية والجنوبية، وقد بلغ عددها 5 حفريات لم ينته العمل فيها بعد.



2. البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهودي في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عام، إمّا من خلال إضفاء الطابع اليهودي على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

ومن أبرز التطورات خلال المدة التي يرصدها التقرير التقدم الملحوظ في عمليات بناء "بيت شتراوس" الذي لا يبعد عن الأقصى سوى 50 مترًا من جهته الغربية، حيث أتمت "الشركة لتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس" واجهة المشروع الجنوبية المطلة على حائط البراق بالكامل. و"بيت شترواس" هو مبنى ومركز توراتي بمساحة 944 مترًا مربعًا، ارتفاعه من الأمام طبقتان ومن الخلف أربع طبقات، ويحوي هذا البناء مدرسة دينية وكنيسًا يهوديًا، ومركز عمليات متقدمًا للشرطة، وقاعات للإثراء التهويدي حول ما يسمونه "إرث المبكى"، وقاعة استقبال كبيرة بفناء رحب، ومداخل عريضة ومتعددة لزوار النفق الغربي و"مركز قافلة الأجيال"، وعشرات الوحدات الصحية (حمامات عامة)، وغرف التشغيل والصيانة.



حوش الشهابي ويدعي الاحتلال أنه المبكى الصغير

كما قام وزير الإسكان الصهيوني أوري أرئيل خلال مدة الرصد بوضع حجر الأساس لأعلى وأضخم كنيس توراتي تهويدي في البلدة القديمة بالقدس هو كنيس "تفيئرت إسرائيل" ("فخر إسرائيل" أو "جوهرة إسرائيل")، الواقع 200 متر غرب المسجد الأقصى والذي يرتفع وفق مخططات الاحتلال حوالي 27 مترًا بواقع 6 طبقات، ويمتد على مساحة 1400 متر مربع. وشهدت مدة الرصد تطورات في مخطط "بيت هليبا" التوراتي، ومخطط شرانسكي بالإضافة إلى مواصلة موظفي سلطة

الآثار الإسرائيلية الاعتداء على رباط كرد (حوش الشهابي) في الجدار الغربي للأقصى، عبر خلع بلاط الأرضية القريبة من المكان وإزالة حجارة صغيرة من الجدار ومصادرتها.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

توازت الجهود السياسية والقانونية والدينية الواقفة وراء ترسيخ فكرة "المعبد" وطروحات التقسيم الزمني للمسجد، علاوة على إضفاء الطابع اليهودي على الأقصى وما حوله من خلال أعمال الحفر والبناء، مع استمرار الاقتحامات التي ينفّذها سياسيون وأمنيون ومستوطنون ومتطرفون يهود يرافقهم حاخامات أو مرشدون وأدلّاء يقدّمون روايات وشروحًا تلمودية حول الأقصى و"المعبد" وإعادة بنائه.

> باستثناء بعض الأيام التي أغلقت فيها الشرطة باب المغاربة فقد حرص المستوطنون والمتطرفون اليهود على اقتحام الأقصى بشكل مستمر كما أن التصريحات التي صدرت من مختلف المستويات أكدت التمسك بفكرة "المعبد" وبتأمين حرية اليهود في الصلاة بالمسجد وفي مقابل ذلك لم تتوقف سلطات الاحتلال عن التدخل في عمل الأوقاف وفرض قيود على دخول المسلمين إلى الأقصى

وكما في الأعوام التي سبقت، فقد شكلت الاقتحامات وسيلة لتحقيق الوجود اليهودي في الأقصى لموازاة الوجود الإسلامي، كما شكّلت سياسة التحكّم بهذه الاقتحامات من حيث منعها بشكل كامل أو السماح بها ضمن أوقات الاقتحام اليومية أو في المناسبات اليهودية، الدينية والوطنية، أشبه بمقدمة عملية لتنفيذ سياسة التقسيم الزمني التي لا تزال محاولات تكريسها ضمن تشريعات "الكنيست" قائمة، ولا سيما على قاعدة أن النجاح في تطبيق التقسيم في المسجد الإبراهيمي بالخليل يمكن أن يكون قابلاً للتكرار في المسجد الأقصى بالقدس.

ويعكس مشهد الاقتحامات والتصريحات على المستويات الرسمية والأمنية، كما على مستوى المستوطنين والمتطرفين، محاولات التكامل بين النظرية والتطبيق فالاقتحامات تحتاج إلى قانون تستمدّ منه شرعية، وإن كانت مغتصَبة، كما أن النصّ القانوني يعزّز هذه الاقتحامات ويرسم بها مساراتِ تثبيت "الحق" و"الوجود" اليهودي في الأقصى تمهيدًا للسيطرة الكاملة التي يمكن في ظلها بناء "المعبد".



ومع الاقتحامات والتصريحات والمساعي إلى تعزيز وجود اليهود في الأقصى لا يكتمل المشهد دون الممارسات التي تسعى إلى التضييق على المسلمين والحدّ من وجودهم وأعدادهم ودون ذلك حواجز، وقيود عمرية وجغرافيّة، وتفتيش ومصادرة هويات، وإبعاد ومنع من دخول المسجد واعتداء على المرابطين وطلاب مصاطب العلم بالإضافة إلى التدخل في عمل الأوقاف والاعتداء على موظّفيها ومحاولة التحكم في عملهم ومنعهم من أدائه.

1. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:


أحد اقتحامات فيجلين للأقصى

على المستوى السياسي، تكرر اقتحام نائب رئيس "الكنيست" موشيه فيجلين (ليكود) وعضو "الكنيست" ووزير الإسكان أوري أرئيل (البيت اليهودي) للمسجد الأقصى بشكل ملحوظ خلال المدة التي يرصدها التقرير، كما يمكن القول إنهما حجزا موقعًا متقدّمًا لناحية التصريحات الصادرة عن جهات رسمية. ولا يسعى التقرير إلى رصد هذه الاقتحامات والتصريحات من حيث عددها بقدر ما يهدف إلى عرضها كمسارات تبيّن تعاطي المكونات الرسمية لدولة الاحتلال مع الأقصى والاحتضان الرسمي لفكرة "المعبد" ولـ "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد". وبالإجمال، يمكن القول إن التصريحات الصادرة عن الشخصيات الرسمية تعكس الاحتضان الرسمي لفكرة "المعبد" مع الحرص على أن تترافق هذه التصريحات مع اقتحام المسجد كي يكون ذلك دعمًا عمليًا للموقف الرسمي.

1. في 2014/2/19 عاود موشيه فيجلين اقتحام الأقصى بعد منع دام حوالي 10 أشهر وقال تعليقًا على ذلك: "صعودي إلى جبل المعبد اليوم لهو دليل على عودة السيادة اليهودية الكاملة على جبل المعبد".

2. بدا موضوع السيادة على الأقصى الشغل الشاغل لفيجلين وهو تقدّم باقتراح في "الكنيست" في

شباط/فبراير 2014 لوضع المسجد تحت السيادة الإسرائيلية بشكل كامل. وفي مقابلة منشورة في 2014/5/13 قال فيجلين إنه من الواجب إخراج الأوقاف من المسجد الأقصى وأن تكون الشرطة الإسرائيلية وحدها المسؤولة عن المكان وأضاف "علينا استعادة السيادة الكاملة على جبل المعبد حيث إن الكلام على دولة يهودية دون سيادة على جبل المعبد يحمل كثيرًا من التناقض".

3. في 2013/9/4 اقتحم أريئيل الأقصى عشية الاحتفال برأس السنة العبرية وقال إنه سيستمر في اقتحام المسجد "كي يعزّز سيادة إسرائيل على المكان" معتبرًا أنّ "جبل المعبد لنا (اليهود) ولا يمكن النقاش حوله أو التفاوض عليه" كما اقتحمه في 2014/3/16 في أجواء الاحتفال بعيد "البوريم" ثم كتب على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أن "الواقع الذي بمقتضاه يحدد مثيرو الشغب الأجندة على جبل المعبد ليس بمقبول. وقد صعدت إلى جبل المعبد هذا الصباح وأنا عازم على الاستمرار في ذلك في المستقبل".

4. في 2014/2/25 قالت النائب تسيبي حوتوفلي خلال جلسة مناقشة السيادة على المسجد إنه "لا قيمة لإسرائيل دون أورشليم ولا قيمة لأورشليم دون جبل المعبد" كما طالبت الحكومة بفتح أبواب المسجد في كل الأوقات أمام اليهود لأداء صلاتهم بحرية.

2. اقتحامات وتصريحات المتطرّفين اليهود:



جانب من اقتحامات المستوطنين

لم تخرج الاقتحامات التي نفذها المتطرفون اليهود خلال المدة التي يرصدها التقرير عما استقرت عليه في الأعوام السابقة. فالأقصى مفتوح أمام اليهود بشكل شبه يومي والشرطة "تنظّم" الاقتحامات وفق ما تقتضيه "الضرورات الأمنية" فتمنعها في حال تبيّن لها احتمال تفجّر الأوضاع وحدوث "احتكاكات" بين المتطرفين والمرابطين. كما أن منع المتطرفين من اقتحام المسجد في بعض المناسبات الإسلامية، كما في أواخر أيام رمضان إلى انتهاء أيام

عيد الفطر عام 2013، كان بمثابة تمهيد للمطالبة بمثل ذلك لليهود. وقد عبّرت ريغف في تشرين ثانٍ/ نوفمبر 2013 عن ذلك بالقول "إن ترتيبات خاصة تتخذ من أجل المسلمين في شهر رمضان، وينبغي أن يتحقق الأمر ذاته لليهود في أعيادهم".

ومن أكبر الاقتحامات التي شهدتها المدة التي يرصدها التقرير:

1. في 2013/8/5، اقتحم الأقصى مجموعة من "الربانيم" من جهة باب المغاربة ضمن مجموعة من المستوطنين تجاوزت 65 شخصًا بالإضافة إلى الحاخام المتطرف يهودا غليك بحماية قوات من الشرطة والوحدات الخاصة. وشملت الجولة شروحات حول "المعبد" وإمكانية إقامته على أنقاض الأقصى.

2. في 2013/9/22: أكثر من 400 مستوطن اقتحموا الأقصى وأدوا رقصات يهودية وصلوات تلمودية حيث أمنت لهم القوات الخاصة وقوات التدخل السريع الاقتحام كما رافق المقتحمين عدد من الحاخامات منهم المتطرف يهودا غليك الذي قدم شروحًا حول "المعبد". وصلى عند حائط البراق المحتل عشرات الآلاف من اليهود المتدينين حيث أدوا شعائر "بركة الكهنة" كما اقتحم المسجد حوالي 150 مستوطنًا في 2013/9/23 ضمن الاحتفال بعيد "العرش".

3. في 2014/6/1 اقتحم الأقصى ما يزيد على 300 مستوطنًا رافق مجموعات منهم الحاخام يهودا غليك الذي قدم شروحات تلمودية حول "المعبد" كما اقتحم الأقصى في 2014/6/3 ما يزيد على 260 مستوطنًا ضمن حراسة مشددة وذلك بمناسبة عيد "الشفوعوت".

3. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

بمعزل عن قوات الشرطة والقوات الخاصة التي ترافق اليهود لدى اقتحامهم الأقصى، يشهد المسجد اقتحامات ينفّذها مجنّدون ومجنّدات باللباس العسكري مع مرافقين يقدمون لهم شروحًا حول "المعبد" وفق الرواية التلمودية. ففي 2013/8/27، اقتحم الأقصى نحو 60 مجندًا بالزي العسكري وتوزعوا إلى فرقتين، كل فرقة يرافقها مرشد قدم شروحًا عن "المعبد"، ضمن ما بات يُعرف بجولات الإرشاد والاستكشاف العسكري كما اقتحم الأقصى في 2013/8/29 حوالي 40 ضابطًا وعنصرًا


مجندات يقتحمن الأقصى باللباس العسكري

من المخابرات تجولوا في أركانه وساحاته.

وعلى صعيد التصريحات، نقلت "معاريف" في 2013/8/21 عن الجنرال عوزي ديان، نائب القائد العام لجيش الاحتلال سابقًا، ورئيس مجلس الأمن القومي سابقًا، قوله إن "زيارة الحائط الغربي (البراق المحتل)ليست كافية، وعلى الطلاب زيارة جبل المعبد حتى في ظل الواقع السياسي/الأمني، وكما تمكّنا من ترتيب الأمور في الخليل فبإمكاننا ترتيبها في جبل المعبد".

أما ممارسات الاحتلال التي تعرّضت للمصلين ولموظفي الأوقاف فعكست السعي الدؤوب إلى تفريغ المسجد من المصلين، وتنفير المسلمين عن المسجد والحدّ من وصولهم إليه غالبًا بذريعة الأسباب الأمنية والخوف من "أعمال شغب" قد تنشب. وقد تكرر بشكل لافت وضع قيود عمرية على المصلين أيام الجمعة حيث اضطر الآلاف إلى الصلاة عند بوابات الأقصى وفي الأزقة المؤدية إليه وشهدت أيام الجمعة الأربعة في شهر رمضان مثل هذا المنع، كما عمدت الشرطة مرات عديدة إلى مصادرة هويات المصلين قبل دخولهم إلى المسجد ومن ثم حملهم على استردادها من مركز شرطة القشلة مع ما يرافق ذلك من تأخير لحين أخذ البيانات الشخصية. واستمرّت سلطات الاحتلال في التدخل بعمل الأوقاف ومحاولات تعطيل أعمال الصيانة بذريعة أنها تلحق الضرر بالآثار الموجودة في المكان.

رابعًا: ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

شهدت مدة الرصد حضورًا كبيرًا للمسجد الأقصى في "الكنيست" وفي التصريحات السياسية في دولة الاحتلال بخصوص تقسيم المسجد زمنيًا و"حق" اليهود في الصلاة فيه بما هو "أقدس مكان" لهم. كما أن الواقع الذي يبدو أن الشرطة تحاول تكريسه هو "تنظيم" الاقتحامات والتحكم بدخول المسلمين إلى المسجد بما يجعل التقسيم أمرًا واقعًا ومفروضًا. وبمواجهة هذا الهجوم على الأقصى استمرّت حالة المراوحة التي باتت سمة لازمة تميّز الموقف العربي والإسلامي لدى مقاربة قضايا الأمة، فيما كان

> إن سقف المواقف العربية والإسلامية كما بدت خلال مدة الرصد يجعل من الصعب التعويل عليها لحماية الأقصى في وجه المشاريع التهويدية فيما يبدو أن تصدّي المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 هو الأقدر حتى الآن على عرقلة مشاريع الاحتلال على الرغم من قلة الناصر وضعف الدعم

الاحتلال يصعّد من استهدافه لأهالي القدس والأراضي المحتلة عام 1948 الذين تصدّروا مشهد الدفاع عن الأقصى.

وفي التطورات الميدانية، استمرت الملاحقة الأمنية لفصائل المقاومة في الضفّة الغربيّة من قبل السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال، من خلال ما يسمى بالتنسيق الأمنيّ، الأمر الذي أفقدها القدرة على العمل بشكلٍ فعّال. وقد أعلن جهاز "الشاباك" بتاريخ 2014/1/28 و2014/3/31 عن اعتقال خليتين زعم أنهما تتبعان لحركة حماس في القدس المحتلة، وتعملان على استقطاب الأموال بهدف القيام بعمليات ضد الاحتلال، وتعزيز قوة الحركة في أوساط سكان شرقيّ القدس. كما زاد التضييق على المقاومة بعد الأحداث التي عصفت بمصر في 2013/7/3، إضافة لتقيُّدِها بمعادلة التهدئة الشاملة أو المواجهة الشاملة في قطاع غزّة بعد الحرب الأخيرة عام 2012، وهي المعادلة التي يبدو أنها ستصبح خارج الخدمة بعد أن قلبت المقاومة الموازين في مواجهة العدوان على غزة عام 2014.

وقد استشعرت فصائل المقاومة الفلسطينية الخطر الداهم على المسجد الأقصى، فعمِلت على تحريك قاعدتها الشعبية في الضفة الغربية في برامج داعمة للمسجد الأقصى، منها، على سبيل المثال، إطلاق حملة شعبية تحت عنوان "من حقي أن أصلي في الأقصى"، رفضًا لسياسات الاحتلال في منع بعض الفئات من الصلاة بالمسجد الأقصى وإبعاد آخرين عنه.



وقفة تضامنية مع الأقصى بالضفة الغربية

وفي غزة نظمت العديد من الوقفات والمسيرات والفعاليات الرافضة لاقتحامات الأقصى ومحاولات الاحتلال تقسيمه وطرح ذلك في "الكنيست" ومن ذلك مهرجان نظّمته حركة حماس في 2013/10/4

بعنوان "لبيك يا أقصى" حذّر من مشروع التهويد الذي تتعرض له القدس والأقصى.

وفي المواقف السياسية كرّرت فصائل المقاومة اعتبارها استمرار السلطة الفلسطينية في مفاوضة الاحتلال بمنزلة توفير غطاء من أجل تقسيم القدس والمسجد الأقصى، واتهمتها "بالاستفراد بالقرار الفلسطيني والاستمرار في اتخاذ قرارات أحادية الجانب، ضاربة عرض الحائط بكل المناشدات الوطنية للالتفاف على مشروع وطني والتخلّي عن المفاوضات الفاشلة".

وبعد ارتكاب المستوطنين جريمة قتل الطفل المقدسي محمد أبو خضير بتاريخ 2014/7/2، واندلاع المواجهات في القدس المحتلة بين الشبان المقدسيين وقوات الاحتلال، وتمدّدها إلى مدن الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 48، أعلنت فصائل المقاومة أنها ليست بوارد وقف الهجمات الصاروخية وعقد تهدئة جديدة مع الاحتلال في ظل ما تتعرض له الأراضي الفلسطينية. وقد كسر ذلك قاعدة حاول الاحتلال فرضها ألا وهي فصل قطاع غزة عمّا يحدث في الضفة الغربية والقدس المحتلة. حيث قامت فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة بالرد على جرائم الاحتلال عبر إطلاق الصواريخ باتجاه المدن والمستوطنات الإسرائيلية، وقد سمعت صافرات الإنذار في مدينة القدس وفي بعض المستوطنات القريبة منها.

وفي سياق مواقف فصائل المقاومة الفلسطينية تحدّث خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عن الأخطار التي تهدد الأقصى مستعرضًا مخططات الاحتلال تجاه المسجد، وداعيًا إلى بناء القدرة العسكرية وتحقيق المصالحة لردع الاحتلال، وجاء هذا الموقف في كلمة لمشعل خلال ورشة عمل نظّمتها مؤسسة القدس الدولية بعنوان "القدس على أجندة الشعوب والحكومات".



مشعل متحدثًا في ورشة عمل "القدس على أجندة الشعوب والحكومات"



السلطة الفلسطينية لم يطرأ على موقفها تطور جديد يخرجه من دائرة الضعف والتهالك والسلبية حيال قضية الأقصى، فاكتفت ببيانات الشجب والتحذير والإدانة لمواجهة الاعتداءات المتصاعدة على المسجد سواء على المستوى السياسي أو على مستوى المستوطنين. كما أنها وافقت على العودة إلى المفاوضات لتشكّل بذلك مظلة للاحتلال لتمرير المزيد من مشاريعه التهويدية في القدس عمومًا والمسجد الأقصى خصوصًا.

وعلى الرغم من امتلاك السلطة الفلسطينية لأوراق قوّة توجِع العدو يمكن أن تستخدمها لحماية القدس والمسجد الأقصى، منها الانضمام إلى المنظمات الدولية لملاحقة الاحتلال وإجرامه ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، إلا أنها اختارت الحل "الأسهل" فطالبت الجهات كافة، بخاصة الرباعية، بتحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية تجاه القدس والمسجد الأقصى، ودعتها لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الاعتداءات على الأقصى ومحاسبة المجرمين. كما طالبت المنظمات القانونية والإنسانية، المحلية والإقليمية والدولية، بملاحقة كل من يعتدي على المسجد الأقصى المبارك، وتحضير الملفات القانونية ضدهم، وتقديمهم للمحاكم الدولية، وطالبتها بتحضير ملف بأسماء المسؤولين والمستوطنين والجمعيات التي تستهدف المسجد الأقصى لتحقيق هذا الغرض، مشيرة إلى أنها على استعداد تام للتعاون معها في هذا الموضوع، وتسهيل هذه المهمة الوطنية الإنسانية.

وكانت القناة العبرية الثانية بثّت لقاءً مع وزير الأوقاف السابق محمود الهباش حول موقفه من صلاة اليهود عند حائط البراق، الذي هو جزء من المسجد الأقصى، فقال "إن أراد أيّ يهودي أن يصلي فأهلاً وسهلاً به، السياسة شيء والعبادة شيء، ولكن كل ذلك سيجري تحت السيادة الفلسطينية". هذا الموقف يعكس قابلية السلطة للتفاوض على مصير الأقصى وقبول مشاركة الاحتلال في إدارته مع تأكيدها أن كل ذلك سيحصل تحت عين السلطة وسيادتها على الأقصى!

وفي ما يخص الحكومة الفلسطينية في قطاع غزّة والمجلس التشريعي الفلسطيني، فقد كانا يشددان على أن الحلّ الأمثل لحماية القدس والأقصى هو بالتوحّد السريع من أجل التصدي بشكل جماعي وموحّد للاحتلال ومخططاته، والعمل على استنهاض الأمتين العربية والإسلامية. ولم يغب عن بيانات ومواقف الحكومة في غزة والمجلس التشريعي تحميل المجتمع الدولي والحكومات العربية

والإسلامية المسؤولية عن استباحة الأقصى من قبل الاحتلال.

أما حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله التي أعلن عن تشكيلها في 2/6/2014 بعد المصالحة بين فتح وحماس فقد بدت مواقفها منسجمة مع سقف وموقف المكوّنات الأخرى للسلطة الفلسطينية. وتكررت في التصريحات الصادرة عن منظمة التحرير على لسان أحمد قريع، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، التحذيرات من مخططات الاحتلال لتقسيم الأقصى وتغيير الطابع الإسلامي للمكان.

ومع ازدياد الاقتحامات المتكررة التي تنفذها مجموعات المستوطنين ابتداء من شهر شباط/ فبراير 2014، اعتصم ممثلون عن جميع الكتل البرلمانية الفلسطينية في سابقة من نوعها منذ الانقسام الفلسطيني، أمام مقر المجلس التشريعي برام الله، للاحتجاج على الدعوات الإسرائيلية لفرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، ولإيصال رسالة للقيادات السياسية للإسراع في تنفيذ المصالحة وتوحيد البرنامج الوطني لخدمة القضيّة في ظل فشل مسار المفاوضات، والتعنّت الإسرائيلي.

اعتصام الكتل البرلمانية برام الله رفضًا للاعتداءات على الأقصى

إلا أنّ الحائط الأساس الذي اصطدمت به أحلام المستوطنين واليمين المتطرف في تمرير مخططاتهم لفرض السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى كان المقدسيين وفلسطينيّي الأرض المحتلة عام 1948. وكان المدّ البشريّ المتواصل ودعوات الرباط والبرامج والأنشطة التي تضمن حضور المصلين الدائم في المسجد الأقصى الأداة الفاعلة التي تمكنوا من خلالها من مواجهة المخطط المنظم الذي تُنفذه دولة الاحتلالّ.

وقد سطّر المرابطون على مدى أسبوع خلال شهر نيسان/أبريل 2014 أروع صور التضحية في الذود عن المسجد الأقصى في ظل دعوات "منظمات المعبد" لاقتحامه بمناسبة "عيد الفصح" العبري، وهو ما دفع العضو المتطرف في حزب الليكود موشيه فيجلين للتعبير عن "عدم رضاه عن أداء الشرطة



في مواجهة المصلين، معتبرًا أن الساسة لم يحافظوا على قلب مدينة القدس"، على حد تعبيره.

أما على المستوى الإسلامي، فلم يظهر أيُّ دورٍ للدول الإسلامية في الدفاع عن الأقصى والوقوف في وجه الهجمةِ الإسرائيلية، فيما تعاملت الدول العربية، إضافة للجامعة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلامي، مع قضية الأقصى من خلال الشجب والاستنكار، ودعوة المجتمع الدولي ومنظماته إلى تحمّل مسؤولياتهم مما يجري، فيما كانت بعض هذه الدول تقيم علاقات سرية مع دولة الاحتلال بحسب ما صرّح عنه وزير خارجية الدولة العبرية أفيغدور ليبرمان.

فعلى سبيل المثال، اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي، في كانون أول/ديسمبر 2013، قرارًا يتم بموجبه اعتماد خطة عمل قانونية وسياسية مؤلفة من ثلاث عشرة نقطة، من أجل حمل الاحتلال على وقف اعتداءاته وإجراءاته غير القانونية في القدس. وطبقًا لما نصت عليه هذه الخطة، تُنشأ لجنة وزارية في إطار المنظمة لتزاول عملها على وجه السرعة لإيصال رسالة من المنظمة مفادها أن أي مساس بالمسجد الأقصى يعتبر خطًا أحمر لن تسمح به ولن تتسامح بشأنه الأمة الإسلامية مهما كانت العواقب. كما فوضت الخطة المجموعة الإسلامية في نيويورك للسعي إلى عقد دورة خاصة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية. أما على المستوى القانوني، فإن خطة العمل لم تستبعد إمكانية اللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية وإلى غيرها من المنابر القانونية الدولية لتحميل الدولة العبرية المسؤولية عن جرائمها وانتهاكاتها.

وبعد انقطاعٍ دام 12 سنة، عقدت لجنة القدس دورتها العشرين في كانون ثانٍ/يناير 2014 في مراكش لتطالب في بيانها الختامي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتدخل لدى دول العالم لحثها على تعديل تصويتها داخل المنظمات الدولية على القرارات المتعلقة بالقدس بما يتفق مع القانون والإجماع الدوليين بخصوص الوضع القانوني للمدينة.


اجتماع لجنة القدس بمراكش في كانون ثانٍ/يناير 2014

كما دعا البيان المجتمع الدولي إلى تحمل تبعات "تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين وادعاءاتهم غير القانونية بضم القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية".

وفي الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية في 2014/2/26، قال نائب الأمين العام للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي إن "الخطورة الحالية على المسجد الأقصى تعدّت كل الحدود، فالمتطرفون اليهود يقتحمون المسجد بمباركة مسؤولين في حكومة الاحتلال في محاولة لخلق واقع جديد بهدف تقسيمه". وأضاف بن حلي أن "القدس موضوع سياسي وإن أي إجراء إسرائيلي غير قانوني هو إجراء مرفوض وعلى المجتمع الدولي والإسلامي التحرك لمواجهته".

أما الموقف الأردني الذي يحظى بخصوصية بسبب وصاية الأردن على المقدسات فكانت أبرز محطاته مع مناقشة "الكنيست" في شباط/فبراير 2014 اقتراحًا مقدمًا من النائب موشيه فيجلين يقضي بوضع المسجد تحت سيادة الاحتلال بشكل كامل. فقد طالب مجلس النواب الأردني الحكومة بإلغاء معاهدة "وادي عربة" وقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل، وهو ما رد عليه رئيس الحكومة الأردنية عبد الله النسور بقوله إنه "لم يصدر قرار من الكنيست حتى نرد عليه"، مؤكدًا أنه "إذا خرج من الكنيست شيء فسترد الحكومة عليه فورًا"، مضيفًا أن "وصاية الأردن على الأقصى دخلت القانون الدولي بمجرد توقيع اتفاقية السلام بين الأردن والدولة العبرية، ووفق هذه الاتفاقية ليس من حق أي طرف نقض أي بند منها".

وكان للأردن مواقف شاجبة لممارسات الاحتلال ولا سيما القيود التي فرضت على المصلين في شهر رمضان ومنعهم في بعض الأوقات من دخول المسجد حيث قال الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني إن "إغلاق أبواب المسجد الأقصى في وجه المصلين في رمضان يعد سابقة خطيرة جدًا لم يعهدها المصلون من قبل، الأمر الذي يعد انتهاكًا صارخًا لحرمة الشهر الفضيل ويؤجج مشاعر الغضب لدى أهل فلسطين خاصة والعالم الإسلامي عامة".

كما استضافت العاصمة الأردنية عمان في آذار/مارس 2014 مؤتمر "الطريق إلى القدس" بمشاركة عدد من علماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي والسياسيين والبرلمانيين، وهدف المؤتمر إلى إظهار الأهمية الدينية للمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، واستنهاض العالمين





مؤتمر الطريق إلى القدس المنعقد في الأردن

العربي والإسلامي والمجتمع الدولي لنصرة القدس والإسراع بإيصال الدعم للأقصى والمقدسيين. ومن هذه الأهداف المعلنة نفذ المؤتمر إلى موضوع زيارة الأقصى تحت الاحتلال ليثار الجدل حول جواز الزيارة وحرمتها على مدار ثلاثة أيام. وكانت "التسوية" عبر إصدار العلماء المشاركين فيه فتوى تجيز زيارة المسجد الأقصى تحت الاحتلال الإسرائيلي لفئتين من المسلمين في العالم، وهم أصحاب الأصول الفلسطينية أينما كانوا ومهما كانت جنسياتهم، والمسلمون الذين يحملون جنسيات دول بلدان خارج العالم الإسلامي. وقرر العلماء ترك باب الاجتهاد مفتوحًا بخصوص حقّ باقي مسلمي العالم في زيارة المسجد الأقصى.

أما على المستوى الشعبي، فكان للثورات المضادة والهجمة العربية على "تيارات الإسلام السياسي"، الأثر البالغ في تراجع التضامن الشعبي مع قضية الأقصى والقدس مقارنة بسنوات ما بعد "الربيع العربي". فعلى الرغم من الأحداث الجسيمة التي تعرض لها المسجد الأقصى، لم تشهد ساحات الدول الإسلامية والعربية تحرك الحشود للضغط على حكوماتهم إلا ما ندر، وتم الاكتفاء في أغلب الأحيان بعقد المؤتمرات والدعوة إلى الدعم الإعلامي.

وككل عام، نظمت اللجنة الدولية للمسيرة العالمية إلى القدس فعاليات المسيرة في أكثر من 80 مدينة حول العالم في آذار/مارس 2014، تحت شعار "شعوب العالم تريد تحرير القدس"، والتي عبّرت عن رفض عالمي لما تتعرض له مدينة القدس من ممارسات عنصرية وتهويدية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. كما أعلنت المسيرة العالمية إلى القدس عن تدشين عريضة إلكترونية على الإنترنت، تتضمن نداء لمنظمة "الحكماء" العالمية، التي أسسها نيلسون مانديلا عام 2007 وتتكون من رؤساء سابقين وقيادات وشخصيات سياسية نافذه في العالم، للقيام بدورهم في الضغط على الاحتلال لوقف إجراءاته العنصرية ضد المدينة المقدسة وأهلها.

وعلى المستوى الدولي فقد انحازت الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها بشكل صارخ إلى جانب دولة الاحتلال خلال التصويت على قرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى. فيما كان لافتًا مشاركة عضوين من الكونغرس الأمريكي ينتميان للحزب الجمهوري، في اقتحام المسجد الأقصى المبارك خلال شهر شباط/فبراير 2014 برفقة المتطرف حاييم ريتشمان من مؤسسة "معهد المعبد" في دلالة على إضفاء الشرعية والدعم لعصابات المستوطنين في اقتحامها للمسجد الأقصى المبارك.

أما أوروبيًا، فقد حذّر ممثلو دول الاتحاد الأوروبي في رام الله والقدس المحتلة في تقرير داخلي صدر في شهر آذار/مارس 2014، من أن "هناك خطرًا كبيرًا يهدّد بانفجار بركاني في المنطقة، بفعل التهديدات الحقيقية لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إشعال معارضة عنيفة على المستوى المحلي وعلى مستوى العالمين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ما قد يسببه ذلك من انحراف عن مسار المفاوضات السياسية". إلا أن التقرير انتقد بشكل ضمني ما أسماه "محاولاتِ مرجعيات دينية وشخصيات سياسية فلسطينية إنكار العلاقة التاريخية بين اليهود وجبل المعبد" ما يعني تأييدًا ضمنيًا لمزاعم اليهود حول "جبل المعبد".



خامسًا: التوصيات:

هذا التقرير هو الثامن من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال المدة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي شكلت الحامي الأول للمسجد من مخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ودعم رباطهم ودفاعهم عن المسجد الأقصى.

وإنّ هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنه يضع توصياته لتشكل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إن تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديموغرافيا في فلسطين.

أ. توصيات للمقاومة الفلسطينية:

لطالما أثبتت قوى المقاومة الفلسطينية أن حضورها الميداني ضرورة لخلق معادلة الردع التي تدرك بموجبها دولة الاحتلال أن اعتداءاتها على الأقصى ترتد عليها ضربات موجعة وأثمانًا مكلفة. كما أن العمل المقاوم لطالما شحذ الهمم والنفوس وكرّس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها مذكّرًا أن قوة الحق لا تغنيه عن قوة تعزّزه وتحميه. وقد شكّلت رسالة المقاومة من خلال التّصدي للعدوان على قطاع غزة في تموز/يوليو 2014 دليلاً قاطعًا أن الفلسطينيين لديهم من مقوّمات القوّة ما يمكّنهم من التصدي لصلف الاحتلال والوقوف في وجه مشاريعه التي يحاول من خلالها إخضاع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته. وقد أعطت المقاومة في غزة برهانًا على أن إرادة استعادة الحقوق أقوى من أي قيود وتضييق وحصار.

والمطلوب من المقاومة، وقد أثبتت قوّتها وحضورها الميداني في غزة، تثبيت موقف وطنيّ جامع يشكل ميثاق شرف "يحرّم" التنازل عن القدس والتقصير في نصرتها، والضغط على السلطة الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أي تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون المسجد الأقصى. كما أنها مطالبة، بما حقّقته من التفاف شعبي حولها، بتحويل قضية الأقصى إلى بندٍ ثابت في برامجها السياسية، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وبفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير الذي تحمل لواءه فصائل المقاومة.

ورغم كل التحديات والعقبات الواقعية التي تقف حائلاً دون العمل العسكريّ المقاوِم المستمر، إلا أن فصائل المقاومة مطالبة بتفعيل هذا الجانب ولو بأبسط الأشكال، ولا سيما في الضفة الغربية والقدس، لما له من تأثير قوي في العقلية الصهيونية. وإذا كانت فصائل المقاومة مقيدة داخل فلسطين المحتلة، فإنها في خارج فلسطين تستطيع أن تقوم بدور كبير على صعيد التوعية والتثقيف وتعبئة الجماهير الفلسطينية في اللجوء، ومن المهمّ تحديد مناسبات محددة تتفق فيها على حملات وبرامج ثقافية وإعلامية مكثفة لنصرة الأقصى.

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

عادت السلطة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات في أواخر تموز/يوليو 2013 على الرغم من أن هذا النهج الذي أنتج أوسلو أقصى السلطة عن القدس ومقدّساتها كما سهّل للاحتلال التمادي في سياسة تثبيت الحقائق على الأرض التي لم تتوقف عن ممارستها فيما المفاوضات قائمة. كما أن خطاب السلطة يكشف عن تردّد في موقفها حيال الأقصى كمقدّس إسلامي صرف وعن نزعة إلى استرضاء الاحتلال، أو أقله عدم إغضابه، باعتماد لغة المهادنة التي تخلط بين السلام والاستسلام. والمطلوب من السلطة الفلسطينية إعادة النظر في تشكيلتها المستندة إلى اتفاقية أوسلو والتخلّي عن عقلية التنسيق الأمني التي لم تثمر إلا انقلابًا على الشعب الفلسطيني وعلى حقه في المقاومة والتحرك في مواجهة مخططات الاحتلال. كما أنها مدعوة إلى تفعيل بنود المصالحة المستندة إلى اتفاق الشاطئ الموقَّع في غزة في 2014/4/23 وهي مدعوّة بصورة أَولى إلى الاستفادة من تجربة المقاومة في غزة التي تمكّنت من

رفع سقف التفاوض مسلَّحة بقوة الحق الذي تدافع عنه حيث كان واضحًا بشكل كبير أن التعاطي مع الوفد الفلسطيني في مفاوضات التهدئة في القاهرة كان مختلفًا كثيرًا عن التعاطي مع السلطة في المفاوضات التي انخرطت فيها. كما أن السلطة مطالبة بالدفاع عن الأقصى كأولوية لا تقبل المساومة وبدعم القدس بقطاعاتها كافة وفق استراتيجية تخدم مشروع التحرير ولا يكون هدفها تحقيق التخدير الاقتصادي أو تعزيز التنمية في ظل الاحتلال. وهي أيضًا مطالبة بالاستفادة من نيل فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة، ما يحتّم على قيادة السلطة الإسراع في الإجراءات الممهّدة لملاحقة دولة الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدولية.

ويبقى الدور الميداني الأهم للسلطة والمتمثّل في إطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، وفكّ القيود المفروضة على أهل الضفة للتضامن والتفاعل مع القدس والأقصى. وهي مع ذلك مطالبة بإعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي متماسك ومتمسك بالقدس والأقصى مع الالتفات إلى ضرورة التكامل بين هذا الخطاب والعمل الجاد على الأرض.

ج. توصيات للمملكة الأردنية:

إن دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. ومن الواضح أن استهداف الاحتلال لهذا الدور يتصاعد بشكل مستمر سواء عبر التعرض لموظفي الأوقاف العاملين في المسجد أو عبر طرح إنهاء السيادة الأردنية عليه. وعلى ذلك، فإن الحكومة الأردنية مدعوّة إلى وقفة حازمة في وجه الاعتداءات المتكررة على اعتبار أن الاعتداء على أي موظف للأوقاف هو اعتداء على أي موظف أردني، كما أن الاعتداء على الأقصى هو اعتداء على السيادة الأردنية.

كما أنّ الحكومة الأردنية مدعوّة إلى رفع سقف موقفها الرسمي الذي يبدو محكومًا باتفاق السلام الموقّع مع دولة الاحتلال بحيث لا تركن إلى "التطمينات" التي قدّمها مؤخرًا رئيس حكومة الاحتلال حول المحافظة على الدور الأردني في الأقصى بعد الحديث عن مشاريع صهيونية لنزع الوصاية الأردنية عن الأقصى. كما أن مجلس النواب الأردني مطالب بدور فعّال في هذا المجال عبر استحضار الأقصى

كأولوية على جدول أعماله وحثّ الحكومة على رفع سقفها ومراقبة أدائها السياسي والميداني.

وعلاوة على ذلك، فإنّ المكوّنات الشعبية والجماهيرية في الأردن مدعوّة إلى الاضطلاع بدور قوي وفعّال عبر تنظيم الفعاليات الداعمة للأقصى والرافضة لمشاريع التهويد بما يشكل ذلك من وسيلة لإبراز التضامن مع قضية الأقصى بالإضافة إلى الضغط على الحكومة وعموم المستوى الرسمي لضمان عدم الانجرار إلى مهادنة الاحتلال.

د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

إن أقلّ ما يمكن أن يوصف به الموقف الرسمي على الصعيدين العربي والإسلامي هو أنه موقف ضعيف لا يمكن أن يتصدى لحجم المشروع التهويدي وزخمه. ففي وقت تقف كل مكونات الاحتلال وراء مشروع التهويد، فإن الحكومات العربية والإسلامية تبدو غير مدركة لما يحضَّر للأقصى فتراها في أحسن الأحوال شاجبة، مستنكرة، ومحذّرة. وعلى الرغم من أهمية الموقف السياسي الذي يترجَم في جزء منه عبر رفض ممارسات الاحتلال والتحذير من خطورة الإقدام عليها، إلا أن هذا الموقف لا يعوَّل عليه إن لم يتكامل مع خطوات عملية على الأرض يدرك معها الاحتلال أن اعتداءاته على الأقصى مكلفة ولا يمكن أن تمرّ دون حساب. ومن هنا، فإنّ الحكومات العربية والإسلامية مدعوّة إلى الضغط على دولة الاحتلال من خلال تفعيل المقاطعة الدّبلوماسية والاقتصادية حيث إنّه لا يمكن أن تكافأ دولة الاحتلال على اعتداءاتها على الأقصى بتبادل التمثيل الدبلوماسي معها أو إقامة علاقات تجارية معها. كما أن هذه الحكومات مطالبة بالوقوف وراء مطالب الشعب الفلسطيني وبدعم حقوقه عوضًا عن محاولة استمالة الاحتلال عبر دعم مسار التفاوض دون الاستفادة من عناصر القوة وأوراق الضغط التي تملكها. ولا يقل أهمية عن ذلك تأمين الدعم المالي لحماية الأقصى عبر دعم المقدسيين وأهالي الأراضي المحتلة عام 1948 بما يحقق لهم مقوّمات الصمود بما هم خطّ الدفاع الأول عن الأقصى والأقدر على الحضور فيه على المستوى الميداني.

هـ. توصيات للجماهير الفلسطينية:

إنّ الفلسطينيين معنيّون بشكل أساس بحماية المسجد الأقصى والدفاع عنه كونهم أصحاب القضية والحريصون عليها. وإنّ استعادة الأقصى يعوزها استمرار النّضال والثبات في وجه كل ممارسات



الاحتلال التي يحاول من خلالها كسر أي إرادة للتصدي لمخططاته أو الوقوف في وجه مشاريعه التهويدية في القدس والأقصى. وإنّ أولى التّوصيات موجّهة إلى المقدسيّين وفلسطينيّي المحتلّة عام 1948 وهم الأقرب إلى الأقصى جغرافيًا والأقدر على الوصول إليه على الرّغم من القيود العمريّة التي يفرضها الاحتلال أحيانًا عليهم والتضييق عليهم وتعريضهم للملاحقة القانونيّة. ونظرًا إلى أهمية الدور الذي تلعبه قوافل شدّ الرحال إلى الأقصى لجهة رفد المسجد بالمصلّين والمرابطين الذين يتصدّون لاقتحامات المستوطنين، فإنّ أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، ومع الثناء على دورهم وجهدهم، مدعوّون إلى تكثيف هذه الحملات وتأمين الرباط المتواصل في الأقصى لدورها في سد الطريق على اتجاه الاحتلال إلى تعزيز الاقتحامات في الأوقات التي يكون المسجد فيها خلوًا من المصلين. وهم مدعوّون كذلك إلى ابتداع الوسائل المناسبة للالتفاف على محاولات الاحتلال تقييد حركتهم ومنعهم من القيام بواجب نصرة الأقصى.

أما المقدسيّون، وعلى الرغم من قلة الناصر، فهم مدعوّون إلى تحدّي القيود التي يفرضها الاحتلال ويحاول من خلالها تنفيرهم عن المسجد الأقصى بتعريضهم بشكل مستمر للملاحقة القانونية وللاعتقال والتحقيق. كما أنهم مدعوّون إلى التمرد على منظومة الاحتلال. ويبرز دور أهل القدس بشكل مؤثر في توثيق وكشف اعتداءات الاحتلال بالاستفادة من الفضاءات التي أوجدتها وسائط الإعلام والاتصال الحديثة.

كما أن أهلنا في الضفة الغربية مدعوّون إلى التضامن مع الأقصى والتعالي على القيود التي تفرضها عليهم السلطة الفلسطينية عبر معادلة التنسيق الأمني. فالتظاهر وتنظيم المسيرات الرافضة لممارسات الاحتلال هو الحد الأدنى من التضامن الذي يمكن أن يقدمه أهل الضفة بالإضافة إلى أن حضورهم في المسجد، على الرغم من القيود التي يفرضها عليهم الاحتلال يصبّ في خانة رفد المسجد بالمصلين، وإن بدرجة محدودة.

أمّا غزة فقد أثبت أهلها إيمانًا راسخًا بالمقاومة كوسيلة لاستعادة حقوقهم كما تبين في العدوان الأخير على القطاع في تموز/يوليو 2014، وهم مدعوّون إلى استحضار قضية الأقصى تمامًا كما الحصار والتعاطي مع الاعتداءات على المسجد على أنها اعتداء عليهم وعلى مقدساتهم مع ما يلزم ذلك من إبداء التضامن والنصرة.

دور الفلسطينيين اللاجئين لا يقل أهمية عن دور فلسطينيي الداخل حيث إن فضاءات العمل أوسع وإمكانية التعبئة أشمل. واللاجئون مطالبون بتبنّي قضية القدس والأقصى كصنو لقضية اللاجئين والعودة واستحضار الأولى بشكل دائم وكجزء متمّم للدفاع عن حق العودة. كما أن الفلسطينيين في أوروبا بشكل خاص مدعوّون إلى التعامل الجدّي مع قضية القدس والأقصى والعمل الفعّال لكشف ممارسات الاحتلال واعتداءاته على المقدسات بما يساهم في تشكيل رأي عام يدرك جرائم الاحتلال ويسعى إلى التأثير في المستوى الرسمي والضغط على الحكومات الأوروبية للوقوف بوجهها وملاحقتها.

و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

لعبت الجماهير العربية والإسلامية دورًا رئيسًا في تشكيل الحالة التي وصل إليها عالمنا العربي والإسلامي اليوم. فخروج الملايين إلى الشوارع في غير قطر عربي ساهم في الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية وإن كانت هذه الأخيرة أعيد إنتاجها في بعض الدول لأسباب لا مجال لذكرها هنا. لكن كان من الواضح على مدى السنوات الثلاث المنصرمة أن الشعوب العربية والإسلامية انصرفت، أو صُرفت، عن قضايا الأمة الأساسية واستهلِكت في هموم داخلية أبعدتها بشكل لافت عمّا يجترحه الاحتلال من اعتداءات وانتهاكات تطال القدس والمسجد الأقصى.

ونظرًا إلى مركزية الأقصى في الصراع العربي–الإسرائيلي فإنّ الجماهير العربية والإسلامية مطالبة باستحضار هذه القضيّة كهمٍّ يومي وكواحدة من القضايا التي تعنيها بشكل مباشر والتي تحدّد على أساس الموقف منها تصويتها للشخصيات والأحزاب والبرامج السياسية لتصبح بذلك قضيّة محدّدة وموجّهة للسياسات الخارجية.

كما أنّ الأحزاب والقوى والهيئات على اختلافها مطالبة بتعزيز خطابها التّعبوي لاستنهاض الجماهير وتحريك الشّارع دعمًا للقدس والأقصى وتنظيم الفعاليات بشكل مستمر ولا سيما في المناسبات التي شكّلت محطّات بارزة في تاريخ القدس والأقصى والقضية الفلسطينية بشكل عام.

ز. توصيات للهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية:

إنّ النّظر إلى الدور الذي تقوم به الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي يوحي بأن هاتين الجهتين تعملان ضمن إطار غير قادر على التعامل بشكل جدي مع المشروع التهويدي الذي يستهدف المسجد



الأقصى. فعلى الرغم من استعراض الانتهاكات الإسرائيلية في البيانات الختامية للقمم الدورية والطارئة، فإن مقاربة الحل تبدو غير ناضجة ولا ترتقي إلى حجم التحدّيات والمخاطر المحدقة. وعلى ذلك، فإن كلاً من الجامعة العربية ومنظمة التّعاون الإسلامي مطالبتان برفع سقف موقفها السياسي والميداني استجابة لحجم التّهديدات المحيطة بالأقصى دون انتظار إقدام الاحتلال على خطوات عملية في المسجد للتنبه بعدها إلى خطورة مشروع التهويد. وهما أيضًا مدعوّتان إلى عدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى قد تقدّم تحت ستار المفاوضات والتسويات.

كما أن المنظمتين مدعوتان إلى ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى وبالقدس علاوة على تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات ولا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وصناديق القدس والأقصى التي أعلن عنها في غير مناسبة. وهما مطالبتان أيضًا بتفعيل جميع قراراتهما بدعم القدس والأقصى، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تجاه القدس، وتوثيق جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى.

كما أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطالبان بموقف واضح وحازم وملزم يدين الاحتلال ويؤكد أن القدس مدينة محتلة تطبق على حالة احتلالها اتفاقيات جنيف، وكذلك وضع آليات لتنفيذ قرارتهما المتعلقة بالقدس والأقصى ولا سيما في ما يتعلق بإرسال لجنة تحقيق للوقوف على الانتهاكات الإسرائيلية في البلدة القديمة على الرغم من التعنت الإسرائيلي.

ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

إن تعدّد الجهات العاملة للقدس في ظل غياب التنسيق بينها يؤدي في غالب الأحوال إلى تكرار الجهد وتضارب العمل وإلى خلل في خدمة القطاعات المختلفة في القدس. وبناءً على ذلك، فإن الجهات العاملة من أجل القدس مطالبة أولاً بتنسيق عملها وتوحيد جهودها بما يثمر دعمًا حقيقيًا وملموسًا وفق احتياجات مشروع الدعم والتثبيت. كما أنها مدعوّة إلى إيلاء مشروع مصاطب العلم وحملات شد الرحال اهتمامًا خاصًا نظرًا لأهمية هذين المشروعين في دعم الرباط في المسجد الأقصى وإحباط

مشاريع الاحتلال. كما أن هذه الجهات مطالبة بالعمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى علاوة على إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجتمع المقدسي عن الاقتصاد والنظام الإسرائيلي.

ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها. وإن المرجعيات الدينية مدعوة إلى خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه. كما أن المرجعيات الدينية مطالبة بتوضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى وتأكيد حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144،000 متر مربع بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.

إن تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولية كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دورًا في تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى. وفي ظل التحديات والظروف والمؤامرات التي تحدق بالمسجد فإن من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى.

ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

من المهم الالتفات إلى أهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه وقد بدا ذلك بارزًا في السنوات الأخيرة سواء في ما يتعلق بالتغطية الإعلامية للثورات العربية أو في الحرب الإعلامية التي رافقت العدوان الأخير على غزة. والمطلوب من وسائل الإعلام الحرص على إبقاء قضية الأقصى في مقدمة تغطيتها للتطورات في الدول العربية والإسلامية والتعاطي معها كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكًا في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.

إنّ لكشف جرائم الاحتلال ومشاريعه التهويدية عبر الإعلام دورًا كبيرًا في إحداث ضجة حول هذه المشاريع بما ينبّه لها ويوجد بيئة لعرقلتها. ومن المهم أن يتبنى الإعلام استراتيجية إعلامية تجعل القدس والاقصى أولوية تغطى تطوراتها باستمرار وليس في المناسبات حرصًا على ألا تغيب عن



المحددات التي تشكل الرأي العام وتحدد اتجاهاته. كما أن الكتاب والصحفيين مطالبون بتناول قضية الأقصى وتكثيف كتاباتهم حول الموضوع وتناوله من شتى الجوانب سواء على مستوى ممارسات الاحتلال أو الوسائل اللازمة لمواجهتها.

ك. توصيات للشباب العربي:

يمتلك الشباب من الطاقات ما يخوّله لعب دور فعّال في نصرة القدس والأقصى ولعلّ من أبرز ما يمكن فعله في هذا المجال تعزيز المبادرة الفردية والاستفادة من الفضاءات الإلكترونية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الخبر وكشف جرائم الاحتلال. على أن الشباب مدعو إلى عدم الاكتفاء بالمقاومة الافتراضية حيث إن العمل على الأرض يبقى العنصر الأهم في الدفاع عن القضايا المحقة وكسبها.

ل. توصيات للهيئات القانونية:

يصنف القانون الدولي مدينة القدس على أنها مدينة محتلة، وقد صدرت العديد من القرارات من الهيئات والمنظمات الدولية التي تؤكد بطلان إجراءات الاحتلال في القدس وتهويده للمدينة. ولذلك نطالب الهيئات والمنظمات الحقوقية والقانونية العربية والإسلامية إلى خوض معركة قانونية مع الاحتلال، وتأصيل الحق القانوني للأمة بقدسها وأقصاها، وهنا يبرز الدور الفاعل للجاليات والهيئات العربية والإسلامية في الغرب. إن قضية القدس رابحة قانونيًا وعليه يفترض أن تقوم هذه الجهات القانونية والحقوقية بحملات توعية بحق الأمة بالقدس والأقصى، وعدم شرعية الاحتلال وإجراءاته.

الفصل الأول

تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

أولاً: المستوى السياسي

تعتبر فكرة إقامة "المعبد" من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الفكر السياسي الصهيوني منذ نشأته الأولى وعلى مدى مختلف مراحل إقامة الدولة الصهيونية وتوسّعها. وقد تفاوتت المقاربة السياسية لفكرة "المعبد" وإقامته واختلفت درجات تبنيها فهي وإن فقدت مركزيّتها مع سيطرة اليسار الصهيوني إلا أنّها عادت إلى الواجهة مع الصّعود التّدريجي لليمين إلى الحكم. ولئن كانت حكومة نتنياهو الأولى التي شكّلها عام 1996 بداية عودة المنادين ببناء "المعبد" إلى الواجهة إلا أن حكومة أرئيل شارون التي شكّلها عام 2001، بعد أن اقتحم المسجد في أيلول/سبتمبر 2000، أعطت جهودهم دفعًا أكبر استمرّ بالتّصاعد مع حكومات اليمين التي تشكّلت بعد ذلك. وكانت الانعطافة اللافتة مع تشكيل نتنياهو حكومته الثانية عام 2009 على الرغم من فوز كاديما بأغلبية مقاعد الكنيست بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 2009/2/10. وكان من أبرز التطورات في ما يتعلق بالأقصى تقديم النائب أرييه إلداد من حزب الاتحاد الوطني مشروع قانون لتقسيم الأقصى زمنيًا بين المسلمين واليهود عام 2012. ثم كانت انتخابات الكنيست في كانون ثانٍ/يناير 2013 التي أعقبها تشكيل نتنياهو حكومته الثالثة المغرقة في الجنوح نحو اليمين، حيث أعطت تركيبة الكنيست والحكومة الداعين إلى بناء "المعبد" والمدافعين عن "حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد" زخمًا جديدًا لفكرة "المعبد" ولاقتحامات الأقصى[1].

وبصرف النظر عن طبيعة مقاربة اليسار واليمين لقضية المعبد أو الانطلاق من أسس قومية أو دينية، إلا أنه في ظلّ غياب الفتوى الدينية الرسمية التي تبيح لليهود دخول المسجد الأقصى، فإنّ الطبقة السياسية تبدو أقرب إلى استعمال مبدأ الدفاع عن "حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد" وتأمين صلاتهم فيه كوسيلة للتركيز على نقطة يلتقي عليها معظم اليهود ولمخاطبة الناخب اليهودي.



ففي 1995/3/7، على سبيل المثال، أرسل بنيامين نتنياهو رسالة إلى يهودا عتصيون، وهو أحد النّاشطين في مجال "المعبد" ومن الداعين إلى هدم كل ما هو إسلامي وبناء "المعبد"، حيث تعهد نتنياهو بالسماح بصلاة اليهود في "جبل المعبد". كما قال نتنياهو في العام ذاته: "علينا اتخاذ الترتيبات اللازمة لصلاة اليهود في جبل المعبد، وأعتقد سيمكننا أن نفعل ذلك بعد أن يتسلم الليكود قيادة البلاد مجدّدًا"[2]. ومنذ فوز نتنياهو برئاسة الليكود عام 1996 ومن ثمّ تشكيله حكوماته الثلاث لا يبدو أنه قادر على اتخاذ خطوات عملية واسعة لتحقيق وعوده وتعهداته، وإن أكّد في بعض المناسبات أن "جبل المعبد لنا" وهو "صخرة القدس كما أن القدس صخرة إسرائيل". وعلى الرغم من أنّ نتنياهو لم يقتحم الأقصى كما فعل شارون، إلا أنّه يواظب على الصّلاة عند حائط البراق المحتل، كما أن أربعة من أبرز أعضاء الكنيست والحكومة ممن يقتحمون الأقصى وينادون بتأمين حرية اليهود في الصلاة فيه هم من حزب الليكود الذي يترأسه نتنياهو وهم موشيه فيجلين، نائب رئيس الكنيست؛ وداني دانون، وهو أيضًا وزير الجيش في حكومة نتنياهو؛ وميري ريغف، وهي رئيسة لجنة الداخلية في الكنيست؛ وتسيبي حوتوفلي، وهي أيضًا نائبة وزير النقل والبنى التحتية. لا يعني هذا الكلام أنّ الدعم السياسي للوجود اليهودي في المسجد الأقصى غير ذي أهميّة أو أنه فاقد للدلالات، بل على العكس من ذلك، فإنّ خدمة الأهداف السياسية عمل مستمر ما يعني أن الاقتحامات التي ينفذها سياسيون، وإن كان عددهم محصورًا، والتصريحات التي ينادون من خلالها ببناء "المعبد" مع ما يعنيه ذلك من هدم أو نقل قبة الصخرة التي بنيت مكان "المعبد"، وفق مزاعمهم اليهود، لن تخبو.

مشروع التقسيم: إذا أمكن تقسيم الإبراهيمي فسيمكن تقسيم الأقصى أيضًا

ركّز الخطاب السياسي الداعم لتقسيم الأقصى زمنيًا على استحضار نموذج التقسيم "الناجح" للمسجد الإبراهيمي في الخليل وإمكانية استعادة هذا السيناريو في المسجد الأقصى بالقدس المحتلة. وتكرّرت التصريحات السياسية في هذا الإطار، لتؤكد أن النجاح في تقسيم المسجد الإبراهيمي والتحكم في دخول المسلمين إليه يشكّل سابقة يمكن محاكاتها في المسجد الأقصى، كما عبرّ عن ذلك عدد من أعضاء "الكنيست" منهم ميري ريغف وتسيبي حوتوفلي.

فعلى سبيل المثال، دعت حوتوفلي في مقابلة نشرها موقع "أنباء إسرائيل الوطنية" في 2014/2/17،

نائب وزير الأديان إيلي بن دهان إلى إعطاء اليهود أوقاتًا مساوية لاقتحام المسجد تساوي الأوقات الممنوحة للمسلمين كما هو الحال في المسجد الإبراهيمي بالخليل[3]. وهو التوجه ذاته الذي تدعمه ميري ريغف التي ترى أنه لا بد من التوصل إلى وضع يكون فيه المسجد الأقصى كالمسجد الإبراهيمي: أوقات لليهود وأخرى للمسلمين. وهي عبرّت عن ذلك في جلسة للجنة الداخلية التي تترأسها في 2013/9/17 حيث اقترحت تقسيم الأقصى وفقًا لما هو الحال عليه في المسجد الإبراهيمي[4]. كما أن اقتراح قانون لتقسيم الأقصى وقعته ريغف في أيار/مايو 2014 بالاشتراك مع النائب حيليك بار من حزب العمل، ولسحب قبل طرحه في الكنيست، استند إلى نموذج المسجد الإبراهيمي[5].

استمرار الدعم السياسي لـ"منظمات المعبد"

كشف تقرير لإذاعة الجيش عن تمويل الدولة للمنظمات والجماعات الداعية لبناء "المعبد" حيث حوّلت وزارة التعليم ووزارة الثقافة والرياضة ما بين 300 ألف و700 ألف شيكل للمنظمة غير الحكومية "معهد المعبد". كما كشف تقرير الإذاعة أن الدولة تسمح للشابات اللواتي يخترن عدم الانخراط في الخدمة العسكرية الإلزامية بأن يؤدين الخدمة الوطنية بالعمل كمرشدات مع الجمعيّة المذكورة من دون أجر[6]. كما تجلّى الدعم السياسي للمنظمات الداعية إلى بناء "المعبد" من خلال مشاركة عدد من أعضاء "الكنيست" في مؤتمر "العودة إلى جبل المعبد" الذي دعا إليه "ائتلاف منظمات المعبد" في مركز بيغن في نيسان/أبريل 2014. وكان من أبرز هؤلاء موشيه فيجلين وميري ريغف وأوريت ستروك وشولي موعلم. كما وجّه نائب وزير الأديان إيلي بن دهان رسالة إلى المؤتمر عبر الفيديو قال فيها إنّ وزارته "تعمل على ترتيبات تسمح لليهود بدخول جبل المعبد وإن أي يهودي يسمح له الحاخام بأن يصعد إلى جبل المعبد سيكون على الشرطة أن تسمح له بذلك".

فيجلين يطالب بإنهاء الوصاية الأردنية على الأقصى: مستلزمات السيادة الكاملة على القدس

في 25/2/2014، طرح الكنيست للنقاش سيادة الأوقاف الإسلامية على المسجد الأقصى بناء على اقتراح تقدم به النائب موشيه فيجلين حول "تصرف الحكومة الإسرائيلية الذي يسمح للأردن والعالم الإسلامي بالتحكم بشكل غير قانوني بصخرة وجودنا"[7].

وانقسمت الآراء حول نقاش السيادة إلى قسمين تمثل الأول بالنواب العرب الذين قاطعوا الجلسة، وعددهم 12 نائبًا، والآخر تمثل في النواب المشاركين في النقاش والذين انقسموا بدورهم بين مؤيد



للاقتحامات بشكل مطلق وبين من رأى أن "دخول اليهود إلى جبل المعبد حق ولكن ضمن مراعاة شروط تفرضها محاذير الوضع الدقيق للمسجد". وقال فيجلين "إن دولة إسرائيل لا قيمة لها دون جبل المعبد" ودعا الحكومة إلى وضع الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة وإلى السماح لأي يهودي بالدخول إلى المسجد والصلاة فيه بحرية. كما قالت تسيبي حوتوفلي إنه "على الحكومة أن تخصّص أوقاتًا لزيارة اليهود إلى جبل المعبد".

أما عضو الكنيست من حزب ميريتس اليساري، زهافا غلئون، فقالت إنها واثقة من أن لليهود الحق في الدخول إلى جبل المعبد والصلاة فيه إلا أن هذا الأمر يجب أن يكون بالاتفاق. واعتبرت غلئون أن المبادرة التي يطرحها فيجلين يمكن أن تشعل المنطقة بأكملها وأن النقاش ليس له إلا هدف استفزازي واحد وهو نسف العلاقات بين "إسرائيل" والعالم الإسلامي وضرب المفاوضات الدبلوماسية[8].

<u>نتنياهو: "لا نية لإسرائيل لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى"</u>

في وقت يتمسك بعض اليمين بطرح السيادة على المسجد الاقصى والمطالبة بإنهاء السيادة الأردنية على المسجد يحاول نتنياهو أن يتجنب ما يمكن أن يثيره هذا النقاش من جدل في العالم العربي والإسلامي. ففي 2014/2/27، أي في اليوم اللاحق لنقاش الكنيست حول السيادة على الأقصى، أصدر مكتب رئيس الحكومة بيانًا أعلن فيه "ألا نية لدى إسرائيل في تغيير الوضع القائم في الأقصى". واعتبر البيان أن سياسة الحكومة لطالما كانت المحافظة على الوضع القائم في الأقصى ولن تتغير، بما في ذلك السماح لأتباع جميع الديانات بالدخول إلى الأماكن المقدسة[9]. وفي الوقت الذي يتجنب نتنياهو إغضاب اليمين، وهو أساسًا لن يتمكن من منعهم من طرح موضوع السيادة أو اقتحام الأقصى، فهو يتجنب، ولو إلى حين، الانفجار على الجانب العربي عبر "تطمينات" تفيد بأن الوضع في الأقصى لن يتغير وألا مساس بالسيادة الأردنية على المسجد.

<u>تقرير مراقب الدولة 2008: تقصير السلطات الحكومية في التصدي لأعمال الأوقاف</u>

على الرغم من الاحتضان السياسي لفكرة "المعبد" والسعي لتأمين حرية اليهود في الوجود والصلاة في المسجد، إلا أن موقع The Jewish Voice الأميركي نشر في كانون أول/ديسمبر 2013 تقريرًا

صادرًا عن مراقب الدولة حول موقف السلطات الإسرائيلية من أعمال الحفريات التي قامت بها الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى عام 2007[10]. وقد أعد مراقب الدولة التقرير عام 2008 بناء على تكليف من لجنة الرقابة بـ "الكنيست" ولكن منع نشره في دولة الاحتلال خوفًا مما قد يترتب على ذلك من ارتدادات. وتضمن التقرير "استنتاجات دامغة حول تهاون وتقصير السلطات الحكومية"، ومنها بلدية الاحتلال في القدس، والشرطة، وسلطة الآثار ومستشار الحكومة القانوني، حيال ما تقوم به الأوقاف من أعمال في الأقصى. وقد طلبت الحكومة في حينه عدم نشر التقرير، كما ناقش "الكنيست" عام 2013 مرات عدة نشر التقرير فعارضت وزارة الخارجية بشكل خاص ذلك خوفًا من تردي العلاقات مع الأردن، كما عارضته وزارة الأمن الداخلي خوفًا من نشوب "أعمال عنف" في المسجد الأقصى. وقد استدعى هذا التقرير تعليقًا من عضو "الكنيست" السابق أرييه إلداد، وهو صاحب مشروع التقسيم الزمني المقدَّم في "الكنيست" عام 2012، الذي قال إنه "آن الأوان للتعامل مع جبل المعبد على أنه مكان مقدس".

ثانياً: المستوى القانوني

إنّ المسجد الأقصى هو حقّ للمسلمين ثابت بذاته أكدته قرارات الأمم المتحدة واليونسكو، ولا تسري عليه قوانين دولة الاحتلال. وبعد احتلال الأقصى عام 1967 سنّت سلطات الاحتلال "قانون حماية الأماكن المقدّسة" الذي تضمّن حماية الأماكن المقدسة من التدنيس والاعتداء، وحدّد عقوبة لمن يعتدي على حرية دخول تابعي مختلف الأديان إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم. وعلى الرغم من عدم تحديد الأماكن المقصودة في هذا القانون إلا أن الحكومة فسرته على أنه إبقاء للوضع القائم في الأقصى على ما هو عليه، ما جعل مهمة الشرطة، من الناحية النظرية، منع اليهود من اقتحامه. وفي عام 1993، قالت المحكمة العليا في دولة الاحتلال في معرض تحديد الوضع القانوني للمسجد الأقصى إن "جبل المعبد هو أقدس بقعة لليهود" وبأنه قلب الدولة وجزء لا يتجزّأ من أراضيها"، ثم سمحت المحكمة لليهود باقتحام الأقصى فرادى ومن بعد ذلك اقتحامه ضمن جماعات، خارج أوقات صلاة المسلمين[11]. ومن ثم صدرت تصريحات عن جهات قضائية أظهرت عدم ممانعتها لأداء اليهود الصلاة في الأقصى ولكن ربطت ذلك بالظروف الأمنية أو بافتقاد الصلاحيات اللازمة لإصدار قرار مماثل[12].

ومع استقرار القضاء على أن "حقّ" اليهود في الوصول إلى المسجد الأقصى غير مطلق وهو خاضع لاعتبارات أمنية تقدّرها شرطة الاحتلال، انتقل الحراك إلى الكنيست لمحاولة تقنين الوجود اليهودي في الأقصى. وقد طرحت لهذه الغاية مقترحات لتقسيم الأقصى زمنيًا وتأمين "حرية اليهود بالصلاة في الأقصى"، فكان مشروع تقسيم الأقصى زمنيًا الذي قدّمه عضو الكنيست أرييه إلداد في آب/ أغسطس 2012 أحد تجلّيات الاتجاه إلى قوننة الاقتحامات في قالب تشريعي، مع تصاعد في هذا الاتجاه بعد الانتخابات التشريعية مطلع عام 2013 وترؤس ميري ريغف، من حزب الليكود، لجنة الداخلية والبيئة في الكنيست.

الأقصى حاضر دائم على طاولة لجنة الداخلية التي ترأسها الليكودية ريغف

حضر المسجد الأقصى على طاولة الكنيست، أو كاد، من خلال ثلاث محطات تجلت الأولى في اقتراح قانون لتقسيم الاقصى تقدمت به النائب ميري ريغف، والثاني من خلال مناقشة دور الشرطة في تأمين الاقتحامات، والأخير من خلال اقتراح لتقسيم المسجد دعمه، بالإضافة إلى ريغف، نائب من حزب العمل (يسار) ثم ما لبث أن تراجع عن دعمه ولم يقدم للنقاش خلال دورة الكنيست الصيفية.

فقد عقدت لجنة الداخلية في 2013/9/16 جلسة بعنوان "الصعود إلى جبل المعبد" شارك فيها قائد شرطة الاحتلال في القدس، يوسي بريانتي، وممثلون عن منظمات يمينية متطرفة تطالب بالسماح بدخول اليهود إلى الأقصى. وقد اقترحت ريغف في الجلسة تقسيم الأقصى زمنيًا على غرار المسجد الإبراهيمي معتبرة أن "المهمة التي نحن بصددها هي تمكين كل يهودي يريد دخول جبل المعبد والصلاة فيه من دون إغلاق الأبواب"[13]. كما عقدت اللجنة جلسة في 2013/11/4 لمناقشة الصعوبات التي تواجه اليهود الراغبين في الوصول إلى الأقصى.

وكانا لجنة الداخلية عقدت جلسة في 2014/9/23 لمناقشة استعدادات الشرطة لتأمين اقتحامات المسجد الأقصى في مواسم الأعياد، ولا سيما عيد العرش (سوكوت). وقد انعقدت اللجنة، وفقًا لريغف، بعد تلقّيها الكثير من الشكاوى من المواطنين الذين صعدوا إلى جبل المعبد ولا يشعرون بالأمن. وقالت ريغف إنّ منع اليهود من دخول الأقصى عندما يقوم العرب بأحداث شغب فإنّ المسلمين يحصلون على ما يريدون، إلا أنه لا يمكن القبول بوضع يحدّد فيه عدد اليهود في الأقصى من خلال منفّذي

الشغب من المسلمين، وفقًا لريغف[14]. كما اقترحت ريغف في الجلسة أن يغلق الأقصى أمام الجميع عند اندلاع أفعال شغب وأن يتم فصل اليهود والمسلمين بشكل كامل عند وجودهم في الأقصى.

لجنة بالكنيست للوقوف على واقع الاقتحامات

أقرت ريغف في آذار/مارس 2014 إنشاء لجنة خاصة يترأسها النائب ديفيد تْسُور وتضم إلى جانبه عضوين من الكنيست مهمتها "مراقبة تنفيذ قرارات الحكومة بشأن اقتحام اليهود للأقصى وفحص إمكانية صعودهم إلى جبل المعبد بشكل يومي ولمدة ثلاث ساعات ونصف يوميًا"، علاوة على تهيئة المناخ للاقتحامات في الأعياد والمناسبات اليهودية[15].

وأعطيت اللجنة مهلة ثلاثة أشهر لتقديم تقريرها مع التوصيات، واقتحمت لهذه الغاية المسجد الأقصى مرات متعددة بذريعة الكشف الميداني، كما عقدت اجتماعات مع قيادة الشرطة، ولا سيما قوات الشرطة التي تتمركز على أبواب الأقصى، ومنظمة "أمناء جبل المعبد" والجمعيات الاستيطانية التي تسعى إلى اقتحام الأقصى. وقدمت اللجنة توصياتها في شهر حزيران/يونيو لمناقشتها في الكنيست حيث أوصت على إبقاء الوضع في الأقصى على ما هو عليه وإبقاء الإدارة بيد الأوقاف الإسلامية. كما أوصت بإغلاق المسجد بوجه المسلمين واليهود عند حصول مواجهات في المسجد، بالإضافة إلى توصية بالسماح لليهود باقتحام المسجد أيام السبت. وأوصت اللجنة كذلك بفتح قنوات حوار مع الأردن لتعزيز قوة من أسمتهم "العناصر المعتدلة".

وإزاء هذا "العجز" في التوصل إلى نص قانوني واضح يتمكن اليهود بموجبه من الصلاة بحرية في المسجد الأقصى، تحاول بعض الأوساط السياسية في "الكنيست" الالتفاف على غياب النص عبر دراسة إمكانية إعلانه موقعًا يهوديًا مقدسًا، ما يعني عدم إمكانية منع اليهود من اقتحامه بناء على أسس معنوية وقانونية.

ثالثاً: المستوى الديني

إن الثابت في مواقف المرجعيات الدينية في دولة الاحتلال هو استقرار المرجعيات الدينية القومية على الدعوة إلى اقتحام المسجد وبناء "المعبد" مكانه، في مقابل تمسك الحاخامية التقليدية برفض دخول



اليهود إلى "جبل المعبد" لأسباب تتعلق بالطهارة. وقد أصدرت الحاخامية المنتخبة في 2013/7/24 إعلانًا في كانون أول/ديسمبر 2013 أعلنت فيه تمسّكها بموقف الحاخامية السابقة والذي لا يجيز اقتحام اليهود للأقصى لأسباب تتعلق بالطهارة، ولعدم تحديد المكان الصحيح لما يسمونه "قدس الأقداس"[16]. وأشار البيان إلى أن أسباب المنع دينية محضة، ما يعني إمكانية اللعب على الفتوى ضمن هامش السياسة والقانون، بالإضافة إلى جملة من الفتاوى "المرنة" الصادرة عن عدد من الحاخامات والتي تسمح باقتحام المسجد لكن دون الاقتراب من المكان الذي يظن أنه موقع "قدس الأقداس". وقد أتى هذا الإعلان بعد دعوة نائب وزير الأديان في حكومة الاحتلال إيلي بن دهان الحاخامية الرسمية لإصدار فتوى تجيز اقتحام اليهود للمسجد الأقصى.

وكان لافتًا خلال المدة التي يغطيها التقرير ما صدر عن الحاخام مئير مازوز حول "جواز دخول اليهود إلى جبل المعبد شرط احترام الشروط الدينية"، أي عدم الاقتراب من الأماكن التي يُظَنّ أن بها "قدس الأقداس"[17]. ومازوز هو أحد أهم حاخامات السفارديم الحريديين، وهو يخالف بفتواه هذه ما استقر عليه عموم حاخامات التيار الحريدي الذين يحرّمون دخول اليهود إلى المسجد الأقصى قبل تحقق شرط الطهارة.

ومن حيث المبدأ، فإن منع اليهود من دخول "جبل المعبد" متعلق بسببين رئيسين يرتبط الأول بعدم طهارة اليهود بالمعنى التوراتي الذي يعتبر أن ملامسة الموتى أو المقابر مصدر لعدم الطهارة، فيما الشرط الآخر له علاقة بعدم اتفاق المراجع الدينية على تحديد موقع "قدس الأقداس" أو المذبح وإن كان ثمة اتفاق على أنه المكان الوحيد الذي لا يمكن لليهود أن يطأوه. ويعتبر ظهور البقرة الحمراء المقدسة إحدى البشارات المنتظرة لزمن بناء "المعبد" ويتوقف على ظهورها تحقّق شرط الطهارة اللازم للوصول إلى "قدس الاقداس"[18]. وفي هذا الإطار، أعلن حاييم ريتشمان، المدير الدولي لـ "معهد المعبد" أن ثمة بقرة حمراء ولدت في الولايات المتحدة قد تكون هي البقرة التي نصت عليها التوراة لعملية التطهير التي لن يبنى "المعبد" دونها. وفي مقطع فيديو نشر على الموقع الإلكتروني للمعهد المذكور قال ريتشمان إن البقرة الحمراء ستراقَب للتأكد من استيفائها شروط البقرة المذكورة في التوراة، كما أوضح أنه في حال ثبوت الأمر فإن ذلك يعني "تجاوز إحدى أهمّ الصعوبات التي تؤخر

بناء المعبد". وكان أُعلن عن ظهور بقرة مماثلة عام 1996 في مستوطنة "كفار هاسيديم" لكن ظهرت فيها بضع شعرات بيضاء عند بلوغها عامًا ونصف، ما عنى أنها ليست البقرة الممهدة لبناء "المعبد".

وعلى مستوى المنظمات الداعمة لبناء "المعبد"، أطلق "معهد المعبد" في 2014/7/27 حملة لجمع 100 ألف دولار بهدف وضع مخططات لبناء "المعبد". ووفق ريتشمان فإن "المعبد سيقام مكان قبة الصخرة عندما يريدنا العالم أن نبنيه". واعتبر ريتشمان أن "بناء المعبد هو الخطوة التي ستلي العملية الحربية التي تشنها دولة الاحتلال حاليًا على غزة"[19]. وبموازاة الحملة، أطلق المعهد فيلمًا ترويجيًا بعنوان "التاسع من آف 2014: الأولاد مستعدون"، وهو الجزء الثالث ضمن سلسلة "الأولاد مستعدون" التي يصدرها المعهد للسنة الثالثة على التوالي لترسيخ المزاعم حول بناء "المعبد". ويظهر في الفيلم مجموعة من الأولاد يلهون ثم يتجهون إلى حاخام ويأخذونه بيده ليشهدوا جميعًا بناء "المعبد" مكان قبة الصخرة في المسجد الأقصى[20].

وبالنّظر إلى التّطورات المتعلّقة بفكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى يبدو واضحًا أن فكرة "المعبد" تتقلب في المستويات السياسية والدينية والقانونية ولكنها تصطدم بعقبات ثلاث: الأولى هي الهاجس الأمني الذي يسيطر على مفاصل صنع القرار الإسرائيلي حيث الخشية من ردود فعلٍ تتطور لتصبح خارج سيطرة سلطات الاحتلال. والثانية تتمثّل بموقف الحاخامية الرسمية الذي لا يجيز لليهود الصعود إلى "جبل المعبد" قبل تحقّق شرط الطهارة ومعرفة مكان "قدس الأقداس". والثالثة ذات بعد سياسي حيث الخشية من ضرب العلاقات مع الأردن خصوصًا، واستفزاز العالمين العربي والإسلامي عمومًا. ولكن تلك العقبات الثلاث ليست مستحيلة التجاوز بالنسبة إلى الجهات الإسرائيلية الداعمة لـ "حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد"، ما يعني بقاء التهديد محدقًا بالأقصى ومصيره.



هوامش الفصل الأول

1. للاطلاع على الخلفية التاريخية للصعود السياسي لفكرة "المعبد"، انظر: هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى – التقرير السابع (مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013)، ص. 27–30.
2. Jerusalem: The Contested City, Menachem Klein. NYU Press, March 2001, p. 64
3. أنباء إسرائيل الوطنية (أروتز شيفا)، 27/2/2014.
4. القدس العربي، 17/9/2013.
5. يديعوت أحرونوت، 18/5/2014.
6. جيروزاليم بوست، 4/8/2013.
7. بيان للكنيست منشور على موقعه في 27/2/2014 يحتوي خلاصة عمل الكنيست خلال أسبوع. البيان متوافر على الرابط الآتي: https://www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=11174.
8. جيروزاليم بوست، 26/2/2014.
9. جيروزاليم بوست، 27/2/2014.
10. The Jewish Voice، 23/12/2014.
11. لمزيد من الاطلاع على خلفية التطورات القانونية انظر: هشام يعقوب (محرر)، تقرير عين على الأقصى السابع (مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013)، ص. 33–35. انظر أيضًا التقرير السادس (2012)، ص. 39–40.
12. على سبيل المثال، ردت محكمة الاحتلال العليا في 7/2/2012 دعوى تقدم بها المتطرف غيرشون سلمون يطالب فيها بالسماح له بـ "الصعود إلى جبل المعبد". وقالت القاضية عدنة أربيل إنّ حق الصلاة في المكان المقدس هو من الحقوق الأساسية لكل إنسان في "إسرائيل" لكن لا بد من ترجيح كفة حق الجمهور على كفة حق الفرد نظرًا إلى احتمال المساس بالمصلحة العامة.
13. جيروزاليم بوست، 16/9/2013.
14. بيان منشور على موقع الكنيست بعنوان: "ريغف: كل من يرغب بالصلاة في جبل المعبد يجب أن يسمح له بذلك"، 23/9/2014. البيان متوافر على الرابط الآتي: https://www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=11418.
15. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 5/3/2014.

16. جيروزاليم بوست، 2013/12/2.

17. The Jewish Press، 2014/3/9.

18. وفقًا للمعتقدات التوراتية، فإن بناء "المعبد" لا يمكن أن يتم دون توافر شرط الطهارة من نجاسة الميت. والتطهر يكون برماد بقرة حمراء يذبحها كاهن طاهر من نجاسة الميت، ثم تحرق ويرش رمادها على الماء الذي يطهر به اليهود النجسين ومن بعدها يدخل اليهودي الطاهر إلى الأقصى. وهو شرط لا يمكن أن يتحقق حيث يعتبر كل اليهود نجسون بالتبعية ما يعني وجوب انتظار المسيح الذي لم يتنجس بنجاسة الميت.

19. أنباء إسرائيل الوطنية، 2014/7/28.

20. المقطع متوافر على الرابط الآتي: https://www.youtube.com/watch?v=B6C_zfpEwUI.



الفصل الثاني

الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

أولاً: الحفريات:

لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال بعد أن تشعّبت وانتشرت في الجهات الجنوبية والغربية والشمالية للمسجد. وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهليها لاستقبال الزوار علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل "المدينة اليهودية التاريخية" التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السّياحي الأول في دولة الاحتلال. ونظرًا إلى تسترّ الاحتلال على أعمال الحفر التي يجريها وتفاوت طرق الرصد المتبعة فإنّ التقرير يسلط الضوء على أبرز مواقع الحفريات التي تكلّم عنها الإعلام أو تمكن المراقبون من رصدها. ويمكن القول إنّ مجموع أبرز مواقع الحفريات هو 47 حفرية موزّعة على 25 موقعًا في الجهة الغربية، و17 في الجهة الجنوبية بالإضافة إلى موقعين في الجهة الشمالية[1].

حفريات الجهة الغربية

تعتبر الجهة الغربية للمسجد الأقصى، وحتى ما بعد شارع الواد غرب الأقصى، العصب الرئيس للمدينة اليهودية المقدسة التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد وفي محيطه. وفي هذه المنطقة شقت دولة الاحتلال شبكة أنفاق وصلت إلى نصف كيلومتر ابتداءً من الجهة الغربية جنوب الأقصى، حتى درب الآلام في منطقة راهبات صهيون شمال الأقصى. وتعد جمعيتا "الحفاظ على تراث الحائط الغربي" و"عطيرت كوهينيم" المسؤولتين الرئيستين عن هذه الأنفاق والحفريات التهويدية، وقد ضمت هذه الحفريات العديد من البؤر التهويدية التي تمثلت بعدد من الأنفاق والكنس تحت البلدة القديمة وأسوار المسجد، وكذلك بعض المتاحف التزويرية التي شكّلت مدينة يهوديّة كاملة في الفضاء التّحتي للمسجد الأقصى. ويمكن استعراض تطور الحفريات في الجهة الغربية من الأقصى على الشكل الآتي:

أ . حفريات ساحة البراق وباب المغاربة



بدأت المزاعم والحفريات الأثرية عند حائط البراق مع زيارة جيمس توماس باركلي[2] للقدس عام 1848، عندما وقف داخل مصلى البراق في المسجد الأقصى ونظر إلى عتبة بوابة البراق، فزعم باركلي أنها بوابة من بوابات "المعبد الثاني" وأنها أغلقت وبنيت فوقها تلة المغاربة في القرن العاشر للميلاد، وكان ارتفاع هذه البوابة 8.7 أمتار ولها عتبة كبيرة وضخمة جدًا[3]، إلا أن باركلي وغيره من علماء الآثار الصهاينة أو الذين يبحثون في تاريخ فلافيوس[4] لم يلتفتوا إلى أن هدريانوس إيليانوس قد قام بتغيير معالم المدينة عندما بنى مدينته إيليا كابتولينا، وقام بتحويل المسجد إلى معبد وثني وعندها رمم الأسوار الغربية خاصة، وفتح فيها عدة بوابات بطابع روماني أيضًا، ومن بعده جاء قسطنطين وأخرج المسجد الأقصى من حدود المدينة، فلابد أنه قد أعاد صياغة الأسوار الغربية للمسجد الأقصى كي يجعلها مرتفعة وخارج المدينة. ومنذ زعم باركلي حول البوابة صارت المنطقة الغربية برمتها محط أنظار علماء الصهاينة، إلا أنه لم تجرِ عند البوابة نفسها حفريات بغايات اكتشافها حتى احتلال القدس عام 1967 وسقوط حائط البراق بأيدي الصهاينة، فأصبحت الفرصة حينها سانحة لتهويد المنطقة الغربية بما فيها حائط البراق وتحويله إلى مبكى، فبعد احتلال القدس بأيام انطلقت الحفريات الصهيونية بشكل غير مسبوق في منطقة الحائط، واقتلعت حارة المغاربة عن بكرة أبيها خلال يومي 11 و 1967/6/12 وجرفت المنطقة وأزيلت الآثار العثمانية والمملوكية فيها وأقيمت مكانها ساحة للبكاء، وظلت الساحة على هذه الحال حتى بدأت مرحلة جديدة في تهويد القدس ومحيط الأقصى، فبعد انهيار جزئي لتلة المغاربة حدث عام 2004 باشرت السلطات الصهيونية بفكرة هدم تلة المغاربة وكشف بوابة البراق وإقامة جسر بمزاعم وتصور صهيوني مكان التلة، حتى كان لهم ذلك بشكل مرحلي في عام 2007 فتم البدء بإقامة الجسر الخشبي المؤقت فوق أنقاض تلة المغاربة، وانطلقت الحفريات بشكل واسع داخل التلة بحثًا عن بوابة باركلي "البراق"، وتم تعرية أجزاء كبيرة جدًا من التلة، وكشف خلال الحفريات عن آثار غرف ومحاريب إسلامية فتم إزالة عدد كبير من الآثار الإسلامية القديمة لإخفاء الطابع

الإسلامي عند بوابة البراق وتحويلها إلى بوابة من بوابات "المعبد"، وخلال المدة التي يغطيها التقرير فإن السلطات الإسرائيلية قامت بحفريات واسعة في منطقة باب المغاربة، وقامت بمواصلة تعرية ما تبقى من التلة الملاصقة للباب، وقامت بتهيئة التلة لاستيعاب كنيس للنساء اليهوديات المتدينات بالقرب من باب المغاربة.

أما مقابل حائط البراق جنوب ساحة البراق، وخلال مدة الرصد، فقد واصلت السلطات الإسرائيلية حفرياتها داخل المنطقة الأثرية هناك، علمًا أن الاحتلال الصهيوني اعترف خلال حفرياته بأن هذه الأبنية إسلامية التاريخ، ولكنه تعمّد تدميرها وواصل عمليات الحفر والتدمير للطبقات الأثرية الإسلامية على التوالي، ويعود تاريخ الأبنية الأثرية التي تم هدمها إلى أواخر عهد الخلافة الأموية، والخلافة العباسية، والأيوبية والمملوكية والعثمانية. وأشارت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أنه لم يبقَ من الموجودات الأثرية الإسلامية إلا جزءًا قليلاً منها، لا يعبر بشكل من الأشكال عن حجم البنايات الأثرية الإسلامية العريقة التي بنيت على مدار مئات السنين في الموقع المذكور، وهذا ما تفيد به أيضًا بعض المصادر العبريّة. وقد كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في نيسان/أبريل 2014 عن قيام أذرع الاحتلال وما تسمى بـ "سلطة الآثار الإسرائيلية" بحفر نفق يبدأ من منطقة أسفل ساحة البراق، ويميل باتجاه الغرب نحو جهة باب الخليل[5]، وهو نفق لا يمكن الجزم بأنه جديد لوجود عدة حفريات أخرى تمتد في المكان ذاته واحتمال تقاطعها في ما بينها.

ب. شبكة حفريات وأنفاق الحائط الغربي

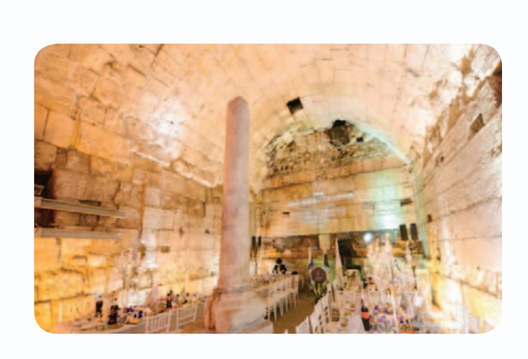
تعد هذه الشبكة أكثر الحفريات نشاطًا وعمقًا وتوسعًا في منطقة غرب المسجد الأقصى، وهي عبارة عن حفريات وأنفاق بعضها فوق بعض، وقد بوشر بهذه الحفريات بشكل ممنهج عبر مؤسسات صهيونية استيطانية خلال عام 1970، ثم توقف المشروع لبضع سنين وعاد ليستأنف من جديد وهي مستمرة حتى اللحظة وقد وصلت هذه الشبكة في بعض مواضعها إلى نقاط وأماكن خطيرة جدًا أسفل المسجد الأقصى، مما يمثل خطوة خطيرة جدًا في تحقيق الوجود اليهودي داخل أو أسفل الأقصى، وإقامة الصلوات التوراتية أسفل مناطق مهمة من المسجد[6].

وقد شهدت الأعوام المنصرمة سقوط عدد من الأشجار المعمرة داخل المسجد الأقصى، ففي 2010/7/20 سقطت شجرة معمرة خلف مكتب الإطفائية بجانب صحن قبة الصخرة مباشرة.

وفي كانون ثانٍ/يناير 2013، سقطت بعض الأشجار المعمرة ما دفع نقابة المهندسين الزراعيين إلى تشكيل لجنة علمية متخصصة لدراسة القضية كاملة، وقد أكدت اللجنة أن ملابسات سقوط الأشجار في الأقصى تشير إلى وجود حفرية صهيونية غير معلنة تحفر في عمق المسجد باتجاه سبيل الكأس[7].

وخلال مدة الرصد فإن سلطات الاحتلال متمثلة بـ "شركة تطوير الحائط الغربي"، قامت بإنهاء نشاطها داخل حفريات تابعة لهذه الشبكة بافتتاحها رسميًّا، وقامت بتوسعة حفريات أخرى داخل نقاط مختلفة ضمن هذه الشبكة، وهذا ما أسفر عن وقوع بعض الانهيارات في منازل المقدسيين داخل البلدة القديمة ما بين آب/أغسطس 2013 وآب/أغسطس 2014 وهذا ما كشفت عنه مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير لها في 2013/11/22[8]، وفي ما يأتي نذكر الحفريات التي جرى فيها تطور داخل شبكة أنفاق الحائط الغربي خلال مدة الرصد:

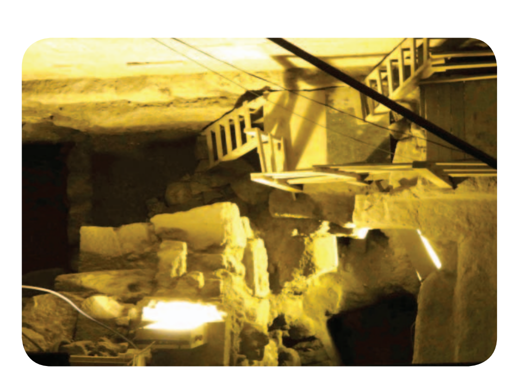
نفق "القاعة الهيروديانية"



يقع هذا النفق على عمق يزيد عن 15 مترًا خلف نفق كنيس ويلسون، وهو عبارة عن قاعة واسعة ينزل إليها بعدة درجات من خلال شبكة أنفاق الحائط الغربي، ويزعم الصهاينة أمام الزوار الأجانب الذين يأتون إليها أن هذه القاعة ذات السقف المملوكي والبناء الروماني، هي قاعة تعود إلى عهد الحشمونائيم. وكانت تستعمل لإيواء الفقراء في تلك الحقبة، وقد وضعوا داخل هذه القاعة عددًا من الحجارة الكروية، وزعموا أنها من آثار حجارة المنجنيق المستخدمة في تدمير المعبد، ويوجد داخل هذه القاعة حفريات أسفل منها كذلك، بلغ عمق بعضها خمسة أمتار غطيت بألواح زجاجية، وقد اكتشف هذه القاعة العالم وارن عندما حفر في تلك المنطقة عام 1868، وترتبط هذه القاعة بنفق قافلة الأجيال خلف المدرسة التنكزية[9]. وفي نهاية عام 2011 بدأت سلطات الاحتلال بتوسعة هذه القاعة وتطويرها لاستيعاب زوار وحفلات توراتية داخلها، وخلال شهر أيار/مايو لعام 2014 كشفت المؤسسة الإسرائيلية عن افتتاح "القاعة الهيروديانية" رسميًا للحفلات التوراتية الخاصة، وتجهيز القاعة لاستقبال حفلات الزواج والختان، وحفلات الشركات العالمية ورجال الأعمال[10].



حفريات "حمّام المعبد"



في 23/9/2009 أعلنت سلطة الآثار عن اكتشاف مبنى على عمق 8 أمتار تحت الأرض يقع على بعد 20 مترًا غربيّ حائط البراق وعلى بعد 30 مترًا إلى الشمال من مدخل شبكة أنفاق الحائط الغربيّ. ويتكوّن هذا المبنى وفق ادعاء الاحتلال من ثلاث قاعاتٍ كبيرة مبنيّة بالأحجار المربعة، وقد كان يُستخدم بحسب زعم مكتشفيه كمبنى حكوميّ في السنين الأولى من عهد "المعبد الثاني"، لكنه تحوّل بعد ذلك إلى حمامٍ دينيّ "مطهرة" لزوّار "المعبد"[11]. ويدعي الاحتلال أنّ هذا المبنى هو أحد أكبر المباني التي اكتشفت في تاريخ الحفريّات في القدس. وتموّل حفريّات هذا الموقع "جمعيّة الحفاظ على تراث الحائط الغربيّ" شبه الرسمية والمدعومة من الأثرياء اليهود في الولايات المتحدة. وخلال مدة الرصد فإن سلطات الاحتلال سرّعت من حفرياتها داخل هذه المنطقة لتصل إلى أعماق كبيرة تحت شبكة أنفاق الحائط الغربي، وقد كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث خلال شهر كانون أول/ديسمبر 2013، عن عمليات نقل أتربة وبقايا آثار اسلامية من المنطقة المذكورة إلى خارج النفق[12].

حفريات "قاعة العصور"

تقع هذه القاعة تحت الأرض شمال غرب "قنطرة ويلسون" غرب المسجد الأقصى، وبحسب ادّعاء الاحتلال فإنّ العمل في هذه القاعة قد بدأ قبل عقود، لكنّ الحفريّات فيها تسبّبت بانهياراتٍ في الأرضيّة من فوقها وكادت تتسبّب بانهيار مجموعةٍ من الأبنية في البلدة القديمة فأوقف العمل فيها آنذاك، ليعود فيُستأنف في عام 2008 بعد أن أسندت جدرانها بهيكلٍ حديديّ وأسند سقفها بصبّة من رغوة الخرسانة، وفي شهر تشرين أول/أكتوبر عام 2010 وصل الاحتلال إلى عمق 6 أمتار داخل هذه القاعة، مدّعيًا اكتشاف مصنوعاتٍ وأدواتٍ فخاريّة تعود للعهد الإسلامي والروماني. وادعى أنّ أساسات هذه القاعة تقوم على آثار من عهدي "المعبد الأوّل والثاني"[13]. وقد أعلن الاحتلال عن قرب انتهاء العمل في هذه القاعة وافتتاحها أمام الزوّار في 5/10/2009 وذلك من خلال تقريرٍ بثّته



القناة الثانية العبرية صوّر زيارة مجموعةٍ من الحاخامات ومسؤولي دولة الاحتلال للقاعة وتجوّلهم فيها، وافتتحت القاعة فعليًّا كحفرية جديدة أمام الزوّار بعد شهرين من عرض التقرير التلفزيونيّ أي في 2009/12/5، لكنّ عمليات الحفر استمرت في أرجاءٍ منها لتوسعتها وتعميق أرضيّتها. ويُذكر هنا أنّ مشروع استكمال الحفريّات في هذه القاعة جاء بتمويلٍ من ثريٍّ أوكرانيّ تكفّل بتحمّل التكاليف المرتفعة لإسناد الجدران والسقف والحفر في هذه البيئة الخطرة، وقد كان هذا المموّل ضمن الوفد الذي زار القاعة في 2009/10/5.

وخلال مدة الرصد وقبيل افتتاح هذه القاعة رسميا كقاعة احتفالات، فإن أعضاء هيئة الأركان العامة لجيش الاحتلال بقيادة رئيس الأركان بيني جانتز وحاخام الحائط الغربي شموئيل رابينوفيتش، قاموا بتنفيذ زيارة لهذه القاعة في نيسان/أبريل 2014 مع إقامة حفل عشاء داخلها، وخلال شهر حزيران/يونيو عام 2014 قام بافتتاح هذه القاعة عدد من كبار رجال الأعمال اليهود على رأسهم رجل الأعمال الأوكراني غينادي بوريسوفيتش، وكبار الحاخامات بقيادة الحاخامية الكبرى متمثلة بيهودا لاو وشموئيل رابينوفيتش، وشارك في الاحتفال عدد كبير من قادة الشرطة وقادة جهاز المخابرات، وقادة ألوية الجيش.

حفريات الجهة الجنوبية:

تهدف الحفريات في الجهة الجنوبية إلى خلق ما يسمى "مدينة داود" التي تمتد، وفق الادعاءات الصهيونية، من مجمع عين سلوان جنوبًا وحتى أسوار المسجد الأقصى شمالاً، على كامل مساحة حي وادي حلوة في سلوان. والجهة الرئيسة المسؤولة عن الحفريات في جنوب المسجد هي جمعية "العاد" الصهيونية. ويبلغ عدد الحفريات في الجهة الجنوبية 17 حفرية، منها 12 حفرية نشطة و5 مكتملة. وقد شهدت مدة الرصد نشاطًا لافتًا في موقع "موقف جفعاتي"، فيما لم يعلن عن انتهاء أعمال الحفر في أي من المواقع النشطة.



حفريات "موقف جفعاتي" (حفريات نشطة)



تقع هذه الحفريات جنوب المسجد الأقصى خلف القصور الأموية مباشرة، وقد بدأت الحفريات في هذه الجهة عام 2003 بهدف معلن من قبل سلطات الاحتلال، هو إنشاء موقف سيارات لزوار "مدينة داود"، على عمق 3 طبقات تحت الأرض، ومع بداية الحفريات الصهيونية في المنطقة، أعلنت جمعية "العاد" عن اكتشافها لآثار في موقع الحفريات زعمت أنها تعود إلى "مدينة داود"، وبذلك توقفت الحفريات في المنطقة وتبدل مشروع الموقف ليتحول إلى مشروع البحث عن الآثار وذلك في عام 2007[14]، وظل العمل سرًّا حتى 25/8/2008 أعلنت هيئة الآثار الصهيونية عن اكتشافها لمنزل الملكة الآشورية هيلينا التي اعتنقت اليهودية في زمن "المعبد الثاني" وعاشت في مدينة القدس بحسب المزاعم اليهودية[15]، من ثم أعلنت سلطة الآثار في 22/12/2008 عن اكتشافها 264 قطعة ذهبية في الموقع ضمن آثار بيزنطية، وقالت إن هذه القطع تعود لعهد الملك هرقل الذي حكم خلال ما بين 610 و641 للميلاد وقد صكت هذه العملات خلال أول سنة من حكمه. وفي نهاية آب/أغسطس 2009 أعلن الاحتلال عن اكتشاف بناء روماني يعود للقرن الثالث الميلادي، وهو بحسب ادعاء سلطة الآثار الصهيونية عبارة عن قصر تبلغ مساحته 1000 م^2 تتوسّطه ساحة كبيرة محاطة بالأعمدة والممرات، وفي تقرير أولي أصدرته سلطة الآثار في 26/4/2010 قالت إنها عثرت على العديد من التماثيل والأواني البيزنطية والأموية والعباسية في موقع الحفريات[16]. وبهذا تكون نظريتهم المنادية بأن هذا المكان هو قصر هيلينا التي اعتنقت اليهودية قد أحبطتها اكتشافاتهم الأثرية التي أثبتت أنه قصر روماني يعود إلى القرن الثالث الميلادي وأن بقية الآثار في "موقف جفعاتي" إنما هي آثار بيزنطية وأموية وعباسية ولم يتم العثور على أي أثر يعود إلى زمن "المعبد". وفي شهر آب/أغسطس 2011 افتتحت سلطات الإحتلال موقع الحفريات لهواة البحث في الآثار للمشاركة في غربلة الأتربة وذلك في شهر آب/أغسطس 2011، من ثم تم فتح موقع الحفريات للجمهور. وفي شهر شباط/فبراير 2012 وافقت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال في القدس على بناء "موقف جفعاتي" وفق المخطط الجديد الذي قدّمه المهندس الصهيوني

آريه رهاميموف، والذي يتضمن بناء الموقف ولكن بمساحة أقل من المخطط السابق ورفعه على أعمدة ارتكازية ضخمة للإبقاء على آثار وحفريات الموقف وتحويلها إلى متحف للزوار، ويتم تخفيض عدد مواقف السيارات وتقليص ارتفاع المبنى بشكل ينخفض عن ارتفاع السور الجنوبي للمدينة بقليل، والجديد في المخطط الذي قدمه آريه ودعمته منظمة "العاد" الصهيونية هو إقامة ممرات تربط الموقف بـ "حديقة المطاهر" (القصور الأموية) و"مدينة داود" وساحة حائط البراق. وقد حظي هذا المخطط الذي وافقت عليه بلدية الاحتلال، على تأييد نير بركات رئيس البلدية وعلى مباركة من مدير سلطة الآثار في دولة الاحتلال يوفال باروخ[17].

أما خلال مدة الرصد، فقد تجددت الحفريات داخل "موقف جفعاتي" وازدادت رقعتها وعمقها، لتصل إلى طبقات أسفل من التي كان عليها في الأعوام السابقة، وبمساحة شملت الموقف المحيط بالحفريات القديمة، جنوب الأقصى مباشرة[18].



ثانيًا: البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى:

1. كنيس فخر إسرائيل (قيد التنفيذ)



يعود تاريخ هذا الكنيس وفق الرواية اليهوديّة إلى عام 1839 حين بدأت مجموعة من اليهود الروس الإشكناز محاولاتها لبناء كنيسٍ لها في بلدة القدس القديمة، ولم تتمكن هذه المجموعة في أوّل الأمر من تأمين أرضٍ لبناء الكنيس إلى أن افتُتح رسميًّا عام 1872. وقد ظلّ هذا الكنيس قائمًا مكانه حتى حرب عام 1948 حين هُدم خلال اشتباكات الجيش الأردنيّ مع العصابات الصهيونيّة.

في شهر نيسان/أبريل 2010 كشف المحامي قيس ناصر عن مخطط أعدته سلطة الآثار في دولة الاحتلال، وما تعرف بـ "الشركة الحكومية لتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس" لإعادة بناء هذا الكنيس في عمليّة مطابقةٍ تمامًا لما حصل مع "كنيس الخراب" الذي افتتح في آذار/مارس 2010.

وفي 2014/5/27 وضع وزير الإسكان الإسرائيلي أوري أرئيل حجر الأساس لبناء هذا الكنيس التوراتي، والذي لا يبعد عن المسجد الأقصى سوى 200 متر فقط باتجاه الغرب، ويتكوّن هذا الكنيس من طبقة سفلية "تسوية"، وطبقة لكنيس الصلاة، وطبقة أرضية مخصصة لتكون مكاتب للحاخامات، وطبقتين لصلاة الرجال والنساء، وسطح المبنى وقبة الكنيس، ويرتفع 27 مترًا، بمساحة 1400 متر مربع، وسيكون هذا الكنيس الذي بدأ الاحتلال ببنائه خلال عام 2014 كما هو مخطط أعلى مباني البلدة القديمة خارج المسجد الأقصى وأكثرها بروزًا للناظر إلى البلدة من الغرب أو الجنوب.

2. مجمع بيت شتراوس (قيد التنفيذ)

طوال مدة الرصد كان العمل مستمرًا على قدم وساق في منطقة بيت شتراوس، وقد أنهى الاحتلال



بناء الطبقتين الرئيستين مكان القناطر التي كان قد هدمها في 2013/2/6، وقد رصد التقرير خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/مايو 2014 إتمام واجهة المجمع وتركيب جدران أسمنتية وأسقف من الخرسانة[19]، ومن ثم تركيب واجهة حجرية تختلف عن طبيعة البناء الإسلامي وتتناسب مع المخططات التوراتية لهذا المجمع، ولا يزال العمل مستمرًا في بناء بيت شترواس.

وكانت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث كشفت في شباط/فبراير 2013 عن مخطط بيت شتراوس الذي يقضي بإقامة مبنى تهويدي متعدد الاستعمالات يبعد50 مترًا عن المسجد الأقصى المبارك، يحده من الشرق المدرسة التنكزية والحائط الغربي للمسجد الأقصى، ومن الشمال طريق باب السلسلة. ووفق المخطط، يضم البناء مدرسة دينية وكنيسًا يهوديًا، ومركز شرطة عملياتيًا متقدمًا، وقاعة استقبال كبيرة بفناء رحب، ومداخل عريضة ومتعددة لزوار النفق الغربي ومركز الزوّار، وعشرات الوحدات الصحية وغرف تشغيل وصيانة.

والمخطط عبارة عن عمليات توسعة وترميم وتغيير لمبنى قائم على ثلاث طبقات، ووفق المعلومات التي كشفتها مؤسسة الأقصى فإن المبنى عبارة عن بناء حكومي إسلامي تاريخي وعقارات وقفية، من الحقبة الإسلامية المتقدّمة ومن الحقبة المملوكية والأيوبية والعثمانيّة. وبينت الدراسة أن الاحتلال كان يخطط لتوسعة المبنى القائم وإضافة طبقة واحدة ليصبح المبنى مؤلفًا من 4 طبقات، بالإضافة إلى ترميم المبنى القائم وتوسعته بتكلفة 20 مليون دولار. وينفّذ هذا المشروع ما تسمى بـ"الشركة لتطوير وترميم الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس" وما يسمى بـ"صندوق تراث الحائط الغربي".

ويرتبط المبنى الذي تقوم المؤسسة الصهيونية باستحداثه بمداخل الأنفاق التي حفرت أسفل المسجد الأقصى المبارك، كما يرتبط مباشرة بساحة البراق ويصل إلى حدود باب السلسلة، أحد أبواب المسجد الأقصى. ويعد هذا المخطط جزءًا من المخططات التهويدية للمسجد الأقصى، وجزءًا من المخطط التهويدي الشامل لمنطقة البراق. ويهدف هذا المخطط إلى زيادة عدد زوار حائط البراق المحتل إلى15 مليون زائر سنويًا، فيما الرقم الحالي وصل إلى 7 مليون مقارنة بـ 2 مليون قبل عشر سنين.



3. مبنى تراث المعبد "بيت هليبا" (قيد التنفيذ)



هذا المخطط عبارة عن مركز توراتي بمساحة 3700متر مربع يقع مقابل حائط البراق في الجهة الغربية منه . ويتكون المبنى من خمس طبقات، ثلاث منها فوق الأرض واثنتان تحتها ويشتمل على مكتبة وقاعات، وعلى حديقة أثرية تضم الآثار التي ادّعت سلطة الآثار الإسرائيلية اكتشافها في الموقع. وقد وافقت بلدية الاحتلال في القدس على المخطط في شباط/ فبراير 2012، وتديره وتموله "الشركة لتطوير وترميم الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس" و"صندوق تراث الحائط الغربي"[20]. ويهدف المخطط إلى توسيع واستحداث مواقف عامّة للحافلات والسيارات فوق الأرض وتحتها، بالإضافة إلى ربط ساحة البراق ببلدة سلوان جنوب البلدة القديمة وأنفاقها تحت الأرض.

وفي شهر أيار/ مايو 2013، وافقت رئيسة اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء الإسرائيلية في القدس على طلب المحامي قيس ناصر المقدم باسم محمود صالحة، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الأراضي المحتلة عام 1948، الاستئناف على قرار اللجنة اللوائية للتّنظيم والبناء المصادقة على مخطط بناء مركز يهودي في ساحة البراق المسمى "بيت هليبا" وذلك أمام المجلس القطري للتنظيم والبناء. وبذلك جمّد المخطط وتمت إحالته للنقاش أمام المجلس القطري، ومنعت اللجنة اللوائية من نشره رسميًا او إصدار أي رخصة بناء[21].

وخلال مدة الرصد توجّه مكتب حاخام الحائط الغربي شموئيل رابينوفيتش وعدد من علماء الآثار ومفوض الشرطة السابق بطلب إلى لجنة الاستئناف التابعة للمجلس القطري للتخطيط والبناء، بإلغاء هذا المشروع، الذي قال عنه مكتب الحاخام رابينوفيتش إنه يغير طبيعة المنطقة برمتها، ويهدد أمن اليهود وسلامتهم[22].

وفي 2014/6/11 أصدرت اللجنة المذكورة قرارًا يتضمن وضع ملاحظات فنيّة فقط على مخطط بناء "بيت الجوهر– مركز تراث المبكى" حيث قبلت اللجنة بالمخطّط، لكنّها أوصت بتقليص مساحة المبنى قليلاً، ووضع تفصيلات تحدّد مناحي البناء بشكل دقيق، فيما أوصت أن يتم استغلال المساحات التي قد تنتج من تقليصات الحجم الإجمالي للبناء، كمكان للاستظلال وجلوس للزائرين لمنطقة ساحة البراق، وخلص قرار اللجنة إلى إعادة المخطط للنقاش في اللجنة اللوائية في القدس، من أجل تنفيذ وتغيير الملاحظات الفنية التي ذكرت[23].

4. مركز كيدم

في 2014/4/3، صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء التابعة لوزارة الداخلية في دولة الاحتلال على بناء مركز الزوار المعروف بمركز "كيدم" والواقع على مدخل سلوان جنوب المسجد الأقصى والذي يبعد حوالي 20 مترًا من البلدة القديمة و100 متر من حائط البراق المحتل. وقد استمعت اللجنة للاعتراضات على المخطط حيث قال أهالي سلوان إن المركز المعدّ ليخدم "مدينة داود"، لا يأخذ بالاعتبار حاجات السكان المحليين. كما قال مهندسون إن المركز يخرق المبدأ الذي يمنع بناء أبنية طويلة بالقرب من أسوار البلدة القديمة، بالإضافة إلى إمكانية تخريب موجودات أثرية مهمة في الموقع. وقد أقرت اللجنة المخطط لكن مع ضرورة استيفاء بعض الشروط التي تتعلق بطول البناء وضرورة المحافظة على الآثار، قبل إصدار رخصة البناء[24].



هوامش الفصل الثاني

1. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الحفريات في تقارير عين على الأقصى التي تصدرها مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 على الرابط: http://alquds-online.org/index.php?s=items&cat=1&subcat=1.
2. مبشر أمريكي جاء إلى القدس وشغل منصب القنصل الأمريكي فيها وكانت له بعض المزاعم التوراتية في القدس منها ما قاله عن بوابة البراق.
3. يوفال باروخ ضمن مقال حول بوابة البراق بعنوان The Real Story عرض في موقع سلطة الآثار الصهيونية حول بوابة البراق. المقال متوافر على هذا الرابط:
http://www.antiquities.org.il/article_eng.aspx?module_id=&sec_id=17&subj_id=467&id=1186.
4. مؤرخ وأديب يهودي عاش في القرن الأول للميلاد.
5. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، تقرير حول حفريات حائط البراق، 2014/4/9.
6. ورد توضيح حول هذا النفق على هذا الرابط:
http://english.thekotel.org/content.asp?id=116.
7. "الزراعيين": سقوط أشجار الأقصىسببه حفريات الاحتلال، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/1/16.
8. تقرير حول حفريات حائط البراق، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/11/22.
9. هذه القاعة يبلغ عمقها ما يزيد عن 15 مترًا ونفق قافلة الأجيال يبلغ عمق قاعته الموجود فيها عمود الشوق 17 مترًا في نهاية الحمام الروماني المكتشف. وتبين من الاطلاع على صور القاعة وجود لوح زجاجي يفصل "القاعة الهيرودريانية" عن نفق "قافلة الأجيال"، فهي ملاصقة لهذا النفق تمامًا من الشمال.
10. تم الكشف عن افتتاح هذه القاعة رسميًا للحفريات خلال تقرير مصوّر لأول هذه الحفلات التهويدية داخل القاعة في 2014/5/21.
11. موقع أنباء إسرائيل الوطنية، 2009/9/23.
12. الاحتلال ينفذ حفريات جديدة ومعمّقة أسفل المسجد الأقصى ويقيم كنيسًا يهوديًا للنساء، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/12/9.
13. مدوّنة عالم الآثار الهولندي "لين ريتماير" (Leen Ritmeyer) على شبكة الإنترنت،
http://www.ritmeyer.com/200906/10//hall-of-ages-near-the-temple-mount-rehabilitated/

14. موقع ومدونة فيريلز نشر تقريرًا حول الحفريات في 2008/3/4. انظر الرابط:
https://ferrelljenkins.wordpress.com/200804/03//the-queen-of-adiabene-and-a-rolling-stone/
15. تقرير سلطة الآثار الإسرائيلية حول "موقف جفعاتي"، 2008/8/25. انظر الرابط:
http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.asp?id=873&mag_id=114
16. تقرير سلطة الآثار الإسرائيلية حول "موقف جفعاتي"، 2010/4/26. انظر الرابط:
http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.asp?id=1377&mag_id=117
17. نشرت تفاصيل المخطط على موقع صحيفة هآرتس العبرية في 2012/2/13. انظر الرابط: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-approves-new-east-jerusalem-visitors-compound-razes-palestinian-community-center-1.412700
18. حفريات جديدة عند مدخل وادي حلوة جنوبي المسجد الاقصى تمهيدًا لبناء مركز توراتي عملاق، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/1/22.
19. رصد لموقع البناء، قامت به طائرات اسرائيلية خلال تصوير تجمعات اليهود في عيد الفصح التوراتي. انظر الرابط: http://www.jdn.co.il/news/335995.
20. هشام يعقوب (محرر)، تقرير عين على الأقصى السابع (مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2013)
21. وكالة معًا الإخبارية، 2013/5/31.
22. موقع راديو كول حاي، 2014/1/28.
23. بيان مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/7/16.
24. هآرتس، 2014/4/4.



الفصل الثالث

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

أولاً: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده

تشكّل التصريحات والاقتحامات التي تنفَّذ على المستوى الرسمي والشعبي في دولة الاحتلال نشاطًا موازيًا للمحاولات التي تبذل لتشريع صلاة اليهود في الأقصى، وتقسيم المسجد على المستوى الزمني كما أنها تأتي بالتوازي مع الدعوات التي تطلقها "منظمات المعبد" لاقتحام الأقصى، واستجابة لها في كثير من الأحيان. والقاعدة المعمول بها حاليًا بالنسبة إلى الاقتحامات أنها مباحة من حيث المبدأ ضمن "حق اليهود في ممارسة حرية العبادة" ولكن هذا الحق، وإن أقرته بعض قرارات المحكمة العليا، إلا أنه قابل للتقييد من قبل الشرطة المتمركزة في المسجد والتي تنظم الاقتحامات وترافق المقتحمين لحمايتهم أو تمنعهم من اقتحام المسجد إذا تبينّ لها أن ثمة خطرًا أمنيًا يحفّ الاقتحامات. أمّا التصريحات فيمكن أن يستدلّ منها على الاتجاه إلى الاستمرار في اقتحام الأقصى والتمسك ببناء "المعبد" بما يشكّله ذلك من تثبيت للسيادة الإسرائيلية على "أورشليم"[1].

اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية

على الرغم من أنّ الاقتحامات على المستوى الرسمي تنحصر ضمن دائرة ضيقة من أعضاء "الكنيست" والوزراء الذين ينتمون بشكل خاص إلى أحزاب اليمين، إلا أن أصحابها بها يحرصون على تكرارها بشكل مستمر ضمن وتيرة ترسّخها جزءًا من المشهد العام في المسجد الأقصى. وتترافق هذه الاقتحامات في بعض الأحيان مع محاولات لتوسيع رقعتها لإثارة ضجة أكبر حولها ومن ثم تسويق التصدّي لها على أنه "اعتداء على السيادة الإسرائيلية على جبل المعبد". وقد انحصرت الاقتحامات على هذا المستوى خلال المدة التي يرصدها التقرير بموشيه فيجلين، وهو نائب رئيس "الكنيست" والقيادي في حزب الليكود، وأوري أرئيل وهو عضو في "الكنيست" من حزب "البيت اليهودي" ووزير الإسكان في حكومة الاحتلال.

وقد أعطى وصول فيجلين إلى "الكنيست" في انتخابات كانون ثانٍ/يناير 2013 دفعة لاقتحاماته التي حاول أن يكسبها شرعية "حصانته" التشريعية بالإضافة إلى تعمّده إحداث ضجة ترافق اقتحاماته، كصعوده إلى صحن قبة الصخرة في 2014/4/7[2]. نمط الاقتحامات الذي يتبعه فيجلين، وإعلانه أنه لن ينسّق اقتحاماته مع الشرطة، أدّى إلى منعه من دخول الأقصى بقرار سلمه إياه قائد شرطة الاحتلال في القدس في نيسان/أبريل 2013 بتأييد المدعي العام والقيادة السياسية التي ينتمي إليها فيجلين، ولم يسمح له بمعاودة الاقتحامات إلا في 2014/2/19[3]. وتعليقًا على معاودة السماح له بالاقتحام قال فيجلين إن "صعودي إلى جبل المعبد اليوم لهو دليل على عودة السيادة اليهودية الكاملة على جبل المعبد"[4].

وفي 2014/3/20، حاول فيجلين اقتحام الأقصى مع بعض المتطرفين ولكنه اضطر إلى المغادرة سريعًا بعد أن تصدى له المرابطون وأجبروه على الخروج. وقد اتهم فيجلين الأوقاف بدعم المهاجمين عبر دفع الناس إلى الأقصى فقط عند وجود اليهود هناك لإخافتهم والاعتداء عليهم. كما دان فيجلين الشرطة لـ "تسامحها مع مثيري الشغب والحكومة لتخليها عن السيادة الكاملة على جبل المعبد"[5]. وكان فيجلين نشر مقالاً في 2014/3/6 بعنوان "هل جبل المعبد بأيدينا؟" قال فيه إن الجهات الرسمية في إسرائيل تقول إنها صاحبة السيادة على الأقصى ولكن عمليًا السيطرة الفعلية تنتقل إلى الأردن". وقد جاء هذا الكلام تعليقًا على توقيع اتفاقية حماية المقدسات بين الأردن والسلطة الفلسطينية في 2013/2/29. وانتقد فيجلين "سكوت السلطات الإسرائيلية على بيع طرف ثانٍ (السلطة الفلسطينية) لجبل المعبد، الذي تقول إنه تحت سيادتها، إلى طرف ثالث هو الأردن"[6]. كما كان لفيجلين تصريح في 2013/8/1 تعليقًا على منع اليهود من اقتحام الأقصى في رمضان 2013 اعتبر فيه المنع أمرًا مثيرًا للقلق وقال "إن ثمة محاولة لأخذ السيادة على جبل المعبد إلى أيدٍ إسلامية" داعيًا الجميع "أن يعوا أنهم يتخلّون عن قلب القدس للغرباء، وللإسلام"[7].

أما أوري أرئيل فحرص كذلك على تسجيل حضوره في الأقصى عبر اقتحامات تكرّرت خلال مدة الرصد. وأرئيل، كفيجلين، من عتاة المنادين ببناء "المعبد" وهو يرى أن "الكثير من المعابد قد بنيت، وقد آن الأوان لبناء المعبد الحقيقي". واقتحامات أرئيل خلال المدة التي يرصدها التقرير أكثر من أن تعدد



هنا حيث يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على أساس هذه الاقتحامات ومبدأها. ففي 2013/9/4، عشية رأس السنة العبرية، اقتحم أرئيل الأقصى وقال: "ينبغي أن يكون اليهود قادرين على الصلاة في جبل المعبد متى شاؤوا" آملاً أن يتمكّن اليهود من زيارة المسجد في رأس السنة العبرية في المستقبل. وقال أرئيل إنه "سيستمر في اقتحام المسجد كي يعزّز سيادة إسرائيل على المكان" معتبرًا أن "جبل المعبد لنا (اليهود) ولا يمكن النقاش حوله أو التفاوض عليه"[8]. وفي 2013/9/11 اقتحم أرئيل الأقصى بحماية من الشرطة وقوات حكومية، وقد بثت القناة العاشرة صورًا لأرئيل يؤدي صلاة تلمودية وتوراتية تعرف بـ"بركة الكهنة" ضمن المساعي إلى تكريس الصلاة العلنية في الأقصى كأحد أوجه تهويده. وفي 2014/3/16، اقتحم أرئيل الأقصى في أجواء احتفالات الاحتلال بما يسمى "عيد البوريم" على الرغم من توصية الشرطة له بعدم الاقتحام بسبب التوتر في المسجد صباح ذلك اليوم. وبعد الزيارة كتب على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" أن "الواقع الذي بمقتضاه يحدد مثيرو الشغب الأجندة على جبل المعبد ليس بمقبول. وقد صعدت إلى جبل المعبد هذا الصباح وأنا عازم على الاستمرار في ذلك في المستقبل"[9]. وكان أرئيل تعهد في حملته الانتخابية قبل وصوله إلى "الكنيست" في كانون ثانٍ/يناير 2013 بأن يعمل على ما يحقّق لليهود "حرّية الوصول إلى جبل المعبد".

إلا أن انحصار الاقتحامات على المستوى الرسمي في النائبين المذكورين لا يعني أن المستوى الرسمي لا يتبنى الاقتحامات، ولكن يمكن الحديث عن تقسيم للأدوار بحيث يقوم عدد قليل بـ "واجب" الاقتحامات بما يبقي الاعتراض عليها ضمن السقف المقبول فيما يدافع العدد الأكبر، في "الكنيست" وعبر التصريحات، عن "حق" اليهود في اقتحام الاقصى والصلاة فيه كجزء من "الحرية الدينية في ممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة".

ميري ريغف، التي أعلنت في نيسان/أبريل 2013، بعد تعيينها رئيسة للجنة الداخلية، عن عزمها "زيارة جبل المعبد مع أعضاء لجنة الداخلية لتعزيز إمكانية تشريع صلاة اليهود في المكان"، لم يسجَّل لها أي اقتحام خلال مدة الرصد وقد استعاضت عن ذلك بتكثيف جلسات اللجنة التي تناقش موضوع "صعود اليهود إلى جبل المعبد" وبإطلاق تصريحات تؤيد صلاتهم في الأقصى بحرّية. ففي جلسة

للجنة الداخلية في 2013/9/16 قالت ريغف إنه "من الضرورة بمكان تكريس أوقات مستقلة لصلاة اليهود والمسلمين على جبل المعبد"[10]. كما قالت ريغف في الجلسة "لماذا لا نتخذ قرارًا واضحًا أنه إذا لم يسمح المسلمون لليهود بالصعود إلى جبل المعبد، بدون إخلال بالنظام، فإننا ننتقل بتنفيذ القرار الخاص بالمسجد الإبراهيمي، أيام للمسلمين وأيام لليهود".

وفي جلسة عقدها "الكنيست" لمناقشة اقتراح إخضاع الأقصى لسيادة الاحتلال في 2014/2/25 قالت عضو "الكنيست" ونائب وزير المواصلات تسيبي حوتوفلي (الليكود) إنه "لا قيمة لإسرائيل دون أورشليم ولا قيمة لأورشليم دون جبل المعبد" كما طالبت الحكومة بفتح أبواب المسجد في كل الأوقات أمام اليهود لأداء صلاتهم بحرية[11].

وكان للنائب حيليك بار من حزب العمل (يسار) تصريحات في 2014/5/18 يدعم فيها مشروع قانون لتقسيم الأقصى، وقد ترافقت هذه التصريحات مع تصريحات مشابهة لميري ريغف. وقد قال بار إنه فخور بتقديم الاقتراح بصفته ممثلاً لليسار وإنه "على المسلمين أن يعوا أنّا لدينا الحق في الصلاة هناك". وقال بار إنه وحزب العمل "جزء من اليسار–الوسط الصهيوني الذي ينظر إلى أماكننا المقدسة كأساس وجودنا وجوهر تاريخنا"[12]. كما قال بار، الذي عاد وسحب دعمه للاقتراح، إنه ليس من المقبول أن يتعرض نواب اليمين للضغوطات كلما دخلوا الأقصى بذريعة الخوف من اشتعال انتفاضة[13].

اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

تقرر الشرطة، وفق ما تراه مناسبًا، السماح بالاقتحامات أو حجبها، وعمدت بناء على ذلك إلى منع اليهود من اقتحام الأقصى في العشر الأواخر من شهر رمضان حتى انقضاء عيد الفطر، وهو إجراء اعتمدته في شهر رمضان وعيد الفطر الماضي، كما منعتهم من اقتحام الأقصى في ما يسمى "عيد الفصح اليهودي" (نيسان/أبريل 2014) وفي بعض الأيام الأخرى وفقًا لمقتضيات الظروف الأمنية. وفي مقابل ذلك، كان الأقصى مشرّعًا أمام الاقتحامات معظم مدة الرصد، وفي الأعياد الوطنية واليهودية حيث حرصت الشرطة على إغلاق الأقصى بوجه المسلمين عملاً بسياسة التقسيم الزمني. وفي الوقت ذاته، أمّنت الشرطة الحماية للمقتحمين كما دخل على خط الحماية قوات التدخل السريع (اليسام) ولا سيما لمرافقة الاقتحامات الكبرى التي يسبقها رباط كبير من المسلمين وحالة من التأهب للتصدي لها ومحاولة إحباطها.



وقد بلغ عدد المقتحمين في الأشهر السبعة الأولى من عام 2014 حوالي 8108 بينهم 6424 مستوطنًا وكان العدد الأدنى خلال شهر تموز/يوليو (312 مستوطنًا ممّا مجموعه 472 مقتحمًا) حيث منعت الاقتحامات ابتداء من 19/7 مع بدء العشر الأواخر من شهر رمضان حتى انقضاء عيد الفطر[14].

أما أبرز الاقتحامات خلال مدة الرصد فكانت على النحو الآتي:

1. في 2013/8/25، اقتحم الأقصى مجموعة من "الربانيم" (شخصيات دينية) من جهة باب المغاربة ضمن مجموعة من المستوطنين تجاوزت 65 شخصًا بالإضافة إلى الحاخام المتطرف يهودا غليك بمرافقة وحماية قوات من الشرطة والوحدات الخاصة. وشملت الجولة شروحات حول "المعبد" وإمكانية إقامته على أنقاض الأقصى[15]. وغليك هو رئيس مجلس إدارة مؤسسة "صندوق تراث المعبد"، والمتحدث الرئيس باسم "منظمات المعبد" واقتحاماته للمسجد متواترة بحيث يرافق المقتحمين من اليهود و"السياح" ويعرض لهم الروايات التلمودية حول "المعبد".

2. في 2013/8/29، اقتحم الأقصى ما يزيد على 70 مستوطنًا يرافقهم الحاخام المتطرف يهودا غليك الذي اصطحب من كان معه إلى منطقة المصلى المرواني وقام بجولة في أنحاء قبة الصخرة من الأسفل تخللها شرح حول تاريخ "المعبد" ومكان إقامته مستقبلا[16].

3. في 2013/9/22: أكثر من 400 مستوطن يقتحمون الأقصى ويؤدون رقصات يهودية وصلوات تلمودية حيث أمنت لهم القوات الخاصة وقوات التدخل السريع الاقتحام وأدخلتهم على دفعات من 30 مستوطنًا بشكل وسطي كما رافق المقتحمين عدد من الحاخامات منهم المتطرف يهودا غليك الذي قدم شروحًا حول "المعبد". وصلى عند حائط البراق المحتل عشرات الآلاف من اليهود المتدينين حيث أدوا شعائر "بركة الكهنة" وذلك ضمن الاحتفال بعيد العرش العبري الذي بدأ في 2013/9/18 ليستمر إلى 2013/9/25[17].

4. في 2013/9/23: أكثر من 150 مستوطنًا اقتحموا الأقصى من جهة باب المغاربة بحراسة من القوات الخاصة وقوات التدخل السريع وذلك ضمن احتفالات عيد العرش. وقد تقدم

المستوطنين مجموعة من الحاخامات حيث أدوا الصلوات التلمودية في أنحاء متفرقة من المسجد، ولا سيما عند منطقة باب الرحمة. كما اقتحم المسجد الحاخام المتطرف يهودا غليك على رأس مجموعة من 20 مستوطنًا فقدّم لهم شروحًا حول "المعبد". وفي 2013/9/17 عشية عيد العرش اقتحم الأقصى حوالي 200 يهودي منهم 45 عنصرًا من المخابرات والمستعربين[18].

5. في 2014/4/1 اقتحم الأقصى حوالي 250 مستوطنًا في ظل انتشار كثيف لقوات الشرطة والضباط والقوات الخاصة، وفي 5/4 اقتحم المسجد ما يزيد على 160 مستوطنًا بحراسة مشددة وتجولوا في أرجائه[19]. وأتت هذه الاقتحامات في أجواء الاحتفال بعيد "الفصح العبري" الذي بدأ الاحتفال به في 2014/4/15 لمدة سبعة أيام.

6. في 2014/6/1 اقتحم الأقصى ما يزيد على 300 مستوطن رافق مجموعات منهم الحاخام يهودا غليك الذي قدم شروحات تلمودية حول "المعبد"[20]، كما اقتحم الأقصى في 2014/6/5 ما يزيد على 160 مستوطنًا ضمن حراسة مشددة وذلك بمناسبة الاحتفال بـ "عيد الشفوعوت" (البواكير أو نزول التوراة)[21].

اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

تلعب الأجهزة الأمنية دورًا غير خفي على صعيد الاقتحامات، وقد تبينّ في الأعوام السابقة أن هذه الأجهزة تحرّض على الاقتحامات وتشجعها[22]. كما أن اقتحامات الضباط والمجنّدين والمجنّدات للمسجد باللباس العسكري باتت جزءًا من مشهد يتكرر في الأقصى، إلى جانب قوات الشرطة التي ترافق مجموعات المستوطنين لدى اقتحامهم الأقصى لتأمين الحماية لهم وحرصًا على عدم وقوع أي حوادث قد تؤدي إلى تطورات أمنيّة غير مرغوب بها.

ففي 2013/8/21 نقلت "معاريف" العبرية عن الجنرال عوزي ديان، نائب القائد العام للجيش الإسرائيلي سابقًا، ورئيس مجلس الأمن القومي سابقًا، قوله إن "زيارة الحائط الغربي ليست كافية وعلى الطلاب زيارة جبل المعبد". وأضاف ديان أنه حتى في ظل الواقع السياسي–الأمني، يمكن للطلاب أن يفعلوا ذلك وكما تمكّنا من ترتيب الأمور في الخليل فبإمكاننا ترتيبها في جبل المعبد"[23].



أما أبرز الاقتحامات فكانت في 27/8/2013، حيث اقتحم الأقصى نحو 60 مجندًا بالزي العسكري وتوزعوا إلى فرقتين، كل فرقة يرافقها مرشد إسرائيلي قدم شروحًا عن "المعبد"، ضمن ما بات يُعرف بجولات الإرشاد والاستكشاف العسكري[24].

وفي 29/8/2013، اقتحم الأقصى ما يزيد على 40 ضابطًا وعنصرًا من المخابرات تجولوا في أرجاء مختلفة من المسجد ودنسوا المصلى القبلي والمرواني بالإضافة إلى مصاطب العلم التي ينتشر فيها حلقات طلاب مصاطب العلم[25].

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد

خلفيّة

تعتبر دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس، وصاحب الحق الحصري في إدارتها ورعايتها وإعمارها وتدبير كل شؤونها، وذلك بموجب القانون الدولي، الذي يعتبرها آخر سلطةٍ محليةٍ مشرفةٍ على هذه المقدّسات قبل احتلالها، وبموجب اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية الموقعة عام 1994 والمعروفة باتفاقية "وادي عربة"، والتي طلب الأردن بموجبها لنفسه حقًا خاصًا بالإشراف على الشؤون الدينية للمدينة، وطلب أن يكون طرفًا في المفاوضات النهائية على مستقبلها. وقرار فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية الذي صدر عام 1988 استثنى دائرة الأوقاف الإسلامية بكل ما يتبع لها من كادرٍ إداريٍّ وفني، وبكل ما يتبع لها من مؤسساتٍ وهيئات.

مع تصاعد التوجه اليهودي الفكري والعملي لتحقيق "الأحقية اليهودية في جبل المعبد"، أصبح تحجيم دور الأوقاف الإسلامية والتدخل في اختصاصاتها وصلاحياتها أمرًا ضروريًا، بل حتميًا، فهي الجهة المشرفة والمسؤولة عن المنطقة التي يرى فيها اليهود والصهاينة "جبل المعبد" الذي يجب أن يحققوا لأنفسهم وجودًا حقيقيًا دائمًا وطبيعيًا فيه، ويجري التدخل في عمل الأوقاف وفي إدارة المسجد على ثلاثة مسارات:

– المنع من الترميم والتدخّل في عمل دائرة الأوقاف.

– تقييد حركة موظفي الأوقاف.

– التحكّم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين.

منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف:

لا تتوقّف سلطات الاحتلال عن اتهام الأوقاف الإسلامية بتدمير الآثار في المسجد الأقصى وهي تحاول بشتى الطرق تعطيل أعمال الترميم التي يقوم بها موظفو الأوقاف كما تطلق لأجل ذلك الدعوات التي تحرّض على عمل دائرة الأوقاف مع المطالبة بنقل السيادة إلى سلطات الاحتلال للمحافظة على هذه الآثار بما هي دليل على "الوجود التاريخي لليهود في الأقصى"، وفق مزاعم الاحتلال.

وفي هذا السياق، عقدت لجنة الداخلية بالكنيست في 2013/12/24 جلسة خاصة حول أعمال الصيانة التي تقوم بها دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وادّعى أعضاء كنيست خلال الجلسة أن دائرة الأوقاف تقوم بأعمال تؤدي الى تدمير الآثار في الموقع، كما ادّعوا وجود آثار يهوديّة تعود إلى زمن "المعبد الأول"، منها أخشاب تاريخية قديمة. وطالبت اللجنة في ملخص الجلسة رئيس الحكومة واللجنة الوزارية الخاصة بالتدخل لوقف أعمال الصيانة التي تقوم بها الأوقاف وتعهدت بالقيام بجولة تفقّدية في المسجد الأقصى[26].

وقد طالب موشيه فيجلين، نائب رئيس الكنيست والمدافع عن السيادة الإسرائيلية على الأقصى، غير مرّة بأن تتولى الشرطة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة في الأقصى دون أن يكون للأوقاف أيّ وجود في المسجد. ففي أيلول/سبتمبر 2013، دعا فيجلين إلى طرد جميع موظفي وسدنة المسجد الأقصى المعينين من قبل الأوقاف الإسلامية بسبب ما وصفها بـ "المضايقات التي يمارسونها بملاحقتهم للمصلين اليهود" وفقًا للموقع الإلكتروني للقناة السابعة العبرية. وأرسل فيجلين كتابًا إلى المفتش العام لشرطة الاحتلال نفى فيه أن تكون الحكومة الإسرائيلية منحت عام 1967 أي نوع من الصلاحيات لدائرة الأوقاف الإسلامية لإدارة المكان[27].



وفي شباط/فبراير 2014، وجه فيجلين رسالة إلى وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهرونوفيتش مطالبًا إياه بتفعيل كل الجهود لإيقاف ما أسماه أعمال "العبث والتخريب" في المسجد الأقصى وذلك ضمن الحملة المستمرة التي يشنها ضد الأوقاف الإسلامية وأعمال الترميم التي تجريها في المسجد. وجاء في الرسالة أن "دائرة الأوقاف تعكف خلال المدة الأخيرة على القيام بأعمال تخريب في جبل المعبد دون أن نحرك ساكنًا، حيث ركّبت عشرات الحاويات الحديدية للقمامة في جميع أنحائه وحفرت في الأرض لزرعها. كما تقوم بنصب دعائم خشبية في الجهة الجنوبية الشرقية، فضلاً عن تفكيك الحجارة التاريخية هناك وإخفاء الموجودات الأثرية ذات التاريخ العريق داخل غرفة في الجهة الغربية"[28].

وفي السياق ذاته، طالب فيجلين في مقابلة نشرها موقع The Jewish Week في 2014/5/13 بإخراج الأوقاف من المسجد الأقصى وأن تكون الشرطة الإسرائيلية وحدها المسؤولة عن المكان وأضاف "علينا استعادة السيادة الكاملة على جبل المعبد حيث إن الكلام على دولة يهودية دون سيادة على جبل المعبد لهو أمر متناقض"[29].

وضمن محاولات عرقلة أعمال الترميم في الأقصى، أقدمت شرطة الاحتلال في 2014/2/20 على اعتقال المهندس بسّام الحلاق، المسؤول عن لجنة إعمار المسجد الأقصى، والموظفين رائد الزغيرّ، وحسام سدر، وعلي بكيرات، وثائر أبو سنينة. وكان المهندس الحلاق وموظفو الإعمار توجهوا لإصلاح خط مياه قديم في الجهة الشرقية من المسجد الأقصى فحضر عنصرا شرطة إلى المكان وأمروهم بوقف العمل، ثم لم تلبث عناصر من الوحدات الخاصة والشرطة أن حضرت لتعتقل الحلاق والموظفين الأربعة وتقتادهم إلى مخفر باب السلسلة، وذلك بعد أن رفضوا الإذعان لأوامر الشرطة. وقد أفرجت الشرطة عن أربعة من الموقوفين بعد نصف ساعة أما الموظف حسام سدر فقد اقتيد إلى مركز القشلة وأخلي سبيله بعد التحقيقي معه وإبلاغه شفهيًا بأنه مبعد عن الأقصى لمدة يوم واحد[30].

تقييد حركة موظفي الأوقاف:

بالتوازي مع محاولات منع أعمال الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف، استمرت شرطة الاحتلال في التعرض لموظّفي الأوقاف والتضييق عليهم لدى ممارسة مهامهم في الأقصى، ولم تخل المدة التي

يرصدها التقرير من استهداف حراس الأقصى عبر توقيفهم وعرقلة عملهم والاعتداء عليهم واحتجازهم وإبعادهم عن الأقصى. والحوادث التي تعرضت فيها الشرطة لموظفي الأوقاف – كما يعرضها هذا البند – إنما هي بعض الأمثلة على ممارسات الشرطة بحق الموظفين التابعين للأوقاف الأردنية.

ففي 2013/11/28، اعتدى عنصر من شرطة الاحتلال بالضرب على عمر الزعانين، أحد حراس المسجد الأقصى، بالقرب من باب السلسلة. وكان الزعانين رفض الامتثال للشرطي الذي أمره بإغلاق أحد أبواب الأقصى عند الساعة السابعة والربع صباحًا، أي قبل موعد الإقفال في السابعة والنصف حيث تبدأ اقتحامات المستوطنين[31]. وفي 2013/12/1، اعتقلت الشرطة الشاب جاد الغول من مقر عمله في إطفائية المسجد، واقتادته إلى أحد مراكز التوقيف للتحقيق معه[32].

أما في 2014/3/17، فضيّقت قوات الاحتلال على موظفي الأوقاف ومنعت قسمًا منهم من دخول المسجد، فيما وجّه الحاخام المتطرف يهودا غليك الشتائم للموظفين ما دعا الشرطة إلى إخراجه من المسجد[33]. وفي 2014/6/3، عرقلت الشرطة موظفي الأوقاف حوالي نصف ساعة قبل أن تسمح لهم بدخول المسجد[34]. ومنعت الشرطة موظفي الأوقاف من دخول الأقصى والالتحاق بمراكز عملهم في 2014/7/18 الذي صادف الجمعة الثالثة من شهر رمضان بالتوازي مع فرض قيود على دخول المصلين إلى المسجد ما دفع بالآلاف إلى أداء صلاة الجمعة عند أبواب الأقصى.

وفي سياق الاعتقال والإبعاد، سلمت شرطة القشلة في 2014/3/25 حارس المسجد الأقصى فادي عثمان شفيق بكير قرارًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى لمدة 10 أيام بتهمة التعرض لشرطي خلال اقتحام موشيه فيجلين للمسجد الأقصى في 2014/3/20. أما في 2014/7/16 فاعتقلت الشرطة الحارسين أشرف أبو رميلة وطارق أبو صبيح صباحًا خلال أدائهما مهامهما وذلك تزامنًا مع اقتحامات المستوطنين للمسجد، ثم عادت وأفرجت عنهما ظهرًا[36].

التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين:

لا يكتمل مشهد الممارسات التي تقوم بها مختلف مكونات دولة الاحتلال دون استعراض لما يتعرّض له المصلّون والمرابطون من منع وإبعاد وتضييق، وتحكم في الدخول إلى المسجد، وقيود عمرية



وجغرافية وزمنية تفرض وفق متطلبات "الظروف الأمنية"، واستكمالاً لمحاولات السيطرة على الأقصى وفرض قواعد الدخول إليه والرباط فيه. وقد عمدت شرطة الاحتلال خلال مدة الرصد إلى التضييق على النساء بشكل متزايد فشملتهم بالمنع من دخول المسجد في بعض الأيام، كما كثّفت من مصادرة الهويات عند أبواب المسجد، ومن ثم حمل المصلين على استعادتها من مركز القشلة مع ما يعنيه ذلك من خضوع للتحقيق والتأخير. كذلك أصدرت أوامر الإبعاد عن المسجد، وفرضت إجراءات قلّصت معها أعداد المصلّين في شهر رمضان بشكل عام وفي أيام الجمعة منه بشكل خاص.

ومن ضمن سياسة التقسيم الزمني للمسجد التي يُحصر بموجبها الدخول إلى المسجد في المناسبات الدينية بأصحاب هذه المناسبات، فرضت الشرطة قيودًا على دخول المسجد عشية احتفال اليهود بـ "عيد الشفوعوت/نزول التوراة" حيث فرضت طوقًا أمنيًا منذ عصر 2014/6/2 حتى فجر 2014/6/3 فلم تسمح إلا لكبار السن من المسلمين بدخول المسجد بعد تسليم بطاقاتهم الشخصية عند الأبواب[37]. كما فرضت الشرطة قيودًا على المصلين في 2014/7/31 ومنعت دخول النساء كافة، والرجال دون الخمسين عامًا وذلك عشية الاحتفال بذكرى "خراب المعبد".

ولم تتورع قوات الاحتلال عن اقتحام المسجد والاعتداء على المرابطين، حيث أقدمت في 2013/9/25 على اقتحام الأقصى في الصباح الباكر وحاصرت المصلين واعتدت عليهم بالغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى وقوع عشرات حالات الاختناق[38]. لكن الشرطة عادت وانسحبت بعد تصدي المئات من المرابطين المقدسيين وأهل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الذين كانوا قد قضوا الليلة السابقة في المسجد تحسبًا لاقتحامات أعلن عنها المستوطنون بالتزامن مع ما يعرف بـ "عيد العرش–السوكوت".

وضمن سياسة التضييق على المصلين فرضت الشرطة قيودًا عمرية على دخول المسجد، وكان من ذلك منع الرجال ممن هم دون الخامسة والأربعين من دخول الأقصى ابتداء من مساء 2013/9/17 أي عشية "عيد العُرش". كما أغلقت الشرطة عددًا من أبواب المسجد كباب الأسباط واحتجزت هويات الداخلين إليه كما منعت الشرطة من هم دون الخمسين من دخول المسجد وأغلقت سبع بوابات وفتحت ثلاثًا مقابل السماح للعشرات من المستوطنين باقتحام الأقصى في 2014/5/6 المصادف لاحتفال الاحتلال بما يسميه "ذكرى الاستقلال" (النكبة)[39].

أمّا في شهر رمضان فقد حوّلت الشرطة القدس والبلدة القديمة والأقصى إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، خصوصًا بعد اختفاء ثلاثة مستوطنين في الخليل في 2014/6/12 ومن ثم العثور على جثثهم في 2014/6/29 وإقدام مستوطنين على خطف وإحراق الفتى المقدسي محمد أبو خضير في 2014/7/2 وما تبع ذلك من حراك شعبي في القدس والضفة الغربية. وقد فرضت الشرطة قيودًا عمرية على المصلين ولا سيما أيام الجمعة، ومنعت أهل الخليل من دخول القدس مطلقًا. وعمدت الشرطة في أول أيام شهر رمضان إلى إغلاق أبواب المسجد ومنع المسلمين من دخوله، كما منعت النساء من الأعمار كافة من دخول المسجد في اليومين الثاني والثالث وفرضت قيودًا عمرية على المصلّين في أيام الجمعة الأربعة من شهر رمضان ما أدّى إلى تقليص عددهم بشكل ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة. فعلى سبيل المثال، لم يتجاوز عدد المصلين أيام الجمعة وليلة القدر في رمضان 2014 الـ 100 ألف مصلٍّ فيما وصل العام الماضي إلى 1.5 مليون مصلٍّ[40].

أما في ما يتعلق بالاعتقال والإبعاد، فقد أصدرت قوات الاحتلال في 2013/8/28 أمرًا بإبعاد هنادي حلواني، الطالبة في مصاطب العلم، بحجة الحفاظ على الأمن وفي 2013/11/24 اعتقلت الشرطة معلمتين وطالبًا من مصاطب العلم وذلك خلال تصدي المرابطين وطلاب المصاطب لمستوطنين اقتحموا الأقصى بقيادة يهودا غليك[41]. أما في 2014/6/25 فأفرجت شرطة القشلة عن الفتاة المقدسية ياسمين الشريف (12 عامًا) بعد احتجازها لساعات، بشرط الإبعاد عن الأقصى 15 يومًا[42].

أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 كانت لهم حصة كبيرة في الاعتقالات. فقد قضت محكمة الصلح في القدس في 2013/9/19 بإبعاد الشاب ساهر غزاوي عن المسجد الأقصى حتى تاريخ 2013/11/10 ودفع كفالة مالية بقيمة ألفي شيكل وكفالة طرف ثالث بقيمة 5 آلاف شيكل وكفالة شخصية[43]. وفي 2013/9/25 اعتقلت شرطة الاحتلال الشاب محمد ارشيد من بلدة الجديدة من أراضي 48 في الأقصى بينما هو يجهز نفسه لصلاة الفجر، وقد أفرجت عنه بعد احتجازه خارج الأقصى ومنعته من دخوله[44]. أما في 2014/7/17 فاعتقلت الشرطة الشيخ حسام أبو ليل، النائب الثاني لرئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948، لدى خروجه من المسجد الأقصى بعد أداء الصلاة ووجهت له تهمة إلقاء درس ديني في المسجد، واقتادته إلى مركز القشلة للتحقيق معه[45].



ويلاحظ خلال مدة الرصد لجوء الاحتلال بشكل مكثف إلى إجبار المصلين على تسليم بطاقات الهوية قبل الدخول إلى المسجد، ومن ثم حملهم على استلامها من مركز شرطة القشلة في منطقة باب الخليل في البلدة القديمة بالقدس حيث يضطرون للانتظار وقتًا غير قصير للتحقيق معهم واستبيان تفاصيلهم الشخصية.

ويتّضح مما تقدّم أن شرطة الاحتلال تتوسّع في فرض قواعد الدخول إلى المسجد وتعزّز من سلطتها في هذا الإطار، حيث تتزايد بشكل كبير تجليّات تحكّمها في حركة الوافدين إلى المسجد سواء عبر منع الدخول بشكل مطلق أو تحديد أعمار المسموح لهم بالدخول وكذا تصعيد احتجاز الهويات على الباب وإخضاع المصلين للتحقيق. ويمكن القول إن ثمة اتجاهًا إلى تعزيز هذا الدور في المرحلة القادمة ولا سيما بعد التوصيات التي قدّمتها "لجنة تْسُور" إلى الكنيست لمناقشتها في شهر حزيران/يونيو 2014 والتي دعت إلى تعزيز دور قائد شرطة الأقصى في ما خصّ اعتقال المصلين والمرابطين وإبعادهم عن المسجد إذا اقتضت الظروف الأمنية ذلك، بالإضافة إلى توسيع صلاحياته بالنسبة لإغلاق أبواب المسجد بوجه المسلمين واليهود إذا اقتضت الأمور. ويعزّز من احتمال هذا التصعيد أن المناقشات في "الكنيست" حول "جبل المعبد وحق اليهود في الوصل إليه والصلاة فيه بحرية" والتي أصبحت أكثر تداولاً، باتت تطالب الشرطة وتحضّها بشكل حثيث على تسهيل الاقتحامات لأن "من يسمح له الحاخام بالصعود إلى جبل المعبد يجب أن تمكّنه الشرطة من ذلك"، وفقًا لنائب وزير الأديان في حكومة الاحتلال إيلي بن دهان.

هوامش الفصل الثالث

1. للاطلاع على الخلفية التاريخية لاقتحامات المسجد الأقصى والتصريح ضده، يمكن مراجعة الفصل الثالث من تقرير عين على الأقصى السابع 2013، ص. 55–57.
2. وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2014/4/7.
3. أنباء إسرائيل الوطنية، 2014/2/19.
4. أنباء إسرائيل الوطنية، 2014/2/19.
5. جيروزاليم بوست، 2014/3/20.
6. Moshe Feiglin، Is Temple Mount in Our Hands?، The Jewish Press، 6/3/2014 http://www.jewishpress.com/indepth/columns/moshe-feiglin/is-the-temple-mount-in-our-hands/ 2014/03/06.
7. أنباء إسرائيل الوطنية، 2013/8/1.
8. جيروزاليم بوست، 2014/9/4.
9. المونيتور، 2014/3/17.
10. جيروزاليم بوست، 2013/9/16.
11. فلسطينيو الـ48، 2014/2/26.
12. جيروزاليم بوست، 2104/5/21.
13. يديعوت أحرونوت، 2014/5/18.
14. تقرير أعد بالاشتراك بين مؤسسة الاقصى للوقف والتراث ومؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات، موقع فلسطينيو الـ48، 2014/8/4.
15. مؤسسة الاقصى للوقف والتراث، 2013/8/25.
16. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/8/29.
17. مؤسسة الأقصى، 2013/9/22.
18. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/9/17.
19. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/4/1 و2014/4/5.
20. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/6/1.
21. المركز الفلسطيني للإعلام وفلسطينيو الـ48، 2014/6/5.



22. على سبيل المثال، قال الراب يعقوب ميدان في ندوة أقيمت في حزيران/يونيو 2013 تحت عنوان "جبل المعبد بأيدينا" إن مسؤولين سابقين في "الشاباك" نصحوه بتوسيع وتسريع إحضار اليهود إلى الأقصى لتعزيز السيادة الإسرائيلية على المكان. انظر الفصل الثالث من تقرير عين على الأقصى السابع، ص 62.
23. معاريف، 2013/8/21.
24. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/8/27.
25. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/8/29.
26. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث ووكالة قدس نت للأنباء، 2014/12/23.
27. القدس المقدسية، 2013/9/15.
28. فلسطين أون لاين، 2014/2/15؛ وموقع فلسطينيو الـ48، 2014/2/13.
29. The Jewish Week، 2014/5/13.
30. موقع فلسطينيو الـ48، 2014/2/20.
31. وكالة معًا الإخبارية، 2013/11/30.
32. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، الانتهاكات الإسرائيلية خلال شهر كانون أول/ديسمبر 2013 . انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9200.
33. القدس، 2014/3/17.
34. وكالة معًا الإخبارية، 2014/6/3.
35. القدس المقدسية، 2014/3/26.
36. فلسطينيو الـ48، 2014/7/16.
37. فلسطينيو الـ48 والمركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/3.
38. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/9/25.
39. أنباء إسرائيل الوطنية، 2014/5/6.
40. بالإحصائيات والأحداث والأرقام: المسجد الأقصى – اعتداءات احتلالية غير مسبوقة ومرحلة فارقة، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/8/4.
41. شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2013/11/24.
42. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/6/26.
43. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2013/9/20.
44. مؤسسة الاقصى للوقف والتراث، 2013/9/25.
45. فلسطينيو الـ48، 2014/7/17.

الفصل الرابع

ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

مقدّمة :

شهدت مدة الرصد مزيدًا من الخطوات العمليّة من قبل سلطات الاحتلال لتقسيم الأقصى زمانيًا إما من خلال طروحات لجنة الداخلية في الكنيست حول تأمين وصول اليهود إلى الأقصى وضمان صلاتهم فيه بحرّية أو من خلال سياسة التحكم بالأبواب وفتحها بشكل حصري للمستوطنين كما حصل خلال احتفال اليهود بـ"عيد نزول التوراة".

وقد استشعرت فصائل المقاومة الفلسطينية الخطر الداهم على المسجد الأقصى، فعمِلت على تحريك قاعدتها الشعبية في الضفة الغربية من خلال برامج داعمة للمسجد الأقصى على الرغم من التضييق عليها وملاحقة أجهزة السلطة الفلسطينية لها من خلال التنسيق الأمني مع الاحتلال. كما أعلنت الفصائل بعد الجرائم الإسرائيلية التي وقعت في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة أواخر شهر حزيران/يونيو 2014 أنها ليست بوارد وقف الهجمات الصاروخية وعقد تهدئة جديدة مع الاحتلال في ظل ما تتعرض له الأراضي الفلسطينية، وهو ما شكل كسرًا لقاعدة حاول الاحتلال فرضها ألا وهي فصل قطاع غزة عمّا يحدث في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

إلا أن مواقف السلطة الفلسطينية لم ترقَ إلى حجم الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي يتعرض لها المسجد الأقصى، فاكتفت بمناشدة الدول العربية والمنظمات الدولية تحمل مسؤولياتها، في وقت لم توقف السلطة نفسها التنسيق الأمني مع الاحتلال، كما لم تلتفت إلى تفعيل حكومة الوحدة الوطنية والبدء بإعداد مشروع وطني فلسطيني بمشاركة الفصائل الفلسطينية كافة لتحرير الأرض وحماية المقدسات. وانسحب الأمر ذاته على المستوى العربي الرسمي الذي اكتفى بالتنديد بسياسة الاحتلال والإعلان عن خطوات لدعم القدس والأقصى لن تساهم بمنع الاحتلال من فرض مشروعه الخاص على الأقصى مع مرور الزمن، بل وصل الأمر ببعض الدول لإقامة علاقات سرية مع دولة الاحتلال كما صرح وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان.



وعلى الرغم من تراجع التفاعل الشعبي العربي إلا أن أهل القدس والأرض المحتلة عام 1948 نجحوا في عرقلة مخططات الاحتلال في الأقصى، وقد كان المدّ البشريّ المتواصل ودعوات الرباط والبرامج والأنشطة الدائمة في المسجد الأقصى الأداة الفاعلة لمواجهة المخطط المنظّم الذي تُنفذه دولة الاحتلال للسيطرة على المسجد الأقصى.

أولاً: المستوى الفلسطيني:

فصائل المقاومة الفلسطينية:

لعلّ هذا العام كان الأصعب على المقاومة الفلسطينية، حيث استمرت الملاحقة الأمنية لفصائل المقاومة في الضفّة الغربيّة من قبل السّلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال من خلال التنسيق الأمنيّ، الأمر الذي أفقدها القدرة على العمل بشكلٍ فعّال. وقد أعلن جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) في 2014/1/18[1] و2014/3/31[2] عن اعتقال خليتين لحركة حماس في القدس المحتلة بزعم أنهما تعملان على استقطاب الأموال لغرض القيام بعمليات ضد الاحتلال، وتعزيز قوة الحركة في أوساط سكان شرقي القدس. وعلى الرغم من محاولة حماس كسر تقيدها بمعادلة التهدئة الشاملة أو المواجهة الشاملة التي فرضت بعد العدوان على غزة عام 2012 إلا أنّها كانت تواجه ضغطًا آخر وهو الهجمة على حركات "الإسلام السياسي" التي أعقبت تطوّرات الأحداث في مصر اعتبارًا من 2013/7/3. وبشكل عام، يمكن القول إن لغة الاستنكار والتحذير سيطرت على خطاب الفصائل بالإضافة إلى مطالبة السلطة الفلسطينية بوقف المفاوضات مع الاحتلال نظرًا إلى ارتداداتها السلبيّة على الأقصى والقدس، والقضية الفلسطينية بشكل عام. وقد حفلت مدة الرصد بالتصريحات والبيانات التي تتشابه في متنها على امتداد الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى، وما يعرضه التّقرير هو نزر يسير من التصريحات والمواقف التي تلقي الضوء على الاتجاهات العامة في خطاب الفصائل.

فقد أدانت حركة حماس المحاولات الإسرائيلية والدَّعوات المتواصلة لاقتحام وتقسيم المسجد الأقصى ومحاصرة الاحتلال للمرابطين في ساحاته ومنعهم من دخوله والاعتداء عليهم. وعدّت الحركة هذا التصعيد الخطير "استفزازًا مباشرًا لمشاعر أمتنا العربية والإسلامية، لم يكن ليحدث إلاّ تحت غطاء

استمرار المفاوضات العبثية، وفي ظل الصَّمت الدولي والتقاعس العربي والإسلامي"[3]. واعتبر عضو المكتب السياسي للحركة عزّت الرشق أن الاعتداءات على الأقصى هي "محاولة مكشوفة للاحتلال الإسرائيلي بهدف تقسيم الأقصى وفرض أمر واقع عليه"[4].

كما دعا عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد محمد الهندي السلطة الفلسطينية إلى وقف جلسات المفاوضات مع الاحتلال، معتبرًا أن استكمال المفاوضات يعني المزيد من مشاريع التهويد[5]. ودعت الحركة المقاومة الفلسطينية بأذرعها وكتائبها كافة إلى الاستعداد لما أسمته "معركة حسم مستقبل مدينة القدس"، كي "تدرك دولة الاحتلال أنها لن تنجح في فصل غزة وإبعادها عن دائرة ما يجري في فلسطين المحتلة"[6].

وعلى الرغم من عدم تعرض الفصائل الفلسطينية التي تدور في فلك السلطة لأيّ مضايقات أمنية، إلا أنها لم تحشد جماهيرها في الضفة للدفاع عن الأقصى، واكتفى المتحدث باسم حركة فتح أحمد عساف بتحميل سلطات الاحتلال ما قد ينتج عن الاقتحام من تداعيات خطيرة قد تنسف كلّ المسار التفاوضي والجهود الدّولية من أجل تحقيق "حل الدولتين" على حدود الرابع من حزيران/يونيو لعام 1967. ودعا عساف، في بيان صادر في 2013/9/10، الأمتين العربية والإسلامية، ولا سيما لجنة القدس، إلى تحمّل مسؤولياتهم تجاه المخاطر المحدقة التي تهدد الأقصى والقدس، كما دعا المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية، إلى الوقوف بحزم في وجه هذه الانتهاكات المتكررة في الأقصى[7].

وفي غزة نظّمت حركة حماس بمشاركة القوى الوطنية والإسلامية مسيرة تضامنية مع الأقصى في 2013/9/4. أما في الضفة فاستنكرت "الكتلة الإسلامية" في جامعة الخليل قيام إدارة الجامعة ومجلس الطلبة التابع لشبيبة "فتح" بإفشال الوقفة التضامنية التي كانت قد دعت لإقامتها في 2013/9/26 نصرةً للمسجد الأقصى، حيث رفض عميد شؤون الطلبة التوقيع على طلب الوقفة بحجة أن الشبيبة قد انسحبت من كتاب الدعوة. وطالبت الكتلة الإسلامية عمادة شؤون الطلبة وإدارة الجامعة بالوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطر الطلابية وعدم الانحياز لطرف على حساب آخر نتيجة ضغوط من هنا أو هناك[8].



وعلى الرغم من التضييق والملاحقة الأمنية، إلا أن فصائل المقاومة كانت مستشعرةً لخطورة المرحلة التي يمر بها الأقصى، ولا سيما بعدما خلصت لجنة الداخلية في "الكنيست" الإسرائيلي، في ختام الجلسة التي عقدتها في 16/9/2013 إلى أنه "من حق اليهود الدّخول بحرية إلى المسجد الأقصى وأداء الصلوات اليهودية فيه وهم يحملون التوراة"، وأن على "الشرطة توفير الأمن والحماية خلال تأديتهم شعائرهم الدينية"[9]. ففي 30/9/2013، أعلنت حركة حماس في الضفة الغربية المحتلة عن إطلاق حملة شعبية تحت عنوان "من حقي أن أصلي في الأقصى" رفضًا لسياسات الاحتلال في منع بعض الفئات من الصلاة في المسجد وإبعاد آخرين عنه[10].

وطالب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في كلمة ألقاها خلال ورشة عمل نظمتها مؤسسة القدس الدولية في 9/10/2013 في بيروت، باستعادة "قوة الردع" في وجه الاحتلال، وقال مشعل: "إن تجريم المقاومة وملاحقتها في الضفة الغربية والتنسيق الأمني المتصاعد والمستمر مع العدو، وإسقاط الخيار العسكري عربيًا منذ عقود أفقد أمتنا عامل الردع". وأضاف أن "المفاوضات باتت خطرًا حقيقيًا أكبر من أيّ وقت مضى، مع أن الفجوة كبيرة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، لكن الظرف الراهن والضعف الفلسطيني والعربي يجعلنا نشعر بقلق مضاعف". ودعا مشعل في كلمته إلى "توحيد الصف الفلسطيني ووحدة العمل الوطني المشترك من أجل حماية القدس والأقصى، بحيث نعمل على جمع الأمة على هذه الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية المشتركة". كما حثّ على "إطلاق المواجهة الشعبية الواسعة مع الاحتلال تحت عنوان "القدس والأقصى"، مشيرًا إلى أن "هذا عنوان جامع وهذه معركة رابحة وهي واجبة في الوقت ذاته"[11].

وفي ظل هذا الحراك في الضفة وغزة، دعت حركة فتح في 10/10/2013 أبناء الشعب الفلسطيني إلى النفير العام والدفاع عن الأقصى، واستهجن المتحدث باسمها أحمد عساف الصمت العربي والإسلامي المطبق إزاء كل ما يتعرض له الأقصى والقدس، مستنكرًا التجاهل الدولي لهذه الجرائم الإسرائيلية بحق أحد أهم المقدسات لدى المسلمين في العالم[12].

وبعد الكشف عن مسودة اقتراح قدّمها "الحنان جلط"، مدير عام مكتب الشؤون الدينية في وزارة الأديان الإسرائيلية، لمخطط خارطة لتقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى، وإقامة كنيس يهودي

على خمس مساحته في الجهة الشرقية منه[13]، حذّرت حركة حماس الاحتلال ومتطرّفيه من إقامة الكنيس على أرض المسجد الأقصى، مشيرة إلى أن "الاعتداء على الأقصى ومحاولات تقسيمه زمانيًا ومكانيًا جريمة كبرى وخط أحمر لن يسمح شعبنا بتجاوزه". ودعت حماس منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية إلى التحرّك العاجل وتحمّل مسؤولياتهم في حماية الأقصى من خطر التهويد والتقسيم واتخاذ إجراءات وخطوات عملية لردع الاحتلال عن تنفيذ مخططاته[14].

ومع محاولة "منظمات المعبد" استغلال ما يسمونه "عيد المشاعل– الحانوكا" في شهر كانون أول/ ديسمبر 2013، ومحاولاتهم المتكررة لإدخال "شمعدان المعبد" إلى باحات المسجد الأقصى وإنارته، اعتبرت حماس أن محاولات الاحتلال تأتي في ظل "ازدواجية المعايير التي يمارسها المجتمع الدولي في التعامل مع القضية الفلسطينية، والانحياز الفاضح للاحتلال، والعجز العربي والإسلامي". فيما اعتبرت حركة فتح هجوم المستوطنين والمتطرفين اليهود على المسجد الأقصى مؤشرًا خطيرًا على مدى إصرار حكومة الاحتلال على تحويل الصراع إلى صراع ديني.

ومع ازدياد الاقتحامات التي تنفذها مجموعات المستوطنين بالتوازي مع إغلاق الاحتلال المسجد أمام المسلمين والتضييق عليهم بشكل متصاعد ابتداء من شهر شباط/ فبراير 2014، اعتصم ممثلون عن جميع الكتل البرلمانية الفلسطينية في 2014/2/18، في سابقة من نوعها منذ الانقسام الفلسطيني، أمام مقر المجلس التشريعي في رام الله، للاحتجاج على الدعوات الإسرائيلية إلى فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى[15]، ولإيصال رسالة للقيادات السياسية للإسراع في تنفيذ المصالحة وتوحيد البرنامج الوطني لخدمة القضية في ظل فشل مسار المفاوضات والتعنت الإسرائيلي.

وفي ظل مناقشة الكنيست مخططًا مقدّمًا من موشيه فيجلين في شباط/ فبراير 2014 لبسط السيادة الإسرائيلية على الأقصى حمّل الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم، الدولة العبرية المسؤولية الكاملة عن تبعات المخطط الذي يناقشونه رسميًّا، واستنكر برهوم تخلي كثير من القيادات والزعامات العربية والإسلامية عن دورها في حماية الشعب الفلسطيني ومقدساته. وطالب برهوم السلطة الفلسطينية "بوقف مهزلة المفاوضات والانسحاب منها فورًا، ورفع يدها عن المقاومة الباسلة في الضفة، ووقف التنسيق الأمني المشين مع الاحتلال، والعمل على خلق حالة فلسطينية جديدة وموحدة ترتكز على خيار المقاومة، والتفرغ للدفاع عن شعبنا وحقوقه ومقدساته"[16].



كما حذّرت لجان المقاومة في فلسطين من أن الاقتراح الإسرائيلي العنصري سيشعل فتيل حرب دينية وعقائدية وسيدفع الاحتلال المجرم فيها الثمن غاليًا. وأكد المتحدث باسم حركة فتح أحمد عساف أن "المسجد الأقصى جزء من عقيدتنا وثابت من ثوابتنا، ولن يكون إلا فلسطينيًا عربيًا إسلاميًا رغم كل المخططات والأفعال والقوانين الاحتلالية".

ومع بداية شهر نيسان/أبريل 2014 اشتدت المواجهات بين قوات الاحتلال والمرابطين في الأقصى بعد إعلان "منظمات المعبد" عن أسبوع من الفعاليات التي تستهدف المسجد بمناسبة "عيد الفصح" العبري، ومشاركة أكثر من 300 شخصية من المتطرفين اليهود، وعلى رأسهم أعضاء كنيست من حزبي "البيت اليهودي" و"الليكود"، في مؤتمر "إعادة المسجد الأقصى للسيطرة الإسرائيلية" الذي عقد في 2014/4/29 في القدس المحتلة[17].

واعتبرت حركة حماس أن الاعتداءات التي يقوم بها الاحتلال بحق المسجد الأقصى ما هي إلا حرب دينية تستهدف الهوية والوجود الفلسطيني، داعية الأمة إلى إشعال المنطقة انتفاضة وغضبًا انتصارًا للقدس والأقصى. وطالب فوزي برهوم، الناطق باسم الحركة، كل الرؤساء والزعماء العرب والمسلمين التحرك لإنقاذ الأقصى قبل فوات الأوان، وطرد كل سفراء الدولة العبرية من بلادهم، والعمل على عزل الاحتلال، واستخدام كل أوراق الضغط بحقه للجمه ووقف عدوانه وانتهاكاته[18]. فيما طالبت حركة فتح الأمة العربية والإسلامية بتحمّل مسؤولياتها وحماية الأقصى من المخططات الإسرائيلية، عبر دعم أهالي القدس المرابطين في المسجد أو التحرك مع كل الجهات الدولية للجم الدولة العبرية وإلزامها بوقف هذه الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

ومع انعقاد مؤتمر "الطريق إلى القدس" في الأردن، في أيار/مايو 2014، والذي أصدر فتوى تجيز لبعض المسلمين بزيارة الأقصى تحت الاحتلال، اعتبرت حركة حماس "أنَّ الدفع باتجاه زيارة الأقصى في هذا الوقت بالذات يعدُّ خدمة مجانية للاحتلال ومسلكًا يقود إلى التطبيع معه ومكافأته على جرائمه وانتهاكاته". وشددت حماس على أنَّ هذه التوصية في ظل غياب إجماع العلماء وغياب آخرين مشهود لهم بالعلم والفقه لا تلزم الأمَّة في شيء، ولن تلقى أيّ صدى لأنَّها لا تخدم إلا الاحتلال ومن يسعى إلى التطبيع معه[19].

وبعد ارتكاب المستوطنين لجريمة قتل الطفل محمد أبو خضير بتاريخ 2014/7/2، واندلاع المواجهات في القدس المحتلة بين الشبان المقدسيين وقوات الاحتلال والتي ما لبثت أن انتشرت في عدة مدن في الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948[20]، ردت فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة على جرائم الاحتلال عبر إطلاق الصواريخ باتجاه المدن والمستوطنات الإسرائيلية وسرعان ما تطور الأمر لتندلع حرب شنّ خلالها الاحتلال عدوانًا على غزة حيث سُمعت صافرات الإنذار في القدس وفي بعض المستوطنات القريبة بفعل صواريخ المقاومة[21]. وأكدت كتائب ألوية الناصر صلاح الدين، الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية، في 2014/7/5 رفض فصائل المقاومة الحديث عن تهدئة مع الاحتلال لا تتضمن فكّ الحصار عن قطاع غزة وعودة الحياة للضفة الغربية والقدس المحتلة، مضيفة أن "المقاومة الفلسطينية بمستوياتها كافة لن تقبل أي تهدئة يفرضها الاحتلال بشروطه"[22].

بالنظر إلى المواقف والتحركات السابقة نرى أن الفصائل الفلسطينية تشعر بغياب الفعل العربي والإسلامي المؤثر لحماية الأقصى، ويضاف إلى ذلك شعورها بالعجز عن التحرك عسكريًا في الضفة بسبب تنسيق السلطة الأمني مع الاحتلال، لكنها لم تغفل عملية استنهاض قواعدها الشعبية في الضفة إلى التّحرك جماهيريًا على الرغم من المضايقة الأمنية، وحثّها الدائم لأهل القدس والأراضي المحتلة عام 1948 للرباط وحماية المسجد الأقصى، في محاولة لإيصال رسالة للمحتل أن اعتداءاته لن تمر دون ثمن يدفعه، وأن مخططاته لن تمرر بسهولة في ظل الاضطرابات التي يعيشها العالم العربي.

السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

في الوقت الذي يتعرّض الأقصى فيه لأشرس حملات التهويد من قبل الاحتلال بدت السلطة الفلسطينية مسكونة بهاجس ضياع فرصة التوصل إلى اتفاق سلام مع دولة الاحتلال بعد إعلان العودة إلى المفاوضات في 2013/7/29 للتوصل إلى اتفاق ينتج عنه ولادة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. كما استساغت السلطة خطابًا قوامه استنكار إجراءات الاحتلال في القدس والأقصى وإلقاء المسؤولية على هذه الجهة أو تلك للتصدي لمشروع التهويد ووقف تمدّده.

فمع بداية شهر أيلول/سبتمبر 2013 ازدادت الحملات الإسرائيلية لفرض السيادة الإسرائيلية على



الأقصى، فقد وزّعت الجماعات اليهودية دعوات لاقتحام الأقصى بمناسبة "عيد العرش"، ودعت بلدية الاحتلال في القدس إلى تنظيم مسيرة مليونية لليهود تجاه الأقصى، وصدر عن لجنة الداخلية في الكنيست في 2013/9/16 دعوة إلى "الصعود إلى جبل المعبد"، فيما دعا عضو الكنيست عن حزب "الليكود" موشيه فيجلين إلى طرد جميع موظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى.

وعلى إثر ذلك اعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية أن غياب ردود الفعل العربية والإسلامية والدولية الجديّة تجاه ما يتعرض له المسجد الأقصى من عدوان مستمر، يشجّع المستوطنين على تصعيد اعتداءاتهم. وعلى الرغم من امتلاك السلطة الفلسطينية لأوراق قوة توجع الاحتلال يمكن أن تستخدمها لحماية القدس والمسجد الأقصى، منها الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، إلا أن السلطة الفلسطينية عبر وزارة الخارجية طالبت الدول كافة، ولا سيما الرباعية الدولية، بتحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية تجاه القدس والمسجد الأقصى، ودعتها إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف العدوان ومحاسبة المجرمين. كما طالبت الوزارة المنظمات القانونية والإنسانية، المحلية والإقليمية والدولية، بملاحقة كل من يعتدي على الأقصى، وتحضير الملفات القانونية ضدهم، وتقديمهم للمحاكم الدولية، وطالبتها بتحضير ملف بأسماء المسؤولين والمستوطنين والجمعيات التي تستهدف المسجد الأقصى لتحقيق هذا الغرض، مشيرة إلى أنها على استعداد تام للتعاون معها في هذا الموضوع، وتسهيل هذه المهمة الوطنية الإنسانية[23].

ومع ازدياد الاقتحامات المتكررة التي تنفذها مجموعات المستوطنين بالتوازي مع إغلاق المسجد أمام المسلمين والتضييق عليهم بشكل متصاعد ابتداء من شهر شباط/فبراير، اعتبرت دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية أن "دعوات قيادات في اليمين الإسرائيلي إلى اقتحام المسجد الأقصى تأتي في إطار قتل عملية السلام، وتدل على رفض حكومتهم لفرصة السلام المتاحة الآن، وسعيها لإفشال جهود وزير الخارجية الأميركية جون كيري". وحمّلت الدائرة المسؤولية الكاملة للمجتمع الدولي وللإدارة الأميركية خاصة، والأمة العربية والإسلامية التي يجب أن تتحرك فورًا لإنهاء مسلسل الاعتداءات السافرة على باحات الأقصى، مطالبة المجتمع الدولي بالضغط بجدّيّة على حكومة الاحتلال[24].

وأوضحت وزارة الخارجية الفلسطينية في 2014/2/26 أنه بناء على طلب الوزير رياض المالكي، اجتمع مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين وقرر دعوة المجموعة العربية في الأمم المتحدة لدراسة تقديم شكوى إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص، والطلب من منظمة التعاون الإسلامي التحرك الفوري لحشد الرأي العام ولشرح خطورة ما يتعرض له الأقصى[25]. كما بعثت القائمة بأعمال بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين بالإنابة لدى الأمم المتحدة في نيويورك رسائل متطابقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذكرت فيها أن هذه الإجراءات المتهورة تهدف بوضوح وبطريقة غير قانونية وبالقوة إلى "فرض السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى"، مؤكدة أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها الدولة العبرية منذ عام 1967، وهي عاصمة دولة فلسطين. وأشارت إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وشددت على أن المجتمع الدولي يجب ألا يقف مكتوف الأيدي بينما الدولة العبرية تنتهك القانون الدولي وتدمر "الفرصة التي لا تزال أمامنا لتحقيق حل الدولتين"[26].

وقد بثت القناة العبرية الثانية في شباط/ فبراير 2014 تقريرًا تضمّن لقاءً مع وزير الأوقاف السابق محمود الهبّاش حول موقفه من صلاة اليهود عند حائط البراق، الذي هو جزء من المسجد الأقصى، فقال "إن أراد أيّ يهودي أن يصلي فأهلاً وسهلاً فيه، السياسة شيء والعبادة شيء، ولكن كلّ ذلك سيجري تحت السيادة الفلسطينية"[27]. وهو الموقف الذي يعكس استعداد السّلطة للتّفاوض على الأقصى والتفريط بحصريّته الإسلامية تحت غطاء الاحتفاظ بالسيادة الفلسطينية.

وعلى إثر حصار قوات الاحتلال لمداخل الأقصى في شهر آذار/ مارس 2014، وخلال "عيد الفصح" العبري في شهر نيسان/إبريل 2014، وإغلاق أبوابه أمام المصلين وطلبة مصاطب العلم واعتقال عدد منهم، وفي الوقت الذي أعلنت فيه "منظمات المعبد" أنها ستعقد مؤتمرًا حول "فرض السيادة الإسرائيلية على الأقصى" بحضور نائب رئيس الكنيست[28]، طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية مجددًا العالمين العربي والإسلامي، والدول كافة، والأمم المتحدة ومنظماتها المختصة، بعدم الاكتفاء ببيانات الإدانة والتحذير، بل العمل الجاد لضمان تطبيق اتفاقيات جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلزام سلطات الاحتلال بهذه الاتفاقيات وبالقانون الدولي، وذلك من خلال آليات رقابة

دولية، توفّر الحماية الدّولية للشعب الفلسطيني شعبنا ومقدساته، وفي مقدمتها المسجد الأقصى[29]. وأكد الرئيس محمود عباس في كلمة ألقاها في 25/3/2014 أمام القمة العربية الخامسة والعشرين المنعقدة في الكويت رفضه التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، مضيفًا أنّ ثمّة تنسيقًا مع الأردن التي ترعى الأوقاف الإسلاميّة في القدس، والمغرب رئيسة لجنة القدس، للحيلولة دون حدوث ذلك[30].

ومع تصعيد الاحتلال خطواته الهادفة إلى تقسيم المسجد زمنيًا دعا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في 4/6/2014، العالمين العربي والإسلامي إلى اتخاذ قرارات عاجلة وخطوات تنفيذية حقيقية لحماية المسجد الأقصى والدفاع عنه. كما دعا الحكومة الأردنية ولجنة القدس، ومنظمة التعاون الإسلامي، وقادة الدول العربية والإسلامية، إلى اتخاذ ما يلزم لحماية الأقصى والدفاع عنه، بحكم المسؤولية التاريخية والدينية والقومية[31]. فيما طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية العالمين العربي والإسلامي بعدم الاكتفاء ببيانات الإدانة، كما طالبت الوزارة بتنفيذ قرارات الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في جدة، وتفعيل فريق الاتصال الوزاري لحماية القدس، مثمّنة في الوقت ذاته الجهود العربية والإسلامية كافة التي تدين هذه الاقتحامات[32].

وردًا على تصعيد الاحتلال لأساليب قمعه ضد المرابطين في الأقصى، ولا سيما الاعتداء على النساء ومنعهن من دخول الأقصى[33]، أكد قاضي قضاة فلسطين الشرعيين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية محمود الهباش، أن هذا الاعتداء تجاوز للخطوط الحمراء كافة، محملاً حكومة الاحتلال مسؤولية أي ردود فعل نتيجة هذه الهمجية التي تتصرف بها، ودعا المنظمات والهيئات الحقوقية وأنصار الحرية في العالم إلى استنكار هذا العمل الجبان[34]. فيما ناشد وزير الأوقاف والشؤون الدينية يوسف إدعيس الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي سرعة التحرك للحيلولة دون تمادي قوات الاحتلال في السيطرة على المسجد الأقصى وتقسيمه زمنيًا ومكانيًا[35].

وفي ما يخص الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي في غزة فقد شدّدا على أن الحلّ الأمثل لحماية القدس والأقصى هو بالتوحّد السريع من أجل التصدي بشكل جماعي وموحّد للاحتلال ومخططاته، والعمل على استنهاض الأمتين العربية والإسلامية.

إنّ استمرار السلطة الفلسطينية في سياسة مناشدة الدول والمنظمات الدولية لتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل في القدس والأقصى، في الوقت الذي تمتنع فيه هي عن تحمل مسؤولياتها تجاه مقدسات الأمة من خلال ملاحقتها الأمنية لفصائل المقاومة في الضفة الغربية، وتقديم التنازلات للمحتل خلف الأبواب المغلقة، وامتناعها عن مشاركة الفصائل الفلسطينية في وضع برنامج وطني موحّد لمواجهة الاحتلال من خلال استجابتها للضغوط الخارجية لإفشال حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد توقيع اتفاق الشاطئ في 2014/4/23، وعدم دعوة الرئيس أبو مازن الإطار القيادي لمنظمة التحرير للانعقاد، فإنها بذلك تعمل على إضعاف الجبهة الفلسطينية في مواجهة سياسات الاحتلال وتساهم بتسريع الخطوات لتقسيم المسجد الأقصى.

المقدسيّون وفلسطينيو 48:

شكّل المقدسيون وفلسطينيو الأرض المحتلةّ عام 1948 العائق الأساس لمشاريع المستوطنين واليمين المتطرف ومخططاتهم لفرض السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى. وكان المدّ البشريّ المتواصل ودعوات الرّباط والبرامج والأنشطة التي تضمن حضور المصلين الدائم في الأقصى الأداة الفاعلة لمواجهة المخطّط المنظم الذي تُنفذه دولة الاحتلال. وقد عملت القوات المتمركزة على بوابات الأقصى على التضييق على المصلين ومنعهم من دخول المسجد في بعض الأيام بالإضافة إلى احتجاز هوياتهم وفرض قيود عمرية على دخول المسجد.

وفي ظل الدعوات الإسرائيلية لاقتحام الأقصى بمناسبة "عيد رأس السنة العبرية"، دعت الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948 إلى المشاركة في "يوم النفير" إلى المسجد الأقصى والقدس في 2013/9/4[36]. وقد أدى مئات الفلسطينيين صلاة الفجر في الشوارع والطرقات المتاخمة والمحاذية لأسوار القدس القديمة، كما وقعت اشتباكات داخل ساحات الأقصى، بين الشبان وقوات الاحتلال المنتشرة في ساحاته لحماية المستوطنين والتي أُجبرت على إخراجهم بسرعة دون إكمال جولتهم[37].

ودعت القوى الوطنية والإسلامية في القدس والأراضي المحتلة عام 1948 إلى المشاركة في المسيرة الحاشدة نصرة للقدس والأقصى في ظل الدعوات إلى مسيرة مليونية من قبل الجماعات اليهودية بمناسبة "عيد العرش" في 2013/9/24[38]، واستطاع المرابطون في الأقصى، بالإضافة إلى طلاب

مصاطب العلم وقيادات في الحركة الإسلامية، إحباط اقتحامات المستوطنين. كما شهدت مدينة القدس بعد صلاة الجمعة في 2014/9/27 مواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال تركزت في وادي الجوز ورأس العمود بعد منع قوات الاحتلال المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى[39].

وفي ظل نجاح المرابطين وطلاب مصاطب العلم في إفشال مخططات اقتحام الأقصى، بدأت سلطات الاحتلال بالتضييق عليهم من خلال اعتقالهم وحجز هوياتهم ومنعهم من الدخول إلى الأقصى وصولاً إلى إبعادهم، فسجل شهر أيلول/سبتمبر 13 حالة اعتداء بحقّهم[40].

ونظمت لجنة مقاومة الجدار والاستيطان في القدس ومؤسسة الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية في 2013/10/7 مؤتمرًا لنصرة المسجد الأقصى في ظل الدعوات إلى تقسيم الأقصى وبناء كنيس على جزء منه، حيث أكد الشيخ ناجح بكيرات "أنّ أهل القدس والمرابطين لن يسمحوا بتقسيم الأقصى وتكرار مأساة المسجد الإبراهيمي بالخليل"[41]. فيما استطاع النواب العرب في الكنيست في 2013/11/4 تفجير جلسة لجنة الدّاخلية البرلمانية التي كانت تبحث طلب اليمين المتطرف السماح لليهود بأداء الصلاة في باحات الأقصى، عبر انسحابهم منها[42].

ومع إعلان المنظمات والهيئات المنضوية في إطار "منظمات المعبد" عن أسبوع من الفعاليات التي تستهدف المسجد الأقصى بمناسبة "عيد الفصح" العبري، أطلقت مؤسسة "عمارة الأقصى والمقدسات" مخيمها الربيعي الأول في المسجد الأقصى بعد أن اقتصرت المخيمات السابقة على فصل الصيف، في محاولة لاستقطاب فئات أوسع لعمارة المسجد الأقصى بالمرابطين[43]. كما دعا نشطاء شبابيون فلسطينيون، عبر حملة أطلقوها تحت عنوان "جمعة حماة الأقصى"، إلى المشاركة في العديد من التّحركات الشعبية لنصرة الأقصى، ولرفض اقتحامات المستوطنين وقوات الاحتلال للمسجد[44].

وقد سطّر المرابطون على مدى أسبوع خلال شهر نيسان/أبريل 2014 أروع صور التضحية في الذود عن المسجد الأقصى في ظل دعوات "منظمات المعبد" لاقتحامه بمناسبة "عيد الفصح" العبري، وهو ما دفع العضو المتطرف في حزب "الليكود" موشيه فيجلين للتعبير عن "عدم رضاه عن أداء الشرطة في مواجهة المصلين، معتبرًا أن السّاسة لم يحافظوا على قلب مدينة القدس"[45]. فقد أصيب في 2014/4/16 نحو 25 مصليًا في باحات الأقصى، عقب اقتحام حوالي 1000 جندي إسرائيلي

للمسجد، وإطلاق وابل من القنابل الغازية السامة المسيلة للدموع، والصوتية الحارقة في محاولة لإخراج المئات الذين كانوا يرابطون عند مداخل الجامع القبلي وسط حصارٍ عسكري مشدد مفروض على بوابات الأقصى الرئيسة[46]. وبعد الفشل في كسر صمود المرابطين عمدت سلطات الاحتلال لاستخدام أسلوب جديد في محاولة لكسر رباطهم واعتكافهم، من خلال فرض حصار غذائي، حيث منعت إدخال الطعام والشراب وقامت بتفتيش الحقائب وصادرت المواد الغذائية[47].

تصدّي المرابطين لمخططات السيطرة على الأقصى قابله إجراءات مشدّدة اتخذها الاحتلال ضد كل المدافعين عن المسجد الأقصى في القدس والأراضي المحتلة عام 1948. فقد قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر عقد اجتماع لاتخاذ بعض الإجراءات للحد من المظاهرات في المسجد الأقصى، وبيّن مراسل القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أنّ من بين الإجراءات إصدار أوامر اعتقال إدارية بحقّ نشطاء الحركة الإسلاميّة في الأراضي المحتلة عام 1948، ولا سيما في القدس[48].

كما مددت شرطة الاحتلال أمر إغلاق "مكتب مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات" في الناصرة لمدة سنة كاملة بعد أن أغلقته لمدة شهر بذريعة "منع الإرهاب"[49]. وأصدر قائد الجبهة الداخلية في جيش الاحتلال في 2014/6/26 أمرًا يقضي بمنع الشيخ رائد صلاح من دخول كامل مدينة القدس لمدة 6 أشهر إضافية[50]. وخلال جلسة الحكومة الإسرائيلية الأسبوعية في 2014/6/29 كشف رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أنه أوعز للجهات المختصة لفحص إمكانية الإعلان عن الجناح الشمالي للحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح "منظمة خارجة عن القانون"[51].

كما شددت شرطة الاحتلال من إجراءاتها تجاه المصلين في الأقصى، بحيث منعت المئات من المواطنين من دخول المسجد إلا بعد تسليم بطاقتهم الشخصية لعناصر الشرطة، والطلب من أصحابها استعادتها من مركز شرطة "القشلة" في منطقة باب الخليل داخل القدس القديمة، وأخضعت التلاميذ الصغار لعملية تفتيش دقيقة. كما عملت على اعتقال المصلين من داخل باحات الأقصى بحججٍ واهية منها "إثارة الشغب وتهديد سلامة الجمهور"، بالإضافة إلى "تهمة التكبير" التي يحاسب عليها الاحتلال إما بالإبعاد أو الاعتقال التعسفي[52].



ومع دخول شهر رمضان تابعت سلطات الاحتلال محاولاتها فرض واقع جديد في الأقصى، فشددت قوات الاحتلال من إجراءاتها على دخول المصلين إلى المسجد مع بداية الشهر الكريم، ومنعت مَن هم دون الـ 35 عامًا من الرجال وأغلب النساء من دخوله[53]، حيث وصل عدد المصلين في الجمعة الأولى نحو 10 آلاف مصلٍ[54]، في حين كان العدد في السنوات السابقة يتراوح بين 100 والـ 150 ألف مصلٍّ[55]، وهو ما دفع المئات من المصلين للصلاة في أزقة وشوارع القدس المحتلة. وفي ليلة السابع والعشرين من رمضان شهدت ساحات المسجد الأقصى وبواباته ومداخله وشوارع مدينة القدس المواجهات الأعنف منذ عام 1996 بسبب منع قوات الاحتلال المصلين دون الخمسين عامًا من دخول الأقصى. حيث تمكن الشبان من إحراق مخفر الشرطة الإسرائيلية الموجود على سطح صحن قبة الصخرة، وحطموا كاميرات المراقبة الموجودة، كما تمكنوا من تحطيم ثلاثة أقفال لبوابات الأقصى وهي القطانين والحديد والملك فيصل، وتمكّن مئات المصلين من الدخول للأقصى وإحياء ليلة القدر متجاوزين حظر قوات الاحتلال[56].

لذا يمكن القول بأن أهل القدس والأراضي المحتلة عام 48 كانوا الجهة الفاعلة والخط الأول في الدفاع عن الأقصى، وهو ما دفع الاحتلال لوضعهم نُصب عينيه لاستهدافهم والتضييق عليهم حتى تخلو له الساحة لفرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى.

ثانيًا: الأردن:

يحوز الموقف الأردني من تطورات الاعتداءات على المسجد الأقصى أهمية خاصة نظرًا إلى وصاية الأردن على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس من خلال وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية. ويلتزم الموقف الأردني سقفًا محددًا يتراوح بين الاستنكار والإدانة والتهديد من خطورة ممارسات الاحتلال في الأقصى. أمّا العلاقات الدبلوماسية فيستخدم التلويح بقطعها غالبًا لامتصاص الغضب الشعبي في الأردن أو تجنّبه. وكان التّطور الأبرز المتعلق بالأقصى، إلى جانب الاقتحامات والاعتداء على حراس المسجد أو منعهم من دخوله وهم تابعون لوزارة الأوقاف في الأردن من حيث التسلسل الوظيفي، اقتراح تقدم به نائب رئيس الكنيست موشيه فيجلين لإخضاع الأقصى للسيادة الإسرائيلية الكاملة وإنهاء أي وصاية للأردن على المسجد. وقد علق وزير الأوقاف الأردني

هايل الداود بالقول إنه "لن يكون هناك محرّمات إن أقدم الكنيست على قرار تغيير الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى"، وأوضح أن "القدس خط أحمر، ولن يسمح لأحد بالتطاول على قدسيتها وتغيير الواقع"[57]. فيما طالب مجلس النواب الأردني الحكومة في 2014/2/26 بإلغاء معاهدة "وادي عربة" وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الاحتلال بشكل كامل[58]، في وقت كان رئيس الحكومة الأردنية عبد الله النسور قال ردًا على دعوات بعض النواب إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل" إنه "لم يصدر قرار من الكنيست حتى نرد عليه"، مؤكدًا أنه "إذا خرج من الكنيست شيء فسترد الحكومة عليه فورًا"، مضيفًا أن "وصاية الأردن على الأقصى دخلت القانون الدولي بمجرد توقيع اتفاقية السلام بين الأردن والدولة العبرية، وحسب هذه الاتفاقية ليس من حق أي طرف نقض أي بند من هذه الاتفاقية"[59].

وبعد إغلاق الأقصى أمام المصلين، وتكرُر اقتحامه من قبل المستوطنين، قال الوزير داود إنّ "إغلاق أبواب المسجد يُعدّ سابقةً خطيرةً جدًا لم تعهدها الأوقاف الإسلامية من قبل، ولا حتى في أسوأ الظروف، وتشكل انتهاكًا صارخًا للقوانين والمواثيق الدولية والإنسانية". وأضاف إنّ هذه التصرفات تشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقية السلام الموقّعة بين الأردن والاحتلال[60]. وأدانت الحكومة الأردنية التصعيد الإسرائيلي محذرةً من خطورة أن يؤدي ذلك إلى "إشعال العنف والتطرف الديني في المنطقة"، وحذرت من "فرض أمر واقع جديد في المسجد الأقصى بما يتعارض مع القانون الدولي"[61].

واستدعت وزارة الخارجية الأردنية، في 2014/4/21، السفير الإسرائيلي في عمان، لإبلاغه احتجاجها على ما تقوم به دولة الاحتلال واستنكارها للانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى. وتم إبلاغه بمطالبة الحكومة الأردنية بوقف هذه الانتهاكات والاعتداءات فورًا، وحمّل الأردن الجانب الإسرائيلي كسلطة قائمة بالاحتلال، مسؤولية أمن وسلامة المسجد وروّاده من المصلين وموظفي دائرة الأوقاف والطلاب وغيرهم. واعتبرت الوزارة أنّ الممارسات الإسرائيلية تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومعاهدة السلام بين البلدين، مثلما تمثّل إساءة بالغة للعلاقات بين البلدين[62].



وبعد قرار شرطة الاحتلال إغلاق الأقصى في وجه المصلين طيلة فترة الاحتفال بما يسمى "عيد نزول التوراة"، أدان الأردن نشر أعداد كبيرة من قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية داخل ساحات الأقصى، ورفض إقدام قوات الاحتلال على تفريغ المسجد وبشكل تام من المصلين بهدف إدخال أعداد كبيرة من المتطرفين اليهود والسماح لهم بانتهاك قدسية المسجد. وحذر وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية الدكتور محمد المومني من أن هذه التصرفات من شأنها جر المنطقة إلى حالة صراع ديني لا تحمد عقباها. ودعا المجتمع الدولي والقوى العظمى والمنظمات الدولية إلى التحرك والضغط على سلطات الاحتلال لوقف انتهاكاتها تجاه الأماكن المقدسة في القدس، ومنع المستوطنين والمتطرفين من الدخول لساحات المسجد الأقصى والمساس بقدسيته[63]. كما قدمت وزارة الخارجية الأردنية لوزارة خارجية دولة الاحتلال رسالة احتجاج ورفض الحكومة الأردنية الشديدين على منع السلطات الإسرائيلية المصلين من الدخول إلى المسجد الأقصى[64].

وأمام الإجراءات التي فرضها الاحتلال في شهر رمضان، أدانت الحكومة الأردنية في 2014/7/5 "إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوابات بلدة القدس القديمة ومنع عشرات آلاف المصلين المسلمين من الوصول إلى المسجد الأقصى في الجمعة الأولى من رمضان". وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني إن "إغلاق أبواب المسجد الأقصى في وجه المصلين في رمضان يعد سابقة خطيرة جدًا لم يعهدها المصلّون من قبل، الأمر الذي يعد انتهاكًا صارخًا لحرمة الشهر الفضيل ويؤجج مشاعر الغضب لدى أهل فلسطين خاصة والعالم الإسلامي عامة"[65].

ثالثًا: المستوى العربي والإسلامي الرسمي:

لم يظهر أيُّ دورٍ جدّي للدول العربية والإسلامية في الدفاع عن الأقصى والوقوف في وجه الهجمةِ الإسرائيلية، فيما تعاملت الدول العربية، إضافة للجامعة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلامي مع قضية الأقصى من خلال الشجب والاستنكار، ودعوة المجتمع الدولي ومنظماته إلى تحمّل مسؤولياتهم حيال ما يجري، فيما كانت بعض هذه الدول تقييم علاقات سرية مع دولة الاحتلال بحسب ما صرّح عنه وزير خارجية الدولة العبرية أفيغدور ليبرمان[66].

ففي الذكرى الرابعة والأربعين لإحراق الأقصى دعا بيان لجامعة الدول العربية في 2013/8/20 إلى تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للوقوف على حقيقة ما يحدث على الأرض في المسجد الأقصى، وإعداد دراسات تفصيلية وتوثيقية لفضح ودحض الافتراءات والمغالطات الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي[67].

وبعد موافقة مفوض الشرطة الإسرائيلية يوحنان دانينو على السماح لليهود بالدخول إلى باحات المسجد الأقصى، دعا مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية، في 2013/9/11، المجتمع الدولي ومجلس الأمن وأعضاء اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونسكو، إلى تحمل مسؤولية ما يجري في مدينة القدس المحتلة من انتهاكات إسرائيلية خطيرة تطال المدينة ومقدساتها. وحمّل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه السياسة الخطيرة لما تمثله من إجهاض ونسف لجهود المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية الجارية برعاية أميركية لإفشال "عملية السلام"[68].

كما عبرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن رفضها واستنكارها لمشروع القانون الذي أقرّته اللجنة الوزارية الخاصة بتشريع القوانين في 2013/10/20 والذي يمُنع بموجبه تقسيم القدس خلال المفاوضات الجارية مع الفلسطينيين دون الحصول على تأييد الأغلبية في الكنيست. وقال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة السفير محمد صبيح: "إن هذا القانون وضِع لتخريب عملية السلام والمفاوضات، ووصف صبيح مثل هذه القرارات بـ "الخطيرة جدًا على عملية السلام"[69].

وذكّرت منظمة التعاون الإسلامي في 2013/11/5 بقرار مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، الذي انعقد في مكة المكرمة عام 1981، والذي يؤكد "التزام الدول الإسلامية الأعضاء باستخدام جميع إمكاناتها لمجابهة القرار الإسرائيلي بضم القدس، وإقرار تطبيق المقاطعة السياسية والاقتصادية على الدول التي تعترف بقرار الاحتلال، أو تُسهم في تنفيذه، أو تُقيم سفارات في القدس"[70].

وفي اجتماع لمجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي في كانون أول/ديسمبر 2013 اعتمد المجلس قرارًا يتم بموجبه اعتماد خطة عمل قانونية وسياسية مؤلفة من ثلاث عشرة نقطة، من أجل حمل الاحتلال الإسرائيلي على وقف اعتداءاته وإجراءاته غير القانونية. وطبقًا لما نصت عليه هذه الخطة، تُنشأ لجنة وزارية في إطار المنظمة لتزاول عملها على وجه السرعة لإيصال رسالة من المنظمة مفادها أن أي مساس بالمسجد الأقصى يعتبر خطًا أحمر لن تسمح به ولن تتسامح بشأنه

الأمة الإسلامية مهما كانت العواقب. كما فوّضت الخطة المجموعة الإسلامية في نيويورك للسعي إلى عقد دورة خاصة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية. أما على المستوى القانوني، فإن خطة العمل لم تستبعد إمكانية اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى غيرها من المنابر القانونية الدولية لتحميل الدولة العبرية المسؤولية عن جرائمها وانتهاكاتها[71].

وطالب البيان الختامي للدورة العشرين للجنة القدس التي انعقدت بمدينة مراكش بالمغرب في 2014/1/19 بعد انقطاع 12 سنة، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتدخل لدى دول العالم لحثها على تعديل تصويتها داخل المنظمات الدولية على القرارات المتعلقة بالقدس بما يتفق مع القانون والإجماع الدوليين بخصوص الوضع القانوني للمدينة. ودعا البيان المجتمع الدولي إلى تحمل تبعات "تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين وادعاءاتهم غير القانونية بضم القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية"[72].

وفي الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية في 2014/2/26، قال الأمين العام المساعد للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي إن "الخطورة الحالية على المسجد الأقصى تعدّت كل الحدود، فالمتطرفون اليهود يقتحمون المسجد بمباركة مسؤولين في حكومة الاحتلال في محاول لخلق واقع جديد بهدف تقسيمه". وقال بن حلي إن "القدس موضوع سياسي وإن أي إجراء إسرائيلي غير قانوني هو إجراء مرفوض وعلى المجتمع الدولي والإسلامي التحرك لمواجهته"[73].

ودعا مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في 2014/3/9 إلى تفعيل قرار قمة سرت المنعقدة عام 2010 بشأن القدس، والخاص بزيادة الدعم الإضافي المقرر في قمة بيروت 2002 لصندوقي الأقصى والقدس إلى 500 مليون دولار. وطالب المجلس منظمة التعاون الإسلامي والمراجع الدينية والثقافية في العالم بتعبئة الرأي العام العالمي لوقف تدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية وحمايتها. ورحّب المجلس بالاتفاق المهم الموقع بين العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس بتاريخ 2013/3/31، بهدف الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية، وحمايتها قانونيًا بكل السبل الممكنة[74].

وأدانت لجنة الخبراء الآثاريين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في ختام اجتماعها السابع، في 2014/3/27 اقتراح فيجلين الداعي إلى بسط السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى لمخالفته جميع الاتفاقيات الدولية. وطالبت اللجنة المجتمع الدولي بالتدخل لإلزام الدولة العبرية بتنفيذ جميع القرارات الخاصة بمدينة القدس، مشددةً على ضرورة تفعيل القرارات التي اعتمدتها دورات لجنة التراث العالمي منذ عام 2006 إلى الآن، وأقرتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة. كما دعت اللجنة وسائل الإعلام العربية والإسلامية والدولية إلى فضح ممارسات سلطات الاحتلال المخالفة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية المقدسات والآثار التاريخية. وطالبت لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بضرورة إلزام سلطة الاحتلال بإعادة الوضع لسابق عهده في منطقة باب المغاربة، والوقف الفوري لكافة أعمال الحفريات والتنقيب الأثري في محيط الأقصى[75].

وأدان المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية في نيسان/أبريل 2014 اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلية ساحات المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين ومنعهم من الدخول إلى المسجد لأداء الصلاة. وطالب الجانب الإسرائيلي وقف حملة الاعتقالات الجارية ضد الفلسطينيين والتراجع عن الانتهاكات المخالفة لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية[76].

في حين حذرت جامعة الدول العربية من خطورة استمرار الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى، والإصرار على منع المصلين من دخول المسجد والسماح للمستوطنين بدخوله. وحمّل الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة السفير محمد صبيح حكومة الاحتلال المسؤولية عن التدهور الذي قد تصل إليه الأمور جراء هذه الممارسات. ووصف صبيح المجموعات اليهودية المتطرفة بأنها غير مسؤولة وتتمتع بدعم كامل وحماية من قبل القيادة الإسرائيلية، وهو الأمر الذي يشجعها على الاستمرار في غيّها ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية. وأوضح أن الجامعة العربية على اتصال دائم مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية للتحذير من خطورة الممارسات الإسرائيلية، باعتبار أن القضية الفلسطينية هي البند الأول على أجندة القادة العرب، مطالباً بضرورة التحقيق الفوري للمصالحة الفلسطينية وبأسرع وقت، لإنجاز الوحدة الوطنية، لأن القضية الفلسطينية في خطر[77]. فيما سلّم العاهل المغربي الملك محمد السادس وزير الخارجية الأميركي جون كيري في الدار البيضاء ملفًا بخصوص انتهاكات الاحتلال في مدينة القدس[78].

رابعًا: على المستوى الشعبي:

كان للثورات المضادة والهجمة على "تيارات الإسلام السياسي" الأثر البالغ في تراجع التضامن الشعبي مع قضية الأقصى والقدس مقارنة بسنوات ما بعد "الربيع العربي". فعلى الرغم من الأحداث الجسام التي تعرض لها المسجد الأقصى، لم تشهد ساحات الدول الإسلامية والعربية تحرك الحشود للضغط على حكوماتهم إلا ما ندر، وتم الاكتفاء في أغلب الأحيان بعقد المؤتمرات والدعوة إلى الدعم الإعلامي.

ففي 2013/9/27 نظمت الهيئة الشعبية الأردنية للدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات، بالتعاون مع نقابة المهندسين الأردنيين، في مجمع النقابات مهرجان "الأقصى.. كل الأقصى لنا"، حيث أكد المتحدثون ضرورة التحرك لحماية المسجد الأقصى من مخطط إسرائيلي يعمل ليل نهار على حسم الهوية الدينية والثقافية والسياسية والسكانية للقدس[79].

كما نظمت مؤسسة القدس الدولية في بيروت ورشة عمل، في 2013/10/9، تحت عنوان "القدس على أجندة الشعوب والحكومات العربية والإسلامية" حضرتها مختلف الأطراف الدينية والسياسية وعدد واسع من الأحزاب بمختلف انتماءاتها، وذلك تحت شعار "القدس تجمعنا"[80]. وخلال ندوة في غزة بعنوان "تحرير القدس بين الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية"، أعلن الدكتور أحمد أبو حلبية رئيس مؤسسة القدس الدولية في فلسطين، في 2013/10/10 عن تأسيس الهيئة الشعبية للدفاع عن الأقصى، داعيًا جميع القوى الفلسطينية والشخصيات الاعتبارية وفصائل المقاومة إلى المشاركة الفاعلة بهذه الهيئة "الحاضنة لكل الفعاليات الشعبية التي تنظم من أجل القدس"[81]. وأرسلت المؤسسة رسالة مفتوحة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، مطالبة الدول العربية برفع الغطاء عن أي أداء سياسي يقود إلى تنازلات، ولا سيّما المفاوضات التي تجريها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال، مؤكدة أن "قضية القدس تنتظر من العرب دعم صمودها لا تشكيل غطاء للتفاوض عليها"[82].

وفي ظل الدعوة لاقتحام الأقصى على مدى أسبوع كامل في ذكرى ما يسمى "الصعود إلى جبل المعبد"، شارك آلاف الأردنيين في مهرجان "صرخة الأقصى" الجماهيري الحاشد الذي أقامته الحركة الإسلامية الأردنية في العاصمة الأردنية عمان في 2013/10/25 حيث اعتبر المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن الدكتور همام سعيد في كلمته: "أن المسجد الأقصى خط أحمر ولن يُسمح

بالمساس به"[83]. فيما دعت الهيئة الشعبية الأردنية للدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات الحكومة الأردنية "لاتخاذ موقف جريء للتصدي للممارسات الإسرائيلية في المسجد الأقصى"، وطالبت الهيئة "بالاستمرار بالأنشطة الضاغطة لحث الحكومة على اتخاذ موقف قوي حيال تلك الممارسات"[84].

كما وجه الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في 2013/11/12 نداءً خاصًّا إلى كل من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، والعاهل المغربي الملك محمد السادس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، لاستخدام ما لديهم من نفوذ وعلاقات دولية وإقليمية لوقف الخطر الذي يهدد الأقصى. كما دعا الاتحاد جميعَ المسلمين في العالم إلى اعتبار يوم 2013/11/22، يومًا خاصًا لنصرة القدس والأقصى[85].

ونظّمت "رابطة شباب من أجل القدس" ملتقى القدس الشبابي الثامن بعنوان "الأقصى غضبة الأمة" في العاصمة التركية إسطنبول. وشارك فيه نحو 120 شابًا وشابة، من 30 دولة مختلفة، وباحثون وأكاديميون متخصصون، بهدف التوصل لنتائج من أجل وضع خطط واستراتيجيات لكشف مخططات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف المسجد الأقصى والسعي لتقسيمه، بالإضافة إلى مشاريع لحماية القدس والأقصى[86]. وأعلنت الرابطة عن إصدار تطبيق "شباب القدس" الذي يعمل على نظام الأندرويد والآيفون للأجهزة الذكية، والذي يتيح الفرصة للمستخدمين للاطلاع على آخر الأحداث والمستجدات التي تجري في المسجد الأقصى والقدس[87].

وأطلق في 2014/1/30 ملتقى "خليجيون لأجل القدس" الأول في دولة الكويت، بمشاركة شبابية واسعة، حيث عُقد تحت شعار "نحو خطاب خليجي مقدسي"، بهدف زيادة الاهتمام بقضية القدس لدى الشاب الخليجي[88].

كما شارك شبان فلسطينيون ولبنانيون، في 2014/3/3، في اعتصام أقيم أمام مقر الأمم المتحدة وسط العاصمة اللبنانية بيروت، تضامنًا مع القدس والأقصى، ودعا المتحدثون إلى العمل الجاد من أجل تأمين الحماية للقدس وأماكنها المقدسة[89]. وأقام الاتحاد العام لطلبة فلسطين في بريطانيا، وجمعية فلسطين في جامعة "ساري" البريطانية في 2014/3/28، مهرجانا بعنوان "يوم القدس عاصمة فلسطين"، في إطار حملة داخل الجامعات البريطانية للدفاع عن القدس والمقدسات، وزيادة وعي البريطانيين بممارسات الاحتلال ضد القدس وأهلها، ولإحداث وسيلة ضغط فاعلة من خلال البريطانيين على حكومتهم للضغط بدورها على الاحتلال الإسرائيلي ليوقف الجرائم اليومية بحق المقدسيين[90].



ونظّم مركز جمعية الأمة الإسلامية الهندي، يوم الثلاثاء (4/15)، مؤتمراً حول المسجد الأقصى في مقرّ المركز الإسلامي الثقافي في العاصمة الهندية نيودلهي. وتجمّع حوالي 300 من أهم الشخصيات الإسلامية في الشمال الهندي، حيث تحدّث عدد منهم عن الواجبات المنوطة بالمسلمين تجاه فلسطين بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص. وطالب المجتمعون الشعوب والحكومات الإسلامية بنصرة الشعب الفلسطيني في رباطه على أرض فلسطين، لإفشال كافة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ القدس، وهدم المسجد الأقصى، وبناء "المعبد". كما طالب المؤتمرون الحكومة الهندية بالعودة إلى أصول سياساتها الداعمة لفلسطين وإعادة النظر في علاقاتها مع الدولة العبرية[91].

كما نفذ مواطنون أردنيون غاضبون، مساء الأربعاء 2014/4/16، اعتصامًا، أمام مجلس نوابهم، في العاصمة عمّان، وذلك لمطالبته باتخاذ دور فاعل في الدفاع عن المسجد الأقصى وما يتعرض له من اقتحامات، وكون الأردن صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في فلسطين. وانتقد المشاركون الدور الرسمي الأردني وتقاعسه تجاه ما يحدث في الأقصى، ورفعوا لافتات طالبت مجلس النواب الأردني بإلغاء معاهدة وادي عربة.[92] وفي سياق متصل، دعت ثماني جمعيات إسلامية بمملكة البحرين إلى المشاركة بفاعلية بهبة شعبية نصرة للمسجد الأقصى، الذي قالت إنه "يتعرض منذ بداية العام 2014 لأخطر خطوات التقسيم منذ تاريخ احتلاله عام 1967". ونبّهت الجمعيات الإسلامية من أن "ما يحدث من تغييرات لمصلحة جماعات المعبد في قضية تهويد المسجد الأقصى، هو بالدرجة الأولى نتاج لصمت الشارع العربي والإسلامي عن التجاوزات الإسرائيلية التي باتت تتعدى كل الحدود"[93].

وعقد في العاصمة الأردنية عمان مؤتمر "الطريق إلى القدس" يوم 2014/4/28 واستمر ثلاثة أيام، وقد خلص المؤتمر بعد جدل مستفيض وساخن إلى إصدار العلماء المشاركين فيه لفتوى لا تحرّم زيارة المسجد الأقصى تحت الاحتلال الإسرائيلي، لفئتين من المسلمين في العالم، وهم أصحاب الأصول الفلسطينية أينما كانوا ومهما كانت جنسياتهم، والمسلمون الذين يحملون جنسيات دول بلدان خارج العالم الإسلامي. بينما قرر العلماء ترك باب الاجتهاد مفتوحًا بخصوص حق باقي مسلمي العالم في زيارة المسجد الأقصى[94].

وقد حذر حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن من أي توصية تسبغ الشرعية على احتلال القدس، وتفتح الباب أمام التطبيع مع الدولة العبرية، باعتباره أخطر من الاحتلال الذي يستدعي المقاومة، بينما

التطبيع يعني الاستسلام للأمر الواقع[95]. بينما نددت اللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع في الأردن بدعوة المؤتمر إلى زيارة الأقصى في ظلّ الاحتلال. وقالت اللجنة إن المؤتمر أضاف خطوة تطبيعية مع الاحتلال تحت ذريعة زيارة المسجد الأقصى، مستغلاً العواطف الدينية لدى المسلمين. وأشارت اللجنة إلى أن "الاحتلال الذي يمنع الفلسطينيين المقيمين على الأرض الفلسطينية، بمن فيهم أهالي القدس وفلسطينيو الأرض المحتلة عام 48 ممن تقل أعمارهم عن الخمسين سنة، من زيارة المسجد الأقصى، لن يسمح لمسلمي العالم بزيارة القدس إلا إذا كانت الزيارة تصب في مصلحته"[96].

وأطلق في مدينة إسطنبول في 2014/5/24 مشروع "وقف الأمة لخدمة القدس والمسجد الأقصى"، بحضور العشرات من العلماء ورجال الأعمال. وقال أيمن مسعود، نائب المدير العام لمؤسسة القدس الدولية في بيروت، "إن الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية الوقفية التي يتم إطلاقها تمثّل ضمانة لاستمرار دعم القدس والمسجد الأقصى. وأكد مسعود أنه في الوقت الذي يستهدف فيه الاحتلال ما يزيد عن مئتي وقف إسلامي في مدينة القدس المحتلة، يتم إطلاق سلسلة من المشاريع الوقفية في عدد من الدول العربية والإسلامية، آخرها في مدينة إسطبنول التركية وتونس والجزائر، إلى جانب مشاريع قائمة منذ سنين لدعم القدس، تساهم بشكل فاعل في دعم صمود المقدسيين في شتى المجالات، التعليمية، وترميم المنازل المهددة بالهدم، ومشاريع إحياء المسجد الأقصى عبر توفير حافلات لنقل المصلين إليه في أوقات الصلوات الخمس"[97].

كما أعلنت مجموعة من النواب في المجلس الوطني التأسيسي التونسي، في 2014/6/6، عن تأسيس جمعية حقوقية باسم "برلمانيون من أجل القدس"، في خطوة جديدة نحو التعريف بقضية الأمة والدفاع عن الحقوق المسلوبة في القدس من أجل استردادها، واستعادة حي المغاربة الذي صادرته قوات الاحتلال. وأشار الكاتب العام للجمعية فرج بلحاج عمر، بأن "ثمة توجهًا نحو إيجاد تنسيقية عمل تنظم جهود أكثر من خمسين جمعية تنشط في تونس من أجل فلسطين والقدس" مركزًا على خصوصية هذه الجمعية كونها "ذات مسار حقوقي وليس سياسيًا، وهو مسار مفتوح نحو عدم الاقتصار على تونس، بل تحشيد الجهد المغاربي ككل، لا سيّما في ما يتعلق بحقوق المغاربة في باب المغاربة بالقدس"[98].

وككل عام، نظمت اللجنة الدولية للمسيرة العالمية إلى القدس فعاليات المسيرة في أكثر من 80 مدينة حول العالم، تحت شعار "شعوب العالم تريد تحرير القدس"، والتي عبرّت عن رفض عالمي لما تتعرض



له مدينة القدس من ممارسات عنصرية وتهويدية من قبل الاحتلال[99]. ودشنت المسيرة فعالياتها على المستوى الدولي بمهرجانين جماهيريين في كل من اسطنبول بتركيا، وتلمسان بالجزائر. حيث قامت هيئة الإغاثة التركية المعروفة بـ "إي ها ها" بدمج فعاليات المسيرة العالمية إلى القدس مع احتفالاتها في الذكرى الرابعة لهجوم البحرية الإسرائيلية على أسطول الحرية في أيار/مايو 2010 والذي راح ضحيته عشرة شهداء. فيما نظّمت حركة مجتمع السلم المهرجان في مدينة تلمسان الجزائرية بدعم من قوى ومنظمات مدنية جزائرية للتضامن مع القدس وأهلها[100]. كما أعلنت المسيرة العالمية إلى القدس عن تدشين عريضة إلكترونية على الإنترنت، تتضمن نداء لمنظمة "الحكماء" العالمية، التي أسسها نيلسون مانديلا عام 2007 وتتكون من رؤساء سابقين وقيادات وشخصيات سياسية نافذه في العالم، للقيام بدورهم في الضغط على الاحتلال لوقف إجراءاته العنصرية ضد المدينة المقدسة وأهلها[101]، واختتمت الفعاليات في بيروت في 2014/6/8 مسيرة تحدث فيها عدد من العلماء والشخصيات وممثلون عن منظمات المجتمع المدني اللبناني[102].

وبتاريخ 2014/7/7 وقّعت مؤسسة "التعاون" وجامعة القدس اتفاقية دعم لمشروع جولات القدس بقيمة تبلغ 90 ألف دولار، ويتضمن المشروع التنسيق مع المخيمات الصيفية في الضفة الغربية وداخل الأراضي المحتلة عام 48 لزيارة القدس ومواقعها التاريخية والدينية والتراثية عن طريق تنفيذ ثلاث جولات أسبوعيًا بعدّة مسارات[103].

خامسًا: على المستوى الدولي:

ككل عام انحازت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل صارخ إلى جانب دولة الاحتلال خلال التصويت على قرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى. فيما كان لافتًا مشاركة أعضاء من الكونغرس الأمريكي ينتمون للحزب "الجمهوري"، في اقتحام الأقصى خلال شهر نيسان/أبريل 2014 برفقة المتطرف حاييم ريتشمان، المدير الدولي لـ "معهد المعبد"[104]، في دلالة على إضفاء الشرعية والدعم لعصابات المستوطنين في اقتحامها للمسجد الأقصى.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) أدانت خلال شهر تشرين أول/أكتوبر 2013 وبشدة استمرار حماية سلطات الاحتلال لاقتحامات المتطرفين لباحات المسجد الأقصى،

وانتهاكهم لحرمة المكان، وطالبت بالكف عن هذه الانتهاكات. كما شجبت استمرار عرقلة الاحتلال لعمل الأوقاف الأردنية، ومنعها من القيام بواجبها بالحفاظ على المباني والساحات التابعة للمسجد الأقصى وترميمها، بما فيها ترميم طريق باب المغاربة. وصوّت المجلس التّنفيذي للمنظمة بأغلبية ساحقة على مشاريع القرارات العربية الداعية إلى إرسال بعثة تقصي حقائق للاطلاع على طبيعة الوضع الحالي لباب المغاربة وشرقيّ القدس، وهو ما عارضته الولايات المتحدة أثناء التصويت[105]. ومع ازدياد الاقتحامات والمواجهات داخل المسجد الأقصى، إضافة إلى منع قوات الاحتلال للمصلين من دخوله ومحاصرة المرابطين فيه خلال شهر آذار/مارس 2014، عبرّت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن القلق البالغ إزاء هذه التطورات، خاصة تزايد دخول المتطرفين والقادة السياسيين الإسرائيليين، بمن بينهم المسؤولون الحكوميون، إلى باحات المسجد الأقصى. وأضافت "أن هذه الأعمال الأخيرة تمثل استراتيجية واضحة لتغيير الطابع القانوني والديموغرافي والمادي والثقافي لشرقي القدس، وهي أعمال محظورة بشكل واضح بموجب القانون الدولي".

فيما حذّر ممثلو دول الاتحاد الأوروبي في رام الله والقدس المحتلة في تقرير داخلي نشرته صحيفة هآرتس في 2014/3/28، من أن "هناك خطرًا كبيرًا يهدّد بانفجار بركاني في المنطقة، بفعل التهديدات الحقيقية لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إشعال معارضة عنيفة على المستوى المحلي وعلى مستوى العالمين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ما قد يسببه ذلك من انحراف عن مسار المفاوضات السياسية"[106]. لكنّ التّقرير انتقد بشكل ضمني "محاولات بعض السلطات الدينية والسياسيين الفلسطينيين إنكار العلاقة التاريخية بين اليهود وجبل المعبد"، ما يعني تبني مزاعم اليهود بالنسبة إلى الأقصى و"المعبد".

وبعد دعوة "منظمات المعبد" وبدعم من أعضاء الكنيست لعقد مؤتمر يهدف لبحث فرض "السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى"، عقدت رئيسة مجلس الأمن مؤتمرًا صحفيًا بمشاركة المندوب الدائم للأردن (العضو العربي في المجلس) السفير زيد رعد زيد الحسين، أعربت فيه عن قلق أعضاء المجلس إزاء الأعمال التي من شأنها تقويض الوضع القانوني والرسمي الحالي للأماكن المقدسة، بما في ذلك المسجد الأقصى، والتي تزيد من حدة التوترات[107].



هوامش الفصل الرابع

1. وكالة وطن للأنباء، 28/1/2014.
2. شبكة قدس الإخبارية، 32/3/2014.
3. المركز الفلسطيني للإعلام، 4/9/2013.
4. موقع "فلسطينيو 48"، 18/9/2013.
5. المركز الفلسطيني للإعلام، 13/9/2013.
6. المركز الفلسطيني للإعلام، 18/9/2013.
7. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 10/9/2013.
8. المركز الفلسطيني للإعلام، 29/9/2013.
9. موقع أخبارك نت، 16/9/2014.
10. المركز الفلسطيني للإعلام، 30/9/2013.
11. الكلمة متوافرة على الرابط الآتي: https://www.youtube.com/watch?v=-TxmbrxEDIk.
12. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 10/10/2013.
13. القدس العربي، 11/10/2013.
14. المركز الفلسطيني للإعلام، 12/10/2013.
15. صحيفة القدس المقدسية، 18/2/2014.
16. المركز الفلسطيني للإعلام، 25/2/2014.
17. موقع "فلسطينيو 48"، 30/4/2014.
18. موقع "فلسطينيو 48"، 16/4/2014.
19. المركز الفلسطيني للإعلام، 1/5/2014.
20. موقع "فلسطينيو 48"، 2/7/2014.
21. صحيفة القدس المقدسية، 7/7/2014.
22. المركز الفلسطيني للإعلام، 5/7/2014.
23. موقع اليوم السابع، 16/9/2013.
24. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 23/2/2014.
25. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا، 26/2/2014.

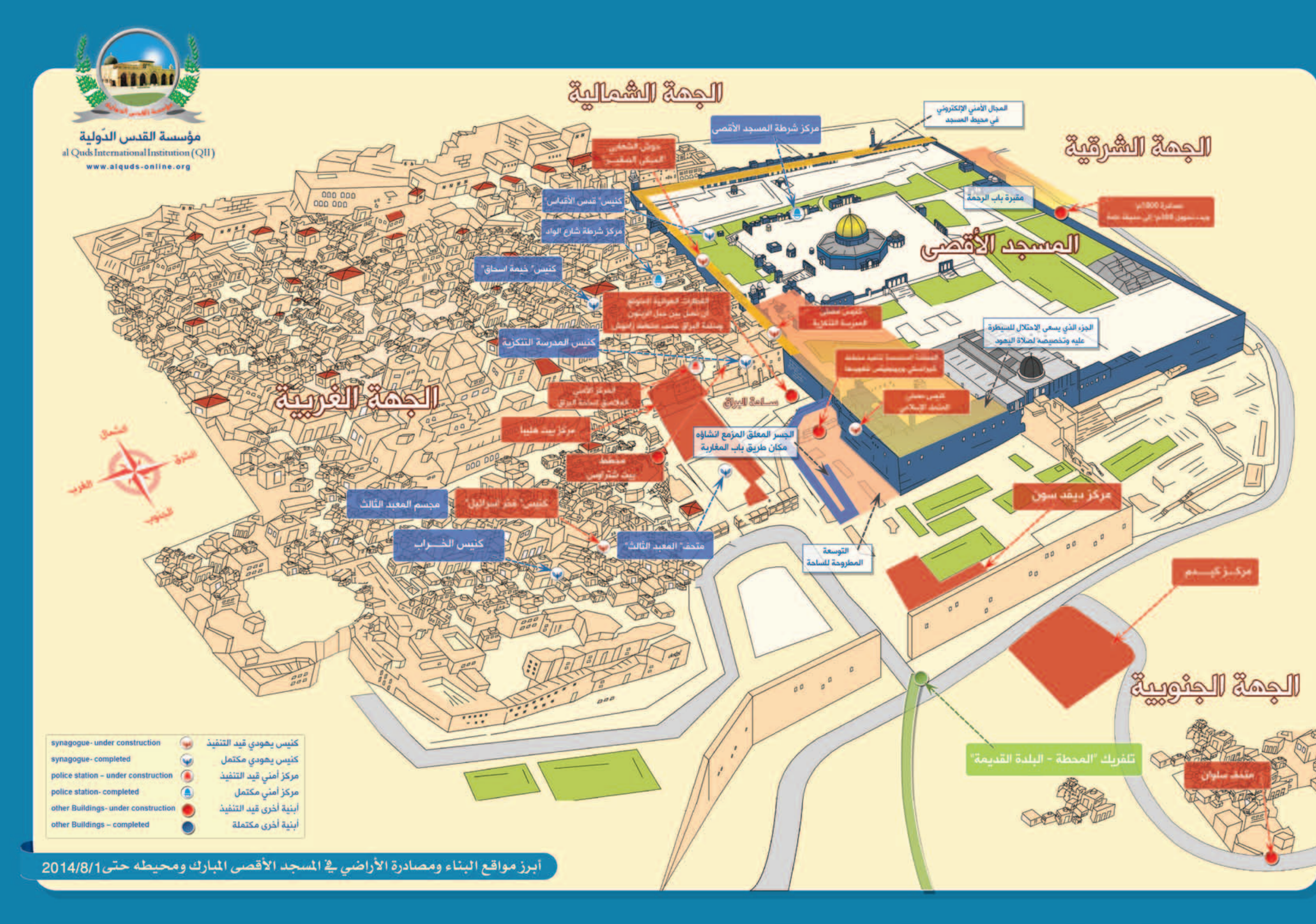
26. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/2/26.
27. انظر تقرير القناة العبرية الثانية على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=KDP_4SAr_5o.
28. موقع مدينة القدس، 2014/3/14.
29. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/3/11.
30. موقع المصري اليوم، 2014/3/25.
31. موقع عرب 48، 2014/6/4.
32. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/6/25.
33. موقع "فلسطينيو 48"، 2014/7/8.
34. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/7/8.
35. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا، 2014/7/14.
36. وكالة قدس برس، 2014/9/3.
37. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2013/9/4.
38. وكالة معًا الإخبارية، 2014/9/23.
39. صحيفة القدس المقدسية، 2013/9/27.
40. موقع "فلسطينيو 48"، 2013/10/7.
41. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/10/7.
42. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2013/11/4.
43. موقع "فلسطينيو 48"، 2014/4/7.
44. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/4/17.
45. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/4/16.
46. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/4/16.
47. دنيا الوطن، 2014/4/16.
48. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/4/19.
49. موقع "فلسطينيو 48"، 2013/12/9.
50. موقع "فلسطينيو 48"، 2014/6/26.
51. صحيفة القدس المقدسية، 2014/6/29.



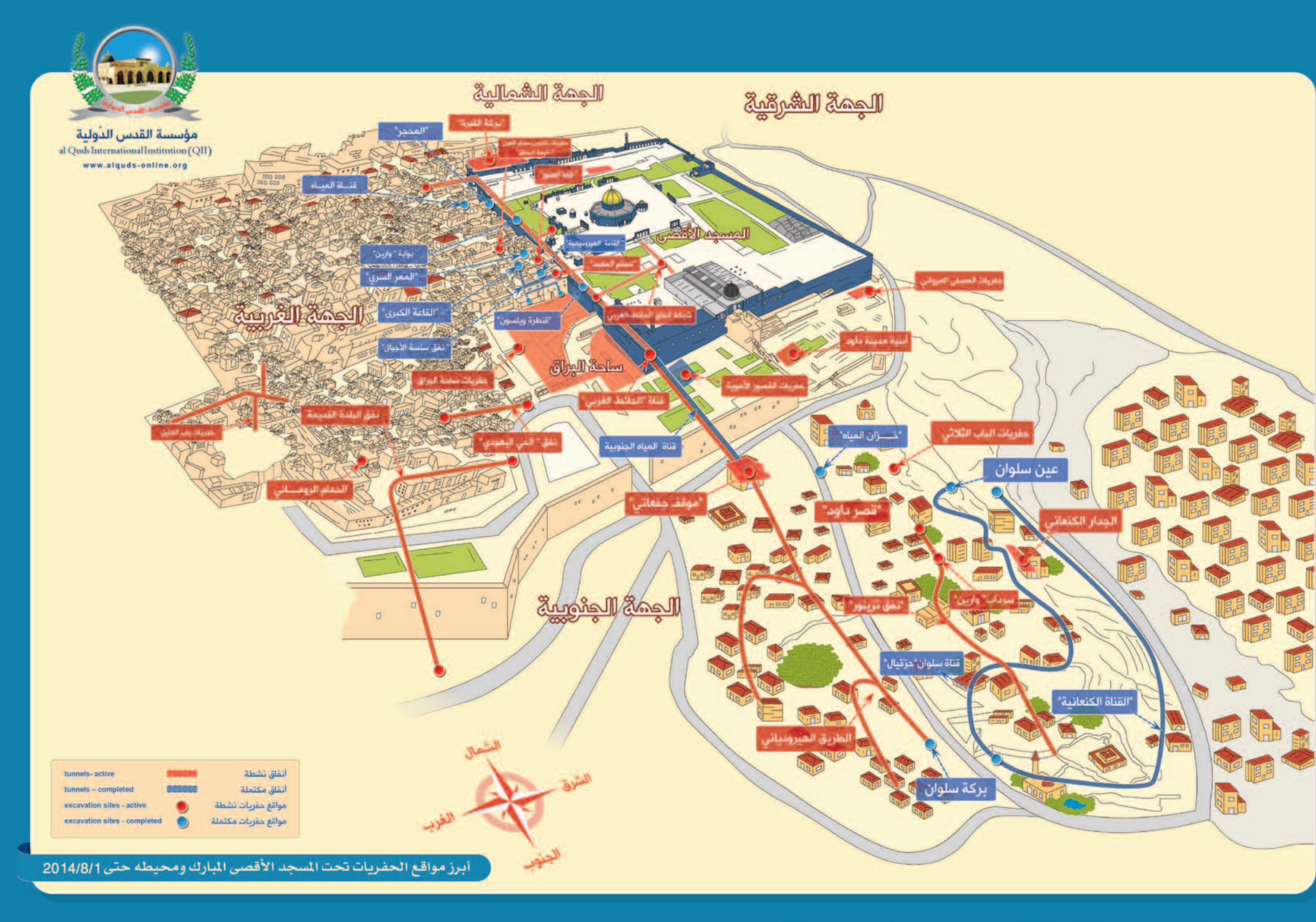
52. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/19.
53. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/7/7.
54. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/7/4.
55. موقع "فلسطينيو 48"، 2014/7/7.
56. موقع "فلسطينيو 48"، 2014/7/25.
57. العرب اليوم، 2014/2/27.
58. صحيفة اللواء، 2014/2/27.
59. الوطن العربي، 2014/2/17.
60. موقع قناة العالم، 2014/7/9.
61. صحيفة الأخبار اللبنانية، 2014/7/9.
62. موقع عمان نت، 2014/4/21.
63. العرب اليوم، 2014/6/4.
64. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/4.
65. بوابة الفجر، 2014/7/5.
66. صحيفة المنار، 2014/4/11.
67. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2013/8/20.
68. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2013/9/11.
69. الوفد، 2014/10/23.
70. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2013/11/5.
71. فلسطين أون لاين، 2013/12/11.
72. البوابة الوطنية – المملكة المغربية، 2014/1/18.
73. صدى البلد، 2014/2/26.
74. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/3/10.
75. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/3/27.
76. موقع مصراوي، 2014/4/22.
77. الأسبوع، 2014/4/22.
78. وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، 2014/4/4.
79. السبيل، 2013/9/27.

80. لاجئ نت، 2013/10/9.
81. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/10/10.
82. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/12/30.
83. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/10/25.
84. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/10/30.
85. موقع الخبر الآن، 2013/11/13.
86. موقع مدينة القدس، 2013/11/13.
87. المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/12/4.
88. مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/1/30.
89. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/3/3.
90. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/3/28.
91. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/4/15.
92. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/4/16.
93. فلسطين أون لاين، 2014/4/17.
94. الجزيرة نت، 2014/4/30.
95. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/4/30.
96. موقع الوكيل الإخباري، 2014/5/2.
97. موقع مدينة القدس، 2014/5/25.
98. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/7.
99. موقع مدينة القدس، 2014/6/7.
100. الشروق أون لاين، 2014/5/30.
101. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/5/26.
102. المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/8
103. صحيفة القدس المقدسية، 2014/7/7.
104. موقع عرب 48، 2014/7/9.
105. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2013/10/4.
106. هآرتس، 2014/3/28.
107. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2014/3/19.





مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
الجهة الشمالية
الجهة الشرقية
الجهة الغربية
الجهة الجنوبية
المسجد الأقصى
مركز شرطة المسجد الأقصى
المجال الأمني الإلكتروني في محيط المسجد
مقبرة باب الرحمة
كنيس "قدس الأقداس"
مركز شرطة شارع الواد
كنيس "خيمة اسحاق"
كنيس المدرسة التنكزية
الجزء الذي يسعى الاحتلال للسيطرة عليه وتخصيصه لصلاة اليهود
ساحة البراق
مركز بيت هليا
الجسر المعلق المزمع انشاؤه مكان طريق باب المغاربة
مجسم المعبد الثالث
كنيس الخراب
متحف "المعبد الثالث"
التوسعة المطروحة للساحة
مركز ديفد سون
تلفريك "المحطة - البلدة القديمة"
synagogue- under construction
كنيس يهودي قيد التنفيذ
synagogue- completed
كنيس يهودي مكتمل
police station – under construction
مركز أمني قيد التنفيذ
police station- completed
مركز أمني مكتمل
other Buildings- under construction
أبنية أخرى قيد التنفيذ
other Buildings – completed
أبنية أخرى مكتملة
أبرز مواقع البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2014/8/1



أبرز مواقع الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2014/8/1



الإدارة العامة

شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11

هاتف: 00961-1-751724/5

فاكس: 00961-1-751726

ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان

info@alquds-online.org

www.alquds-online.org





978-9953-0-3180-4